



مجلس النواب الأردني

مجلس الأعيان

الدورة العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة السابعة

المعقودة يوم الثلاثاء ٢٩ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ . الموافق ٢٧ شباط ١٩٦٨ م .

(الجلد ١٣)

(العدد ٧)

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (مواقفة) ٥٤٨
- ٢ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٤) بشأن القانون (دولت عليه وارسل الحكومة) ٥٤٨
المؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التبغ .
- ٣ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٥) بشأن مشروع (دولت عليه وارسل الحكومة مرفوعاً) ٥٥٢
قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الأردنية لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأهل

صفحة

- ٥٦٠ ٤ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٦) بشأن القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات .
- ٥٦١ ٥ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٧) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٥٦٨ ٦ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٨) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية .
- ٥٦٩ ٧ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالادوال غير المنقولة .
- ٥٧١ ٨ - مقررات اللجنة القانونية التالية :
- ٥٧١ أ - قرار رقم (١١) بشأن القوانين والقوانين المؤقتة التالية :-
- ٥٧١ ١ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٥٧٣ ٢ - القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية
- ٥٧٩ ٣ - القانون المؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الادارة العامة
- ٥٧٩ ٤ - القانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون النقل على الطرق .
- ٥٩٨ ٥ - القانون المؤقت رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦ قانون الغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ .
- ٥٩٨ ٦ - القانون المؤقت رقم (٨٨) لسنة ١٩٦٦ قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

(ووفق عليها وارسلت للحكومة)

صفحة

- ٦٠٠ ٧ - القانون المؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر .
- ٦٠٠ ٨ - القانون المؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام (ووفق عليها وارسلت للحكومة)
- ٦٠٢ ٩ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ قانون سلطة الكهرباء الاردنية .
- ٦٤٩ ١٠ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون القواعد العسكرية (احيلت للجنة القانونية)
- ٦٥٢ ١١ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون والمالية معاً)
- ٦٥٣ ١٢ - مشروع القانون المعدل لقانون صندوق قروض البلديات (ووفق عليها)
- ٦٥٥ ١٣ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ قانون الامن العام ومعدله رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ .
- ٦٨١ ب - قرار رقم (١٢) بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية :-
- ٦٨١ ١ - القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٦٨٢ ٢ - القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٦٨٣ ٣ - القانون المؤقت رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٦٨٥ ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ .
- ٦٨٥ ٥ - مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ .
- ٦٨٦ ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين)

(ووفق عليها وارسلت للحكومة مرفوضاً)

هكذا من الشغل

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

١١

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٦٨/٢/٢٧ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة نائب رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير.

وتغيب معندرا السادة سعيد المفتي ، حكمت المصري ، حسن الكاتب ، رشاد الخطيب ، عبد اللطيف العنيتاوي ، عبد الرحيم الشريف ، فؤاد عبد اخادي . ودعي دغمس ، عبدالله جوده ، محمد محمود ارشيد .

وحضر من الحكومة

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

معالي السيد هاشم الجبوسي وزير المالية .

معالي السيد سمعان داوود وزير العدل .

معالي السيد حسن الكايد وزير الداخلية .

معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد صلاح ابو زيد وزير الثقافة والاعلام والآثار والسياحة .

سماحة الشيخ عبد الحميد السائح وزير الشؤون الدينية والاماكن المقدسة .

معالي المشير السيد حابس المجالي وزير الدفاع .

افتتاح الجلسة

السيد نائب الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم : -

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد نائب الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم (١٩٤)

السيد الرئيس :

يتلى كتاب عطولة رئيس مجلس النواب رقم ١٩٤ حول قانون التبغ المعدل .

(١)

السيد الامين العام :

الرقم ١٩٤/٥٩/٢

التاريخ ١٩٦٨/٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ١٦٤/٥٩/٢ المؤرخ في ١٩٦٨/٢/١٩ .

نظر مجلس النواب في التعديلات التي ادخلها مجلسكم الموقر على القانون المؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التبغ المعاد الى مجلس النواب يرفق كتابكم المشار اليه اعلاه ، وبعد دراستها ، قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة

العادية الاولى المتقدمة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٠ الموافقة عليها بالصيغة التي وردت فيها من مجلسكم الموقر ، فارجو ان احيط دولتك علما بذلك ، رجاء التكرم باجراء المقتضى .

وتنفضوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

السيد نائب الرئيس :

القانون بمجموعه : هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يسلي نص القانون بالشكل الذي وافق عليه المجلس وكما سيرفع الى الحكومة) .

قانون مؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التبغ

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد . ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل ارقام الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) من المادة الرابعة بحيث تصيب (أ ، ب ، ج) وتضاف اليها الفقرات التالية :

د - مع مراعاة نصوص الفقرة (هـ) من هذه المادة لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجائر بزراعة التبغ لحسابها باسمها مباشرة أو بواسطة آخرين ويدخل في ذلك اي ارتباط للشركة مع اي شخص اذا كان من شأنها ان تتحكم الشركة بالمحصول او باي جزء منه وللسلطة ان تحجب الرخصة الصادرة لأي شخص اذا اقتنعت بأنه يزور بصورة مخالفة لهذه الفقرة ، وان ترفض تجديدنها نهائيا ، ويعاقب على هذه المخالفة بالإضافة الى ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

هكذا من أهل

هـ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة الفنية كل سنة المساحات التي تسمح السلطة بزراعتها بعد الاستئناس برأي شركات صنع السجائر ومقابل تعهد من الشركات بشراء كافة محصول هذه المساحات من التبغ ويبلغ قراره الى السلطة لاصدار الرخص اللازمة . وله ان يعين الشروط التي يسمح للشركات بموجبها ان تقرض اي مبلغ للمزارعين ويعاقب على كل مخالفة لهذه الشروط بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

و - يسمح لشركات صناعة السجائر اقامة مشاتل لزراعة التبغ وذلك لتنمية اشتال التبغ واجراء الابحاث العلمية عليها لتحسين الاصناف

ز - كل تبغ وجد في حوزة المزارع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون الاصلي يعتبر مهربا ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢) من القانون الاصلي .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (أ) واعادة ترقيم الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) منها بحيث تصبح (ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح)

أ - ١ - يحظر على وزارة المالية / الجمارك ، الاقتصاد الوطني ، الزراعة وموظفي وزاراتهم وكذلك موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي زراعة التبغ .

٢ - كما يشمل الحظر الاشخاص الذين ليس لديهم اراضي صالحة لزراعة التبغ او خبرة كافية تقررها اللجنة الفنية .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها (فقرة أ) واضافة الفقرات التالية اليها :

ب- يؤلف مجلس الوزراء لجنة فنية من ممثلين عن وزارات المالية / الجمارك والاقتصاد الوطني والزراعة وعن مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي بالاضافة الى مندوب عن شركات السجائر ينسب وزير الاقتصاد الوطني ومنسوب عن المزارعين ينسب وزير الزراعة وينسب تعيين هذه اللجنة الى مجلس الوزراء وزير الاقتصاد الوطني .
يكون النصاب قانونيا بحضور خمسة اعضاء من اللجنة وتصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين على ان لا يقل عدد الاعضاء الذين يوافقون على القرار عن اربعة .

يرأس اللجنة العضو الاعلى درجة من بين ممثلي الوزارات ويكون مقرها في وزارة المالية / الجمارك .

ج - تختص اللجنة الفنية بما يلي :

١ - التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطني بتحديد المساحات التي تلزم لزراعتها تبعا للسوق المحلي على اساس حاجة شركات صنع السجائر والمساحات اللازمة للتصدير للخارج بحسب تقدير وزارة الاقتصاد الوطني .

٢ - تنسيب المناطق التي يسمح بالزراعة فيها في ضوء الاعتبارات الفنية التي تقتضيها الزراعة والصناعة .

٣ - وضع المواصفات التي تصنف الشركات بموجبها التبغ الذي تشتريه من المزارعين على ان تحدد اصنافه بأربع درجات فقط . ويتلف تحت اشراف السلطة اي تبغ يقدمه المزارع للشركات اذا كان دون مستوى الدرجة الرابعة .

٤ - النظر في الشكاوى التي تقدم اليها من المزارعين أو الشركات بشأن اي خلاف على تصنيف محصول المزارعين من التبغ ، وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بهذه الشكاوى خلال اسبوعين من تسلمها . ويكون قرارها قابلا للاعتراض عليه امام لجنة مؤلفة من وزراء الجمارك والاقتصاد الوطني والزراعة اذ زادت التهمة المختلف عليها عن (٥٠٠) دينار ويكون قرار الوزراء قطعيا وملزما لطرفي النزاع .

٥ - التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطني موسميا او عند الاقتضاء بتحديد سعر لكل درجة من اصناف التبغ المباع من المزارعين للشركات على اساس التكاليف الزراعية ويقرر مجلس الوزراء هذه الاسعار بناء على تنسيب من الوزير .

المادة ٥ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى الفقرة (٤) منها :

« وللسلطة ان تطلع على جميع قيود ووثائق الشركة المتعلقة بعلاقتها مع المزارعين تنفيذ الاحكام هذا القانون .

المادة ٦ - تعدل المادة (٤٠) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او يعنى عنها) الى نهاية الفقرة (أ) من الفقرة (١١) منها :

هكذا من المأهول

٣ - يتلى كتاب مجلس النواب رقم ١٩٥

لسنة ١٩٦٨

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم (١٩٥) حول رفض مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ١٩٦٦ .

السيد الامين العام :

الرقم : ١٩٥/١٤٥/٢

التاريخ : ١٩٦٨/٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقدم

بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ١٦٣/٢٤٥/٢ المؤرخ في ١٩٦٨/٢/١٩ .

نظر مجلس النواب في الاسباب التي أبداهها مجلسكم الموقر في رفض مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية لسنة ١٩٦٦ والمعاد الى مجلس النواب يرفق كتابكم المشار اليه أعلاه ، وعلى ضوء

هذه الاسباب قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المتعقبة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ تأييد قرار مجلس الاعيان المتضمن رفض مشروع هذا القانون . فأرجو أن أحيط دولتك علما بذلك ، رجاء التكرم بأجراء مقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

السيد نائب الرئيس :

القانون بمجموعه ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى الحكومة) .

مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية

لما كانت المصلحة العامة للدولة تقتضي حماية الصناعة المحلية والانتاج الزراعي ومخاربة الغش والمحافظة على الصحة العامة للمستهلك ، وتمشيا مع الانظمة العالمية التي ترمي الى تنظيم تجارة المنتجات الصناعية والزراعية على مقياس دولي في الاسواق العالمية وتطبيق قانون توحيد المقاييس والمكاييل والاوزان رقم (٨) لسنة ١٩٥٣ فان وضع قانون لمؤسسة تحقق هذه الاهداف يعتبر ضروريا وغاية في الاهمية .

مادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية » ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للافاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة « المملكة » المملكة الاردنية الهاشمية
تعني لفظة « المؤسسة » مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية
تعني لفظة « المجلس » مجلس المقاييس والمواصفات الاردنية
تعني لفظة « الرئيس » رئيس المجلس
تعني لفظة « المدير » مدير المؤسسة
تعني لفظة « المواصفات القياسية » المواصفات التي تحددها طريقة صناعة وتعبئة وعرض وبيع وتداول وحفظ السلع مع تحديد المواصفات الطبيعية او الكيماوية لكل سلعة تتطلب ذلك ، وكل ذلك بشكل واضح لا غموض فيه .

تعني لفظة « المقاييس » الادوات او الآلات او الاجهزة او التركيب التي تستعمل لتحديد نسب او مواصفات او ابعاد الاشياء او مساحاتها او احجامها او وحداتها او درجاتها او نسبها المترية او اللترية او غير ذلك على اساس الوحدات المترية الا اذا تعلل ذلك .
الادوات او الآلات التي تستعمل لتحديد سعة الاشياء ووحدتها اللتر او مضاعفاته او اجزائه .

تعني لفظة « المكاييل » الادوات او الآلات التي تستعمل لتحديد ثقل الاشياء ووحدتها الكيلو غرام او مضاعفاته او اجزائه .

هكذا من المأهول

تعني لفظة « قياسي » ان المادة او السلعة مطابقة للمواصفات القياسية الموضوعة لها .

تعني لفظة « المقاييس والمواصفات الوطنية » اية نصوص يوافق عليها مجلس الوزراء تحدد صفات وانواع مفاهيم المقاييس والمواصفات كما هي مفسرة في هذه المادة .

تعني لفظة « انتاج او بضاعة » المادة التي يتداولها الناس للتجارة او الاستهلاك بقصد البيع او الشراء .

مادة ٣ - تنشأ في المملكة هيئة تسمى « مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية » وتعرف دولياً بالتسمية الانكليزية (Jordan Standards Institution) التي يرمز لها بالاحرف اللاتينية (J. S. I.) ويكون مركزها الرئيسي في عمان . ويقع لها ان تنشئ لها فروعاً اخرى في انحاء المملكة وتقيم المختبرات اللازمة لها وتنفذ الاجراءات التي تمكنها من تنفيذ غاياتها .

مادة ٤ - ترتبط المؤسسة برئيس الوزراء الذي يحق له بقرار منه ان يخول صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون الى اي شخص آخر .

مادة ٥ - للمؤسسة شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويجوز ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاية غاية اخرى النائب العام او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او في اية انظمة او تعليمات تصدر بمقتضاه .

مادة ٦ - تكون اهداف المؤسسة وصلاحياتها كما يلي -

أ - وضع المقاييس والمواصفات والعمل على تعميم استعمالها وتعديلها كلما دعت الضرورة الى ذلك ، وتنشر المعلومات المتعلقة بها والتي من شأنها ان تساعد على تحقيق اهداف المؤسسة .

ب - المساهمة في رفع مستوى الانتاج عن طريق تنسيق الجهود المتعلقة بشروط الانتاج وتحسين المواد والاجهزة والادوات والمنتجات .

ج - اعتماد علامة خاصة يستعملها المنتجون والمصدرون للسلع الموصوفة بمقاييس ومواصفات وطنية للدلالة على مطابقة انتاجهم أو بضائعهم لهذه المقاييس والمواصفات وذلك وفقاً لاجكام هذا القانون .

د - انشاء ورعاية العلاقات الودية المتبادلة مع المنظمات المماثلة في البلدان الاخرى وتمثل المملكة دولياً في مجال المقاييس والمواصفات .

هـ - وضع مشروعات الانظمة المتعلقة بالمقاييس والمكاييل والاوران .

و - اعتماد المختبرات وطرق التحليل والمراقبة والتفتيش الوطنية .

ز - اتخاذ اية تدابير اخرى يكون من شأنها ان تمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها .

مادة ٧ - تكون المؤسسة المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتصل بالمقاييس والمكاييل والاوران والمواصفات

مادة ٨ - تدار اعمال المؤسسة من قبل مجلس ومن جهاز اداري ينشأ وفقاً لاحكام هذا القانون .

مادة ٩ - يشكل المجلس كما يلي :-

رئيس الوزراء او من ينوبه	رئيسا
مندوب عن كل من -	
وزارة الاقتصاد الوطني	مجلس الاعمار
وزارة الدفاع	مكتب التسويق الزراعي
وزارة الاشغال العامة	دائرة التموين والاستيراد والتصدير
وزارة الصحة	نقابة المهندسين
وزارة الزراعة	نقابة الصيادلة
وزارة المواصلات	نقابة الاطباء
وزارة الداخلية	
غرفة التجارة	غرفة الصناعة

ويعين كل من اعضاء المجلس الذين يمثلون الحكومة بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص ويعين بقية الاعضاء بتنسيب من الهيئات التي يمثلونها في المجلس وبموافقة رئيس الوزراء ويجوز للمجلس بقرار منه ان ينسب زيادة عدد اعضائه الى رئيس الوزراء اذا دعت الحاجة الى ذلك .

مادة ١٠ - نائب الرئيس يعين بقرار من الرئيس وبارادة منكية سامية وتكون مدة نيابته للرئاسة سنتين قابلة للتجديد . ويكون له بموافقة رئيس الوزراء صلاحيات تنظيم أعمال المؤسسة وادارة اعمالها والاشراف على تنظيم مكاتبها وجهازها .

مادة ١١ - يجتمع المجلس اربع مرات في السنة على الاقل ، ويقع للرئيس او نائبه اذا شاء او بناء على طلب يقدمه له ثلاثة من اعضاء المجلس بان يدعو المجلس الى الانعقاد في اي وقت آخر ويبلغ الاعضاء عن موعد برنامج الاجتماع قبل اسبوع عن لاقبل من تاريخ انعقاده .

مادة ١٢ - تحير جلسات المجلس قانونية اذا حضرتهما الاكثرية المطلقة من الاعضاء واذا لم يكتمل النصاب تؤجل الجلسة الى تاريخ يعينه الرئيس على الازيد مدة التاجيل على عشرة ايام . ويعتبر النصاب حاصلاً اذا حضر خمسة اعضاء .

مادة ١٣ - يرأس الجلسات الرئيس ، وفي حالة غيابه نائبه وفي حال غيابهما اكبر الاعضاء سناً .

مادة ١٤ - تتخذ قرارات المجلس باكثرية الاصوات وعند تعادلها يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

هكذا من المأهول

١٥ - يكون من صلاحيات المجلس الامور التالية -

- أ - يقر المخطط العام لاجل المؤسسة وادارتها .
 - ب - يدرس التقارير والتوصيات التي ترفع اليه من مختلف اللجان او الهيئات او اية مواضيع اخرى ، ويتخذ قراره بشأنها .
 - ج - يصادق على الانظمة الداخلية لادارة اعمال المؤسسة .
 - د - ينشر المواصفات والمقاييس والمكاييل والاوزان التي يقرها ويوافق عليها مجلس الوزراء .
 - هـ - يصدر المطبوعات والنشرات والوثائق المتصلة باعمال المؤسسة .
 - و - يقر الموازنة العامة ويشرف على نفقات المؤسسة ويحدد الرسوم التي يحق لها ان تستوفيها من اصحاب العلاقة .
 - ز - يعين اللجان الفنية المنصوص عنها في هذا القانون .
 - ح - يحدد الوظائف الادارية والفنية للمؤسسة وشروط التعيين فيها .
 - ط - يعدل المقاييس والمواصفات والانظمة الداخلية كلما دعت الحاجة الى ذلك .
 - ي - يمنح مكافآت مالية لاجراءات المجلس بالصورة التي يعينها بموجب قرارات رسمية .
- مادة ١٦ - يجري تصريف الشؤون العامة للمؤسسة بوساطة جهاز اداري وفي يعين المجلس مديرا عاما له ، ويشمل هذا الجهاز ما يلزم من موظفين حسب مقتضيات احتياجات المؤسسة .
- مادة ١٧ - يتولى المدير ادارة اعمال المؤسسة تحت اشراف المجلس وضمن الصلاحيات التي يمنحها له .
- مادة ١٨ - يقوم المدير بالاضافة الى وظيفته بمهام امانة سر المجلس ، كما يعتبر بحكم منصبه عضوا في جميع اللجان الفنية المنصوص عليها في هذا القانون . وللمجلس في حال غيابه ان يعين من يقوم مقامه .
- مادة ١٩ - يخضع موظفو الجهاز الاداري والفني في جميع الشؤون المتعلقة بهم لاحكام نظام يقرره المجلس وبموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢٠ - يعين المجلس اللجان الفنية التالية -

- أ - لجنة التجارة الداخلية
- ب - لجنة التجارة الخارجية
- ج - لجنة الصحة العامة والوقاية
- د - لجنة الصناعة والمهندسة
- هـ - لجنة الزراعة والمواد الغذائية
- و - لجنة الاشغال العامة
- ز - لجنة الارصاد الجوية

ويختار المجلس لعضوية هذه اللجان من يستنبه من المعنيين في اختصاص كل من هذه اللجان ، كانه ان يجلس او يعملها ، وللمجلس ايضا ان يعين لجانا فنية اخرى كلما دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٢١ - تتولى كل من اللجان المذكورة بحث ودراسة المسائل الفنية العائدة اليها والمتعلقة بوضع المقاييس والمواصفات . ويحق للمجلس تعيين لجان من اعضائه او غيرهم لبحث اية مسائل اخرى تدخل ضمن اختصاصه .

مادة ٢٢ - توضع المقاييس والمواصفات بناء على اساس علمية تعتمدها المؤسسة من وقت الى اخر .

مادة ٢٣ - يجوز للمؤسسة اصدار مقاييس ومواصفات بصورة مؤقتة لاستدعي نشرها في الجريدة الرسمية وذلك بغية اختبار جدواها من الناحية العملية قبل اقرار صيغتها النهائية .

مادة ٢٤ - تنشر نصوص جميع المقاييس والمواصفات التي يقرها المجلس والموافق عليها من مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية وتعتبر مقاييس ومواصفات وطنية من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ - المقاييس والمواصفات التي تقرها المؤسسة الزامية الا انه يجوز لمجلس الوزراء بانظمة خاصة يضعها لهذا الغرض بناء على اقتراح من المجلس ان يحدد فترة سريان مفعول النظام بحيث لا تتجاوز سنتين بعد اصدار المواصفات . كما يجوز لمجلس الوزراء في هذا النظام ان يعين العقوبات التي تفرض في حالة مخالفة المقاييس او المواصفات الالزامية .

مادة ٢٦ - تنفذ جميع الدوائر الحكومية والبلدية (باستثناء وزارة الدفاع في الحالات التي يقرها مجلس الوزراء) بهذه المقاييس والمواصفات .

مادة ٢٧ - تعتمد المؤسسة علامة خاصة يحددها نظام يستعمله المنتجون والمصدرون للدلالة على مطابقة خصائص منتجاتهم او بضائعهم للمقاييس والمواصفات الوطنية الخاصة بها .

مادة ٢٨ - تنتوي المؤسسة رسما من الذين ترخص لهم باستعمال الشارة ويعين المجلس مقدار هذا الرسم وفقا للانظمة التي يصدرها بهذا الشأن .

مادة ٢٩ - يصرح المجلس للاغنيين من المنتجين والمصدرين باستعمال العلامة المذكورة بناء على طلب تصريح يقدم الى المؤسسة ولا يمنع هذا التصريح الا بعد تثبيت المؤسسة من ان الانتاج الموصوف في طلب الترخيص مطابق للمقاييس والمواصفات الوطنية الخاصة به وان المنتج او المصدر في وضع يمكنه من التقيد بهذه المقاييس او المواصفات بصورة مستمرة . ويعتبر المنتج بعد حصوله على التصريح المذكور ملتزما بمتطلباته .

مادة ٣٠ - تخضع المسودات والمنتجات التي تحمل العلامة للتفتيش والمراقبة من قبل المؤسسة بوساطة موظفين تتنوبهم لهذا الغرض .

هذه من الأهل

مادة ٣١ - يعتبر بيع اي انتاج يحمل علامة المؤسسة تعهدا من المنتج او المصدر للمشتري بمطابقة الانتاج للمقاييس او المواصفات الخاصة به ولا تعتبر المؤسسة مسؤولة تجاه المشتري او اية جهة اخرى عن اي عمل يقوم به المنتج بخالف احكام هذا القانون او يتعارض مع نصوص التعاقد بينه وبين المؤسسة.

مادة ٣٢ - اذا انخفض انتاج ما او بضاعة ما عن المستوى الموصوف في المقاييس او المواصفات الوطنية التي منح تصريح استعمال العلامة على اساسها فعلى مدير المؤسسة ان ينذر المنتج او المصدر او المستورد خطيا بوجود التقيد بالتزاماته تجاه المؤسسة خلال مدة لا تزيد على الاسبوع من تاريخ تبليغه الانذار . واذا تخلف عن ذلك فانه يترتب على المجلس اتخاذ القرار اللازم وتبليغه ذلك وتنشر في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية اذا لزم الامر كافة قرارات التصاريح والالغاء .

مادة ٣٣ - أ - كل من يستعمل على منتجاته او بضائعه العلامة المذكورة دون تصريح من المؤسسة او يستمر في استعمالها بعد تبليغه الغاء التصريح الممنوح له بذلك يعتبر انه ارتكب جرما تنطبق عليه احكام قانون العقوبات .

ب - كل من يبيع او يتاجر او يحاول او يكون الوسيط في بيع منتجات او بضائع مخالفة للمقاييس والمكاييل او المواصفات الوطنية يعتبر انه ارتكب جرما تنطبق عليه احكام قانون العقوبات .

مادة ٣٤ - يحق للمؤسسة ان تنتج المكاييل والمقاييس والاوزان والتراكيب بالشكل والحجم والوزن والمواصفات التي تراها وتعمم استعمالها بوسائلها الخاصة بموجب نظام او انظمة خاصة بذلك .

مادة ٣٥ - يتألف دخل المؤسسة مما يلي -

أ - موازنة المؤسسة المقررة في الموازنة العامة للدولة .

ب - الرسوم التي تستوفيها المؤسسة بموجب انظمة تصدر بموجب هذا القانون .

ج - عائدات مطبوعات ومنتجات المؤسسة التي يقرر بيعها مما يدخل في نطاق اعمالها .

د - منح ومساعدات يقبلها المجلس بقرار منه في كل حالة على حدة ويقرها مجلس الوزراء .

هـ - الاشتراكات المنصوص عليها في الانظمة التي يصدرها المجلس .

مادة ٣٦ - أ - ينظم المجلس موازنته السنوية ويعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين من بدء السنة المالية لادماجها في الموازنة العامة .

ب - يجوز للمجلس ان يدور ارسدة الاعتمادات المدرجة في موازنته لسنة ما الى موازنة السنة التالية ، كما يجوز له ان يستمر في الاتفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تتم في نهاية السنة المالية .

ج - يجري الاتفاق من اموال المؤسسة وفق نظام مالي خاص يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء والى ان يتم ذلك يتبع النظام المالي الحكومي المعمول به .

مادة ٣٧ - يحق للمؤسسة ان تعقد اتفاقيات قروض باسمها بضمان الحكومة وبالشروط التي يوافق عليها مجلس الوزراء والتي تمكنها من تنفيذ غاياتها .

مادة ٣٨ - أ - تودع جميع واردات المؤسسة ومخصصاتها في حساب خاص لدى المصرف الذي يختاره المجلس ويجري الاتفاق من هذا الحساب وفق احكام هذا القانون والانظمة التي يصدرها المجلس بموجبيه .

ب - تنظم المؤسسة الاجراءات الخاصة بالسحب على اموالها واستثمار الفائض منها .

مادة ٣٩ - تجبي الاموال والقروض العائدة للمؤسسة وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

مادة ٤٠ - يحق للمؤسسة ان تعقد اية عقود او اتفاقيات تتعلق باعمالها مع اي شخص او مؤسسة او شركة في داخل الاردن او خارجه كما ان لها ان تستاجر او تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لعمالها .

مادة ٤١ - يفتح للمؤسسة حساب خاص للاموال الاتية -

١ (اموال القروض التي تعقلها المؤسسة .

٢ (اية اموال اخرى تخصصها الحكومة للمؤسسة .

٣ (اية اموال خارجية تقدم للمؤسسة لغايات التوسعات الانمائية بها .

مادة ٤٢ - يترتب على المؤسسة ان تحتفظ بحسابات رسمية تسجل فيها وارداتها ومصروفاتها وتصدر في نهاية كل سنة ميزان المدفوعات . ويشرف ديوان المحاسبة على تدقيق هذه الحسابات .

مادة ٤٣ - على المجلس ان يقدم الى مجلس الوزراء في نهاية كل سنة مالية تقريرا عن اعمال المؤسسة خلال العام المنصرم .

مادة ٤٤ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٤٥ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام يصدر بمقتضاه يقرم بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا .

مادة ٤٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من المأهول

٤ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم ١٩٦٦

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم ١٩٦٦
حول رفض قانون البلديات المعدل المؤقت رقم ٦٧
لسنة ٦٦

السيد الامين العام :

الرقم : ١٩٦٦/٢/٤

التاريخ : ١٩٦٨/٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦٢/٤/٢
المؤرخ في ١٩٦٨/٢/١٩ .

نظر مجلس النواب في الاسباب التي ابداهها مجلسكم
المقرر في رفض القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦
المعدل لقانون البلديات والمعاد الى مجلس النواب برفق
كتابكم المشار اليه اعلاه ، وعلى ضوء هذه الاسباب
قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة
العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ تأييد قرار
مجلس الاعيان المنضمين رفض هذا القانون ، فأرجو
أن أحيط دولتكم عليها بذلك . رجاء التكرم بأجراء مقتضى .

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

السيد نائب الرئيس :

القانون بمجموعه ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

(ولما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة
التي سيرفع فيها مرفوضاً الى الحكومة)

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لتمكين البلديات من وضع
انظمة تكلفت فيها اصحاب الانشاءات الواقعة داخل
مناطقها وتجميلها وتنظيفها والقيام بذلك على نفقتهم
في حالة تخلفهم عن ذلك اسوة بالقانون رقم (٥٥)
لسنة ١٩٦٦ الذي وضع للمناطق التي تقع خارج
مناطق البلديات .

قانون مؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون البلديات

==

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرا مع
القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون
واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤١) من القانون
الاصلي باضافة البند التالي الى الفقرة (١) منها يصد
البند (٣٨) مباشرة ويرقم البند (٣٩) الحالي برقم
(٤٠) -

٣٩ - مراقبة الاراضي المكشوفة والانشاءات
واسطحها واجهاتها وتكليف اصحابها بتنظيفها
او تجميلها واقامة الاسوار حولها والقيام بذلك على
نفقتهم اذا تخلفوا عن ذلك . ويكون الشهادة التي
يصدرها رئيس البلدية بالنسبة لمقدار النفقات غير
خاضعة للظلم .

٥ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم ١٩٦٧

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم
١٩٦٧ حول رفض القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ٦٧
قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة
الاردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط الجوية
الملكية الاردنية المساهمة المحدودة .

السيد الامين العام :

الرقم : ١٩٦٧/٣٦/١

التاريخ : ١٩٦٨/٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ٢٦١/٣٦/١
المؤرخ في ١٩٦٨/٢/١٩ .

نظر مجلس النواب في الاسباب التي ابداهها
مجلسكم المقرر في رفض القانون المؤقت رقم (٢٣)
لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط

الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة والمعاد الى
مجلس النواب برفق كتابكم المشار اليه اعلاه . وعلى
ضوء هذه الاسباب ، قرر مجلس النواب في جلسته
الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ
١٩٦٨/٢/٢٠ تأييد قرار مجلس الاعيان المنضمين رفض
هذا القانون . فأرجو أن أحيط دولتكم عليها بذلك ،
رجاء التكرم بأجراء مقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

السيد نائب الرئيس :

القانون بمجموعه ، هل يوافق المجلس على

رفضه ؟

الجميع : موافقون .

« ونسباً يلي نص القانون كما رفضه المجلس
وبالصيغة التي سيرفع فيها مع الاتفاقية مرفوضين
الى الحكومة » .

هكذا من الأهل

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لوضع امتياز الاتفاق الملحق به موضع التنفيذ عملاً بالمادة (١١٧) من الدستور .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧

قانون تصديق اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتبار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر اتفاق الامتياز الملحق بهذا القانون والمفقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة صحيحاً وناظراً بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فبا بمحضه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة

تمشياً مع الحاجة الى تسير خطوط جوية منتظمة للعمل داخل البلاد وخارجها تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها .

وسعيّاً وراء الفوائد والمكاسب التي تجنيها البلاد منسج ايجاد شركة ذات امتياز تتولى اعمال النقل الجوي ، فقد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة على ما يلي :-

المادة الاولى

تعريف :

تدل الكلمات والعبارات التالية حينها وردت بهذا الاتفاق على ما يلي :-

- ١ - الحكومة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - الوزير : وزير الاقتصاد الوطني .
- ٣ - السلطة : سلطة السياحة .
- ٤ - الشركة : شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة ومقرها عمان المسجلة تحت رقم (١٤) بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ او اى هيئة تملك عملها .
- ٥ - مجلس الادارة : هيئة الادارة المخولة بمقتضى احكام القوانين والانظمة النافذة المنعول حق تولي شؤون الشركة وتسيير امورها والمؤلفة بموجب نظام الشركة الداخلي .
- ٦ - الانشاءات والممتلكات : جميع الاراضي والمقارن والطائرات والسيارات والمعدات والادوات الداوكة للشركة واللازمة لها للقيام بأعمالها .
- ٧ - الشهر ، السنة : حسب التقويم الشمسي .
- ٨ - القوة القاهرة : القضاء والقدر والعصيان والحرب والحريق والاضطرابات والحوادث والفيضانات والصواعق والانفجارات والزلازل واى حدث آخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه .

ويعتبر المفرد شاملاً للجميع ، والجمع شاملاً للمفرد .

المادة الثانية

منح الامتياز ، مدته ، ومقاصده :

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذا الاتفاق بالجريدة الرسمية ويجوز تمديد هذه المدة لفترة عشر سنوات اخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويتناول هذا الامتياز الحقوق التالية :-

- ١ - القيام بجميع اعمال النقل الجوي ضمن المملكة وخارجها .
- ٢ - استعمال المطارات في المملكة دون دفع اية رسوم او اجور لقاء خدمات تقدم للطائرات بما في ذلك رسوم الهبوط في المطارات ورسوم الايواء وغيرها ويشمل هذا الاعفاء جميع الرسوم والاجور المتحققة على الشركة قبل نفاذ هذا الامتياز .

هذا من الأشهر

هذا من الأشهر

- ٣ - القيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات على اختلاف جنسياتها التي تهب وتقلع في ومن مطارات المملكة على ان يسمح للشركات العاملة حين توقيع هذا الاتفاق بالاستمرار بالقيام بعمليات القيام والترحيل لمدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ ابرام هذا الاتفاق .
- ٤ - استعمال اجهزة الرادار واجهزة المواصلات اللاسلكية (التليكوميكيشن) بسلا مقابل وكذلك حظائر الطائرات (الهانكرز) .
- ٥ - استيراد الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار وجميع المواد الاخرى اللازمة لمنشأتها واعمالها دون دفع رسوم جمركية او اية رسوم اخرى .
- للأعمال التي تقوم بها الشركة والخاصة بطائراتها او بصيانتها او بخدمات الطائرات والركاب ضمن مطارات المملكة .
- ٦ - اعفاء موظفي الشركة الاجانب من طيارين ومهندسين وميكانيكيين وغيرهم من ضريبة الدخل .
- ٧ - تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لغايات الشركة في تولي اعمال النقل الجوي .
- ٨ - القيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة واهدافها المبينة في عقد تأسيسها .

المادة الثالثة

مسؤوليات الشركة وواجباتها :

- تعتبر الشركة طيلة مدة الامتياز الشركة الوطنية للنقل الجوي في جميع انحاء المملكة وخارجها ولا تسمح الحكومة خلال سريان مدة الامتياز تأسيس وتسجيل اية شركة اخرى تدخل في غاياتها اعمال النقل الجوي ضمن منطقة الامتياز .
- وتلتزم شركة عالية مقابل هذا الحصر بضمان استغلال هذا الامتياز بما يكفل تحقيق مقاصده بشكل عام على الوجه الآكل . ويتوجب عليها بشكل خاص تنفيذ ما يلي :
- ١ - تأمين الوسائل الكافية لسد حاجات النقل الجوي للمملكة وبشكل خاص الطائرات الحديثة بما يتفق مع تنظيم ورفع مستوى هذه الخدمة على احسن وجه ممكن تتطلبه خطط تنمية الاقتصاد التي تضعها وتتمتها الحكومة .
 - ٢ - تسير خطوط النقل الجوي وتنظيم الرحلات السياحية بطريق الجو داخل المملكة وخارجها ويسم تنسيق هذه الرحلات بموجب برامج يتفق عليها بين الحين والآخر بين السلطة والشركة وفق ما تتطلبه خطط تنشيط السياحة وتنميتها .
 - ويحق للسلطة ان تطلب تنظيم رحلات جوية الى الاماكن السياحية والاثريه التي تحددها وذلك بعد اجرائها دراسة للجذوى الاقتصادية لهذه الرحلات يوافق عليها الطرفان .

- ٣ - ضمان تزويد مكاتب السياحة وشركاتها بجميع ما تحتاجه من طائرات لنقل السياح المرتبطين بهذه المكاتب والشركات وفق الشروط والامس التي تقررها السلطة من وقت لآخر لمساه الغاية ، وذلك بعد الاتفاق مع الشركة .
- ٤ - الاتصال والتعامل مع منظمات وشركات ومكاتب السياحة العالمية وقبول الحجوزات منها مباشرة .
- ٥ - القيام بأعمال الدعاية السياحية للمملكة بالإضافة الى الدعاية للشركة وتوفير القدر الاكبر من التسهيلات عن طريق مكاتب الشركة وطائراتها للسلطة للقيام بأعمال الدعاية السياحية وتنشيط الحركة السياحية والاشترك في برامج مع السلطة ترمي الى تحقيق هذه الاهداف والمساهمة في نهجتها مع السلطة .

المادة الرابعة

حق الاستملاك :

يحق للشركة استملاك الاراضي وحقوق الارتفاق التي تحتاجها لتنفيذ غاياتها وذلك بالاتفاق مع اصحاب الاراضي والحقوق واذا لم يتم الاتفاق على ذلك ووجد الوزير بناء على تنسيب الشركة ان امتلاك هذه الاراضي والحقوق ضروري لاعمال الشركة فيعمد عندئذ الى استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيازة قورية على نفقة الشركة بمقتضى القوانين النافذة المعمول بهذه الامور .

المادة الخامسة

الاشراف المالي :

لوزير الاقتصاد الوطني خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف المالي على اعمال الشركة من اجل ضمان استغلال هذا الامتياز بما يتفق مع الاهداف المتوخاه منه . وعلى الشركة تزويد الوزير بجميع التقارير والمعلومات التي يراها ضرورية لغايات هذا الاشراف وللوزير او من ينوبه حق الاطلاع على جميع مخازن الشركة وملفاتهما لهذا الغرض . ويحق للوزير انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف وتلتزم الشركة بتفقاتهم ورواتبهم التي يقررها الوزير مع تقديم التسهيلات اللازمة لهم .

المادة السادسة

كفاءة الشركة ومسؤوليتها :

ان تولي الوزير الرقابة المالية على الشركة . وفق مقتضيات المادة الخامسة من هذا الامتياز لا يعفي الشركة من مسؤولية وجوب قيامها بجميع الالتزامات والواجبات المطالبة منها بموجب هذا الامتياز على آكل وجه .

المادة السابعة

حسابات الشركة :

مع مراعاة احكام اى قانون آخر ، يتوجب على الشركة ان تحتفظ في كل الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع دفاترها وحساباتها منظمة منسقة بالصورة التي تكفل بيان جميع وارداتها ونفقاتها المتأتية عن اى عمل ذي علاقة بتنفيذ هذا الامتياز والتي تؤمن تحديد موجوداتها ومطلوباتها بشكل واضح وصحيح ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحا بشكل دائم لمندوبي الحكومة الذين يعينون خطيا لهذه الغاية من قبل اية جهة حكومية مختصة .

المادة الثامنة

تغطية اسهم الشركة :

تعمما للفائدة للتوخاه من هذا الامتياز وخلافا لاي احكام قانون آخر يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للمساهمة الى غير مساهميها السابقين وذلك بمعرضها اولا على الجمهور للاكتتاب بها مدة لا تقل عن شهر كامل يتبدى من تاريخ فتح باب الاكتتاب حسب الاصول القانونية المرعية . وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة يحق بعدئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

المادة التاسعة

عدم تنازل الشركة عن الامتياز :

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز ، كلياً او جزئياً او ان تؤجره او تبيع او ترهن اى حق فيه او ان تتنازل عن اية سلطة محولة لها بمقتضاه الابدع موافقة مجلس الوزراء على ذلك بناء على تنسيب مشترك من وزيرى الاقتصاد الوطنى والنقل .

المادة العاشرة

حق الحكومة في شراء موجودات الشركة :

يحق للحكومة بعد مرور خمسة عشرة سنة على بدء نفاذ هذا الامتياز شراء موجودات الشركة بشمن يقرر على اساس قيمتها الفعلية المقدرة وفق الاصول الحسابية المتعارفة عليها وتم عملية تقدير قيمة موجودات الشركة وشهرتها من قبل لجنة تضم عدداً متساوياً من مندوبي الحكومة والشركة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس اللجنة وفي حالة اختلافها على تعيينه يقوم رئيس اهل محكمة قضائية بتعيينه ويكون تقدير هسله اللجنة قطعيًا وملزماً نظري الامتياز وغير قابل للطعن .

المادة الحادية عشرة

فسخ الامتياز :

للحكومة بناء على تنسيب مشترك من وزيرى الاقتصاد الوطنى والنقل مسع مراعاة احكام ظروف القوة القاهرة ونصوص التحكيم الواردة بهذا الاتفاق وبعد ثلاثة اشهر من اخطار الشركة بذلك كتابيا ان تفسخ الامتياز لاي من الاسباب التالية :-

١ - اذا تنازلت الشركة للغير عن هذا الامتياز او عن اى حق فيه او عن اية صلاحية محولة لها بموجبه او اذا اجرت او تصرفت فيه بأى شكل آخر دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء القطعية حسب ما يقتضيه هذا الامتياز .

٢ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة سواء اكان ذلك اختيارياً او اجبارياً .

٣ - اذا الغي تسجيل الشركة لاي سبب قانوني .

٤ - اذا خالفت الشركة الواجبات والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذا الامتياز شريطة مراعاة ما يلي :-

أ - تبلغ الحكومة الشركة كتابيا لاحظت منها مخالفة او اهمالا او تقصيرا او تهاونا في مراعاة واحترام احكام هذا الاتفاق اخطارا كتابيا تطلب منها به ازالة اسباب المخالفة او الاممال او التقصير او التعاون في الامر او الامور التي تميمها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار .

ب - اذا تخلفت الشركة عن انفاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلبته منها الحكومة في اخطارها لها وخلال المدة المحددة به لذلك ولم تستطع الشركة اقتناع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تلافيا ، يحق عندئذ للحكومة اما ان تفرض غرامة على الشركة تعادل العطل والضرر الحاصل لها مع تمديد مدة الاخطار كما تراه مناسبا . او ان تبلغ الشركة فورا فسخ هذا الامتياز او ان تفرض عليها كلتا العقوبتين معا .

ج - اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز بموجب الاحكام المنصوصة عليها به ، لا يحق للشركة ان تطالب بسأى تعويض عن اى عطل او ضرر حصل لها او خسارة تنكبها من جراء ذلك

المادة الثانية عشرة

الاخطارات :

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقاً لاحكام هذا الامتياز يرسل الى الشركة بالبريد المسجل والى مكتبها الرئيسي ، ويعتبر انه تبلغ لما بمجرد تبليغه الى ادارتها .

هكذا من المأهول

المادة الثالثة عشرة

التحكيم :

اذا وقع خلاف بين طرفي هذا الامتياز بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوصه او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء اتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسوية هذا الخلاف بالاتفاق بين الطرفين ، ينال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الطرفين او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكماً واحداً بالاضافة الى محكم ثالث يتفقان عليه واذا اختلف الطرفان على تعيين هذا المحكم الثالث او اذا لم يعهد احد الطرفين الى تعيين محكم عنه فان رئيس اعل محكة قضائية في المملكة يقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقاً للقوانين والانظمة النافذة المعمول .

مدير عام شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وزير الاقتصاد الوطني

١٩٦٧/٤/٢

٦ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم ١٩٨

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب عطفة رئيس مجلس النواب رقم ١٩٨ حول القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ٦٥ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية .

السيد الامين العام :

الرقم : ١٩٨/٢/٣٨/٢

التاريخ : ١٩٦٨/٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقدم

بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ٢٠٢/٢/٣٨/٢ في ١٩٦٨/٢/١٣ .

نظر مجلس النواب في التعديلات التي ادخلها مجلسكم الموقر على القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية المعاد الى مجلس النواب برفق كتابكم المشار اليه اعلاه ، وبعد دراستها قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من

السيد نائب الرئيس :

القانون بمجموعه ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق علته المجلس . وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

٧ - تلاوة كتاب مجلس النواب رقم ١٩٩

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب عطفة رئيس مجلس النواب رقم ١٩٩ حول القانون المؤقت رقم ٩٨ لسنة ٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة .

السيد الامين العام :

الرقم : ١٩٩/٢/١٤/٢

التاريخ : ١٩٦٨/٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقدم

بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ١٦٥/٢/١٤/٢ المؤرخ في ١٩٦٨/٢/١٩ .

نظر مجلس النواب في التعديلات التي ادخلها مجلسكم الموقر على القانون المؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة المعاد الى مجلس النواب برفق كتابكم المشار اليه اعلاه ، وبعد دراستها ، قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ المرافقة عليها بالصفة التي وردت فيها من مجلسكم الموقر ، فأرجو أن أحيط دولتك علماً بذلك . رجاء التكرم بأجراء مقتضى . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

السيد نائب الرئيس :

القانون بمجموعه ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون اصول
المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٨) ويقرا مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر ما جاء في المادة (١٤٨) من القانون الاصلي ، فقرة برقم (١) ويضاف اليها فقرة برقم (٢) بالنص التالي : -

٢) يجوز الاعتماد على اقوال متهم ضد متهم اخر اذا وجدت قرينة اخرى تؤيدها ، ويحق للمتهم الاخر او وكيله مناقشة المتهم المذكور .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٧٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

٢٧٠ - يقبل الطعن بطريق التمييز جميع الاحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرار منع المحاكمة الصادرة من النائب العام في القضايا الجنائية .

المادة ٤ - تعدل المادة (٣٢٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

٢) اما اذا كان الطلب يتعلق بخلاف على الاختصاص بين محكمتين او مدعين عامين او محكمة ومدة عام تابيع لمحكمة استئنافية واحدة فيقدم الطلب الى هذه المحكمة .

المادة (٥) رئيس الوزراء ووزير العدليا مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - يشطب ما جاء في البند (ب) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
« على مدعي الشفعة والاولوية عند تقديم دعواه ان يودع في صندوق المحكمة الثمن المذكور في عقد البيع او ان يقدم كفالة مصروفة بمقداره وفي حال الادعاء بان الثمن المذكور في العقد يزيد على الثمن الحقيقي او بدلك المثل فعلى المحكمة تقدير المبلغ الواجب ايداعه او تقديم الكفالة به على ان لا يؤخر ذلك في حقه في استرداد ما زاد عن الثمن الحقيقي او بدلك المثل المتوفر .

ب - باضافة الفقرة (ج) التالية اليها : -

ج - تقبل دعوى الشفعة دون التقيد باجراءات الموائمة والتقدير والشهادة .

ج - باضافة الفقرة (د) التالية اليها : -

د - تختص محكمة البداية دون غيرها بدعاوي الاولوية والشفعة مهما كانت قيمتها .

هـ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

٢ - اذا تبين نتيجة الحكم ان الثمن او بدلك المثل الواجب دفعه يزيد على المبلغ المودع في صندوق المحكمة او المقدم به كفالة فعلى المدعي ان يدفع الزيادة خلال شهرين من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية والا سقط حقه في تنفيذ الحكم .

المادة ٣ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - بالاستعاضة عن عبارة (ستة واحدة) حيثما وردت فيها بعبارة (خمس سنوات) .

ب - باضافة الفقرتين (ج ، د) التاليتين اليها : -

ج - لا يسري حكم هذه المادة على الوكالات التي انتهت اجلها قبل نفاذ هذا القانون .

د - اذا ورد نص في صك الوكالة يحدد مدة العمل بها لاقل عن خمس سنوات فيعمل بهذا النص .

٨ - مقررات اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس :

ارجو ان يتفضل معالي السيد عبد الرحيم الواكد الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة القانونية .

(أ)

السيد المقرر :

- ١ -

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢١ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كسل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد، والاعضاء - معالي السيد عبدالرحمن خليفة ومعالي السيد انسطاس حنايا .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الواردة من مجلس النواب والحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

(١) الموافقة على القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل الحاكم النظامية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٢) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٣) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الادارة العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٤) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون النقل على الطرق بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٥) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦ قانون الغناء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٦) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٨٨) لسنة ١٩٦٦ قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٧) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاسلحة الارية والذخائر بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٨) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(٩) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢١١) لسنة ١٩٦٧ قانون سلطة الكهرباء الادرية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(١٠) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون القواعد العسكرية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(١١) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(١٢) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون صندوق قروض البلديات لسنة ١٩٦٧ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

(١٣) الموافقة على ما جاء بكتاب عطفية رئيس مجلس النواب رقم (١٩٢) ومرفقه القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ قانون الامن العام ومعدله رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

- ١ - اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل الحاكم النظامية . هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه بالصيغة التي سيرفعها الى الحكومة .

هذا من المأهول

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى المادة الرابعة من القانون الاصلي الفقرتان التاليتان برقم (٤ و ٣) : -
 فترة ٣ - يكون لتقاضي تحت التدريب الملحق بمحكمة بدائية صلاحية النظر في القضايا الصلحية التي يحيلها اليه رئيس المحكمة .

فترة ٤ - للمجلس القضائي أن يلحق بوزارة العدلية عددا من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة ، ولوزير العدلية أن يعير أو ينتدب أي قاضي باستثناء قضاة محكمة التمييز لاية محكمة نظامية أو خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله أن ينتدب أي منهم للقيام بأي عمل في دوائر النيابة العامة.

المادة ٣ - يعدل البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون الاصلي بأضافة عبارة (على الأقل) بعد عبارة (ومن قاضيين) .

المادة ٤ - تلغى المادة التاسعة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : -

المادة (٩) : -

أ - لشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وعدد من القضاة بقدر الحاجة وتنعقد بصفتها محكمة تمييز ومحكمة عدل عليا من رئيس وأربعة قضاة على الأقل الا في القضايا الصلحية لتنعقد من رئيس وقاضيين عن الأقل ، وتنعقد بكامل هيئتها في حالة اصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض .

ب - اذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة فیرأس المحكمة الرئيس الاول .

ج - اذا لم يشترك أي من الرئيسين في الهيئة المتقدمة فیرأس المحكمة القاضي الاقدم .

د - عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثورية .

هـ - تشمل عبارة (رئيس محكمة التمييز) الواردة في أي قانون أو نظام (رئيس محكمة التمييز الثاني) .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ بالاستعاضة عن البند (ی) بما يلي : -

ی - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطالب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال المستدعي أن تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وفي هذه الحالة يحق للمحكمة أن تطلب من طالب وقف التنفيذ تقديم كفالة مالية وفقا لما تقرره المحكمة تضمن ما قد يلحق بالمستدعي ضده من عطل وضرر اذا ظهر أن الطالب المذكور غير محق في دعواه .

المادة ٦ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي بأضافة الفقرة (٥) التالية اليها : -
 ٥ - عند صدور حكمين قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين ، تختص محكمة التمييز في تقرير أي الحكمين واجب التنفيذ ما لم يكن احد الحكمين قد تم تنفيذه .

المادة ٧ - تضاف العبارة التالية الى نهاية الفقرة الاولى من المادة (٢٣) من القانون الاصلي (وانلاف التضافات التي لا فائدة من بقائها أو التي مر عليها الزمن) .

- ٢ -

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ٦٦ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

هكذا من الأشهر

الاسباب الموجبة

لقانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

بسبب أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، ونظرا لان تسويق الخضار والفواكه التي تشكل جزءا كبيرا من الانتاج الزراعي والتي تكون مادة تصدير رئيسية من صادرات المملكة لا يعتمد حتى الآن على اسس واضحة ومدروسة تضمن تنظيم هذا التسويق بالشكل الذي تقتضيه مصلحة منتجي هذه المواد بشكل خاص والذي تتطلبه دواعي المصلحة العامة من ناحية عامة ، لذلك كله ، حرصا من الحكومة على تلافي جميع هذه الثغرات فقد وضعت قانون (مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية) كي تتولى هذه المؤسسة تنظيم تسويق منتجات الخضار والفواكه تنظيما سليما دقيقا يحافظ على مستوى اسعارها ويحفظ للاردن اسواقه لهذه المواد ويحقق بالتالي الكسب والربح لمنتجها وتجارها ويعود بالنفع والخير على الاقتصاد الوطني .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

—•—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزير	وزير الاقتصاد الوطني .
المؤسسة	مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المشكلة بمقتضى هذا القانون .
المنتجات	جميع الحاصلات الزراعية من حبوب وخضار وفواكه وثمار وازهار وغيره
المنتجون	الزارعون ملاكا او مستأجرين .
تجار الحاصلات الزراعية	الاشخاص الذين يتعاملون وفق الانظمة المرعية تصدير واستيراد الخضار والفواكه والاتجار بها ، بما في ذلك الوسطاء بين المنتجين والتجار .
المجلس	مجلس الادارة المعين او المنتخب بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تؤسس في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها فيه وفي الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - تعتبر المؤسسة شخصا اعتباريا يتمتع باستقلال مالي واداري .

ج - تتمتع المؤسسة بكافة الحقوق ولها حق التصرف في نطاق هذا القانون بالشكل الذي تراه ضروريا لتنفيذ غاياتها .

المادة ٤ - مركز المؤسسة مدينة عمان ويجوز احداث فروع او وكالات لها في اي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - تسري احكام قانون الشركات النافذ المفعول والانظمة الصادرة بمقتضاه على المؤسسة بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام قانونها ومع الانظمة التي تصدر بموجبها .

غايات المؤسسة واهدافها

المادة ٦ - أ - تهدف المؤسسة الى تحقيق الغايات التالية :

١ - تصدير المنتجات الزراعية وتنشيط عمليات التسويق الخارجية لتلك المنتجات باستعمال الاساليب التقنية الحديثة في التصنيف والتعبئة والنقل والتسويق والترويج للمنتجات الزراعية الاردنية في الاسواق التي تباع فيها وابتعاد اسواق جديدة لها .

٢ - الاتجار بالمنتجات الزراعية من الخضار والفواكه مباشرة او بطريقة غير مباشرة ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حصر تصدير واستيراد صنف او اكثر من تلك المنتجات بالمؤسسة .

٣ - تشجيع الصناعات المتعلقة بتحويل المنتجات الزراعية وتوضييبها والاتجار بها في الداخل والخارج والمشاركة بها .

٤ - ممارسة جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية التي ترتبط باهداف المؤسسة او التي قد تساعد على تحقيقها .

ب - يحق للمؤسسة في سبيل تحقيق وتنفيذ الغايات المبينة في الفقرة السابقة ممارسة الصلاحيات التالية :-

١ - انشاء واستئجار وامتلاك مراكز الاستلام والتوضيب الفنية ومستودعات التبريد واستيراد الآلات والمواد اللازمة لها داخل المملكة وخارجها .

٢ - امتلاك او استئجار او تبادل او تأجير اية اموال منقولة او غير منقولة او اية حقوق ترى المؤسسة انها لازمة لغايات اعمالها .

٣ - اقتراض الاموال او الحصول عليها بالطريقة التي تراها المؤسسة مناسبة .

هكذا من الشاهل

٤ - المشاركة او المساهمة في اية مؤسسة اخرى تتفق غاياتها جميعها مع غايات هذه المؤسسة او تقوم بأي عمل يمكن ان يفيدھا مباشرة او غير مباشرة .

٥ - تزويد المنتجين بالسلفات التي تساعدھم في انتاج محاصيلھم بالشروط والمساعد التي يراها المجلس مناسبة .

٦ - التعاون مع الجهات المختصة بالنسبة لاصناف الخضار والفواكه التي يستحسن تشجيع انتاجھا وفقا لامكانيات ومتطلبات الاسواق .

المادة (٧) يتألف رأس مال المؤسسة الاسمي والمصرح به من ستائة ألف دينار مقسم الى ستائة الف سهم قيمة كل سهم دينار واحد ، وتوزع المساهمة بالمؤسسة على النحو التالي : -

١ - تساهم الحكومة بمبلغ مائتي ألف دينار تعادل مائتي ألف سهم على أن تدفع فوراً عند الاكتاب ٢٥٪ من قيمة مساهمتھا والباقي حسباً يقرره المجلس .

٢ - مائتين وخمسين ألف سهم يطرحھا مجلس الادارة الاول لاكتاب المنتجين ويخفض هذا الاكتاب للشروط التالية : -

أ - يسد ١٠٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتاب .

ب - يسد باقي قيمة الاسهم في المواعيد والشروط التي يقررها المجلس .

٣ - مائة ألف سهم يطرحھا المجلس الاول لاكتاب التجار وفق الشروط التالية : -

أ - يسد ٢٥٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتاب .

ب - يسد باقي قيمة الاسهم في المواعيد والشروط التي يقررها المجلس على أن لا يتعدى تسديد كامل قيمتها السنة الواحدة .

٤ - خمسين ألف سهم تطرح لاكتاب للمواطنين بنفس شروط الاكتاب المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

٥ - اذا لم يغط المنتجون وتجار الحاصلات الزراعية كامل الاسهم المطروحة لاكتسابهم وفق الشروط المنصوص عليها بالفقرتين (٢ و ٣) من هذه المسادة ، تصبح الاسهم بتصرف المجلس لاعادة طرحھا مجدداً بنفس النسب لنفس القنات الثلاث السابقة ويطرح ما تبقى من الاسهم بعد ذلك دون تغطية لاكتاب الجمهور وفق الترتيب الذي يقرره المجلس .

المادة (٨) أ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من اثني عشر عضواً على النحو التالي : -

١ - اربعة اعضاء حكوميين يعينون بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص يمثلون وزارة الزراعة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مديرية التسويق الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي .

٢ - ثمانية اعضاء يمثلون حملة الاسهم من القطاع الخاص ، خمسة منهم يمثلون المنتجين وأثنان يمثلون تجار الحاصلات الزراعية وواحد يمثل المساهمين الاخرين ، ويشترط في عضو المجلس المنتخب أن يكون مالكا لمائة سهم على الاقل .

ب - رغماً عما ورد في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة اذا كانت نتيجة الاكتاب بأسهم المنتجين والتجار والمواطنين غير متفقة مع النسب المقررة لكل منهم في الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من المادة (٧) من هذا القانون يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير تغيير نسبة تمثيل هذه القنات الثلاث في المجلس بحيث يكون هذا التمثيل متناسباً على وجه التقريب مع حصة كل منها برأسمالھا .

المادة (٩) يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أول مجلس ادارة للمؤسسة لمدة سنتين على أن يرأس في ذلك قواعد التمثيل في المجلس المنصوص عليها بالمادة السابقة .

أما المجالس اللاحقة فتكون مدة كل منها لا تزيد عن اربع سنوات ويتم انتخاب الاعضاء المثلين لاسهم القطاع الخاص وفق أحكام قانون الشركات ولا يسري تحديد مدة المجلس على الاعضاء من مندوبي الحكومة .

المادة (١٠) أ - يعين للمؤسسة مدير عام بقرار من الوزير من بين شخصين ممن ذوي الكفاءة والمقدرة ينسبھا المجلس .

ب - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز المؤسسة التنفيذي الذي يتكون من عدد من الموظفين الفنيين والاداريين حسباً تتطلبه حاجات العمل بها .

ج - يخول المدير العام بمقتضى تعليمات يضعھا المجلس بموافقة الوزير جميع الصلاحيات اللازمة لادارة شؤونھا على الوجه الأكمل ولتنفيذ غاياتھا وفق الاهداف المتوخاه من تأسيسھا .

المادة (١١) أ - يحدد الوزير شهرياً على الاقل ، بعد الاستئناس برأي المجلس وتبعاً للاعتبارات الموسمية المختلفة ، أسعار شراء المنتوجات الزراعية المحصور حق تصديرھا واستيرادھا بالمؤسسة بموجب أحكام هذا القانون على أن لا يتجاوز الربح العادي للمؤسسة بما في ذلك ضريبة الدخل والاحتياطي وأية انتظاعات اخرى ١٦٪ من القيمة الاسمية لرأس المال المدفوع ، وعلى أن لا يقل هذا الربح بما فيه الضريبة والاحتياطي والانتظاعات عن ٧٪ على أساس وحدة زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الاولى منها اعتباراً من مباشرة المؤسسة أعمال التصدير والاستيراد .

هذا من الأعمال

ب - يتوجب على المؤسسة شراء جميع المنتجات التي تعرض عليها من الاصناف المحصور تصديرها واستيرادها بها شريطة أن تكون هذه المنتجات قابلة للتصدير وتتفق مع الشروط والمواصفات المقررة بمقتضى الانظمة التي يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس .

ج - ١ - اذا ترتب على تحديد الاسعار حسبما تقرره الفقرة السابقة من هذه المادة اي ربح اضافي يزيد عن النسبة المحددة، يوزع هذا الربح على المنتجين بنسبة توريد كل منهم من المنتجات للمؤسسة اثناء سنتها المالية التي تحقق خلالها هذا الربح او يرصد في حساب خاص بقرار من المجلس وبموافقة الوزير لدعم صادرات المؤسسة في حالات تقلب الاسعار العالمية لاصناف صادراتها وغير ذلك من الظروف ولا يجوز التصرف بهذا الرصيد الا بقرار من المجلس شريطة موافقة الوزير على ذلك .

٢ - يقرر مجلس ادارة المؤسسة من وقت لآخر طريقة ومواعيد توزيع الربح الاضافي المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة بالشكل الذي يتناسب مع شؤون العمل بالمؤسسة ويتفق مع ظروفها المالية .

د - تبديء السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر حزيران من السنة التي تليها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر حزيران من السنة التالية .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٦٣ لسنة ٦٦ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وعليه مجموعة وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الادارة العامة

تمشيا مع سياسة الحكومة الرامية الى الحد من المركزية ، فقد صدر القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ الذي ينص على امكان تحويل المحافظين بعض صلاحيات الوزراء ، وحيث ان الاشارة في المشاريع السابقة كانت الى المتصرفين وليس الى المحافظين الذين استحدثوا مجددا ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع

القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصلي حـ...ها عدل بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ المادة الثانية برقم (٦) : -

المادة ٦ - يستعاض في جميع الخافطات عن كلمة (متصرف) حيثما وردت في اي تشريع سابق يتعلق بصلاحيات المتصرفين بكلمة (محافظ) .

- ٤ -

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٨٠ لسنة ٦٦ المعدل لقانون النقل على الطرق ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه مجموعة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

هذا من الأعمال

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٢) على ان يكون لسيارات الصالون اربعة ابواب على الاقل .

ب - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٣) « ولا يجوز تأجيرها او استخدامها » لاجراض ينفي صاحبها او سائقها ربحاً من وراء ذلك مهما كانت الظروف .

ج - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٥) : - « ولا يكون تصميمها على شكل سيارة » .

د - يلغى ما جاء بالفقرة (١٦) ويستعاض عنه بما يلي : -

١ - الجرارة : مركبة مجهزة بجهاز ميكانيكي تسيير بواسطته ومصنوعة خصيصاً لجر او تحريك معدات مخصصة للاستثمار الزراعي او الصناعي وغير مجهزة بوسائل لحمل الاثقال عند سيرها لوحدها .

٢ - مركبات اشغال عامة : مركبة مصنوعة خصيصاً لاجراض مشاريع الاشغال العمومية وفتح الطرق والاشغال الانشائية الاخرى ولا تصلح عادة لنقل البضائع والاشخاص وتعين اصنافها وانواعها من قبل وزارة الاشغال العامة .

هـ - يلغى ما جاء في البند (ج) من الفقرة (٢٦) ويستعاض عنه بما يلي : -

الوزن الصافي - الحمولة : الفرق بين الوزنين القائم والقارخ ويقرر الوزن على اساس مواصفات المصنع .

و - يلغى ما جاء في الفقرة (٢٧) ويستعاض عنه بما يلي : -

سلطة الترخيص : تعني وزير الداخلية او من ينيبه من ضباط الامن العام وعلى وزير الداخلية عند ممارسته لصلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون ان يستأنس برأي مدير الامن العام .

ز - يلغى ما جاء بالفقرة (٢٨) ويستعاض عنه بما يلي : -

لجنة السير المركزية : تعني لجنة مؤلفة من وزير الداخلية وله ان ينيب عنه مدير الامن العام

بتقويض خطي : -

مدير السير .

مدير ترخيص السواقين والمركبات .

مهندس عن وزارة الاشغال العامة

مهندس عن وزارة الداخلية / للشؤون البلدية والقروية

مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني

مندوب عن امانة العاصمة

مندوب عن نقابة اصحاب السيارات الشاحنة

مندوب عن اصحاب السيارات (الركاب) تعينه سلطة الترخيص

مندوب عن نقابة السواقين يعينه مجلس النقابة

ح - يلغى ما جاء في الفقرة (٢٩) ويستعاض عنه بما يلي : -

لجنة السير القرعية : تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية كل من مدير الشرطة ومهندس البلدية ومهندس المحافظة أما في عمان فيعتبر عضواً مدير شرطة العاصمة بدلا من مدير الشرطة .

ط - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة (٢) وترقم برقم (٣٠) : -

٣٠ - لوزير الداخلية بقرار يصدره وينشر في الجريدة الرسمية ان يلحق أي نوع جديد من المركبات بأحد الانواع المبينة في هذه المادة .

ي - تضاف الفقرتان التاليتان الى آخر المادة (٢) من القانون الاصلي وترقم برقم (٣١ و ٣٢) :

٣١ - أ - المحور ما يربط دولابين في قاعدة المركبة (الشاصي) .

ب - محرك المركبة هي الالة التي تحول الطاقة الحرارية الى قوة ميكانيكية دافعة للمركبة .

ج - قاعدة المركبة (الشاصي) هي الجسور الطولية والعرضية التي ترتبط مع

محاور الدواليب (العجلات) وتربطها ببعضها البعض .

هكذا من المأهول

د - هيكل المركبة : هو باقي جسم المركبة بعد استثناء المحرك والمحاور وقاعدة المركبة (الشاصي) .

٣٢ - سائق المركبة : هو كل مسن يقود مركبة ميكانيكية وحائز على رخصة قانونية سارية المفعول من سلطة ترخيص معترف بها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصيلي بالغاء الفقرتين (أ، ب) والاستعاضة عنهما بالفقرتين التاليتين : -

أ - يجوز لسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ان تعين الحد الاقصى للسرعة على الطرق في المملكة ، وذلك بالنسبة لما تقتضيه الظروف الخاصة بكل طريق ولها أن تعين شروط السوق على تلك الطرق بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - لا يجوز اجراء أي سباق او مباراة للمركبات الميكانيكية على أي طريق عمومي في المملكة الا وفقاً للشروط التي تضعها سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ، ولا يعطى التصريح بذلك الا بعد ابرام عقد تأمين ضد الاضرار للغير من قبل منظمي السباق والمباراة :

المادة ٤ - يعتبر ما جاء بالمادة (٤٧) من القانون الاصيلي فقرة تحت حرف (أ) ويضاف اليها فقرة تحت حرف (ب) بالنص التالي : -

ب - لا يجوز سوق أية مركبة محملة بمواد كالرمل والحجارة والفوسفات وغيرها مما يكون عرضة للتطاير الا اذا كانت الحمولة مغطاة بغطاء محكم يحول دون تطايرها او تآثرها .

المادة ٥ - تعدل المادة (٥٦) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء بالفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
(يضع مدير الامن العام الشاخصات على مسافة كافية من المواقع الخطرة) .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (٥٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -
أ - يتم وضع الشاخصات واختيار اماكن وضعها من قبل مدير الامن العام .

ب - يستأنس مدير الامن العام برأي وزارة الاشغال العامة في وضع هذه الشاخصات خارج مناطق البلديات .

ج - يتفق مدير الامن العام مع البلدية في وضع هذه الشاخصات داخل مناطق البلديات وتكون على نفقة البلدية .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٦٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -
لا يسمح بوقوف السيارات أمام مكاتب السفريات والتكسيات الا اذا سمحت لجنة السير المختصة بذلك وضمن الشروط التي تعينها .

المادة ٨ - تعدل المادة (٧٢) من القانون الاصيلي على الوجه التالي : -

أ - ١ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها : -
« على ان يجري ذلك بموجب نظام يقره مجلس الوزراء وتعين فيه الشروط الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات » .

٢ - اضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ب) من البند (١) للمادة (٧٢) من القانون الاصيلي : -

« أما في العاصمة فلا يسمح بتسجيل أي باص بأكثر من ستة أمتار اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون » .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) من البند (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
« ان الحد الاقصى للوزن المؤثر في المحور الاكبر حمولة هو اثنا عشر طناً على ان يقتضى الوزن القائم للسيارات ضمن الحدود المبينة ادناه » .

على ان لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للسيارات المرخصة قبل صدور هذا القانون : -

- | | |
|-------------------------------------------------------|--------------------|
| ١ - سيارة بمحورين | عشرون طناً |
| ٢ - سيارة بأكثر من محورين | اثنان وعشرون طناً |
| ٣ - سيارة ذات محورين ونصف مقطورة بمحور واحد او محورين | اربعة وعشرون طناً |
| ٤ - سيارة ذات محورين ومقطورة بمحورين | ستة وعشرون طناً |
| ٥ - سيارة ذات محورين ومقطورتين بمحورين لكل منهما | اثنان وثلاثون طناً |
| ٦ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحور واحد | ستة وعشرون طناً |
| ٧ - سيارة بأكثر من محورين ومقطورة بمحورين | ثلاثون طناً |
| ٨ - سيارة بأكثر من محورين ومقطورتين بمحورين | خمس وثلاثون طناً |

- | | |
|------------------------------------------------------|------------------|
| ٩ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين | خمس وثلاثون طناً |
| ١٠ - سيارة بمحورين ونصف مقطورة بمحور ومقطورة بمحورين | ثلاثون طناً |

- | | |
|----------------------------------------------------------------|------------------|
| ١١ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين | ثلاثون طناً |
| ١٢ - سيارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة بمحورين ومقطورة بمحورين | خمس وثلاثون طناً |

هكذا من المأهول

المادة ٩ - تعدل المادة (٧٥) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منهما والاستعاضة عنه بما يلي

أ - يجب ان لا يتجاوز وزن الحمولة في كل حال الحد المعين في البند (ج) من الفقرة (٢٦) من المادة الثانية من هذا القانون .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٧٦) من القانون الاصيلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها وترقم برقم (٤) :-

٤ - لسلطة الترخيص أن ترخص باصات خصوصي تختلف مواصفاتها من حيث أقيسة المقاعد والارتفاع دون اجحاف بما ورد بالمادة (٧٢) من هذا القانون عن المواصفات الواردة في هذا الفصل اذا كان ذلك يؤمن المصلحة .

المادة ١١ - تعدل المادة (٩٦) من القانون الاصيلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرات (ب.ج.د) التالية اليها :

ب - يجب ان يكون محرك وجهاز توزيع الوقود (طلبية - بنافخات) في المركبات التي تسير على غير البترين مصمماً ومعيماً بطريقة لا تسمح بخروج دخان منظوراً وينبغي ان يكون محتوماً في جميع الاحوال بشكل لا يمكن السائق من العبث به من اجل الحصول على كمية وقود اكثر من المقرر لما يقصد زيادة سرعتها ويجب مراعاة ابقاء جهاز توزيع الوقود مصاناً باستمرار وذلك باختباره بواسطة الاجهزة الفنية الخاصة .

ج - يجب تجهيز المركبة التي تسير على غير البترين بمصافي الوقود وإبقائها نظيفة باستمرار .

د - اذا ضبطت مركبة وهي تسير على الطرق وهي تخرج دخاناً منظوراً ينظم تقرير بذلك من قبل ثلاثة من الاعضاء الفنيين لدى سلطة الترخيص ويرفع لسلطة الترخيص التي لها ان تسحب رخصة السائق لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الستة اشهر وان تحجز المركبة إدارياً لمدة لا تزيد على اسبوع تسلم بعدها لصاحبها واعادتها للمعاينة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٠٤) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

الفقرة (١)

أ - لا يجوز تسجيل أو ترخيص أو تجديد رخصة سير أية مركبة ميكانيكية الا بعد أن يقدم صاحب المركبة عقد تأمين لدى إحدى شركات التأمين المسجلة في المملكة وذلك لتغطية اضرار الغير التي يسببها استعمال المركبة . وتشمل عبارة (اضرار الغير) الركاب في المركبة العمومية .

ب - تحدد شروط ومقدار التأمين لمختلف المركبات الميكانيكية بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

المادة ١٣ - يستعاض عن نص الفقرة (٢) من المادة (١٠٥) من القانون الاصيلي بالنص التالي :-

٢ - يمكن نقل تسجيل المركبة من مركز ترخيص الى آخر بناء على رغبة مالكها شريطة أن تكون رخصة اقتنائها منتهية في المركز الاول أو لتغيير صفة استعمالها بطريقة تتفق مع هذا القانون بالمركز الثاني على ان يكون الطالب من المقيمين في المركز الجديد .

المادة ١٤ - يضاف ما يلي الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١١١) بالنص التالي :-
« واذا زاد عدد المقاعد للركاب عن ثلاثة مقاعد بما فيهم السائق يستحق على السيارة الرسم الأكثر وفق الملحق رقم (٢) لهذا القانون .

المادة ١٥ - تعدل المادة (١١٣) من القانون الاصيلي بأضافة العبارة التالية الى آخرها التي لا يجوز اعادة تسجيلها أو ترخيصها اذا قررت سلطة الترخيص شطبها لعدم صلاحيتها بقرار من اللجنة الفنية .

المادة ١٦ - يلغى ما جاء في المادة (١١٤) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-
١١٤ - ١ لا يجوز الترخيص لراكبين جانب السائق لسيارات الصالون إلا اذا كان عرض المقعد الامامي ومتصلاً ١٥٠ سم فأكثر ، وكان الكبر على المقود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكبر أرضي ، واذا كان المقعد للركاب منفصلاً فيجب أن يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر ويؤخذ القياس من ظهر المقعد الامامي .

٢ - أما بالنسبة للسيارات الشاحنة ، فيجب أن يكون عرض المقعد متصلاً ١٥٠ سم فأكثر اذا كان الكبر على المقود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكبر أرضي . واذا كان المقعد للركاب منفصلاً فيجب أن يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر . ويؤخذ القياس للمقاعد المتصلة ما بين البابين من الداخل ، وفي منتصف المقعد عرضاً . ولا يجوز إحداث تجاويف في فرش الابواب للسيارة أو تغيير أو تعديل في جسم السيارة عند التصميم الاصيلي بقصد الحصول على هذه المقاسات .

٣ - لا يجوز ترخيص سيارات الركاب إلا اذا كانت المقاعد خلف بعضها البعض وباتجاه مقدمة السيارة وأن لا يقل عمق كل من المقعد الامامي والخلفي عن ٤٥ سم

المادة ١٧ - تضاف الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١٢٤) من القانون الاصيلي عبارة (وفي حالة مضي سنة على انتهاء الرخصة تعتبر المركبة مشطوبة من القيود) .

واضافة فقرة برقم (٤) الى المادة المذكورة بالنص التالي :-

« لا يجوز تجديد رخصة اقتناء أية مركبة ميكانيكية إلا بعد التأكد من أن صاحب الرخصة قد دفع كافة الغرامات التي حكم بها عليه لارتكابه جرماً خلافاً لهذا القانون وتعديلاته أو الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه » .

هكذا من المأهول

المادة ١٨ - أ - يعدل البند السادس من الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

٦ (لوحات سيارات رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب والوزراء والاعيان والنواب وأمين عام مجلس الأمة بيضاء والاحرف والارقام حمراء وتوضع كلمة (حكومة على لوحات سيارات رئيس الوزراء والوزراء ، وعبارة (مجلس الأمة) على لوحات سيارات رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب وأمين عام مجلس الأمة .

ب - إضافة البند التالي برقم (١٣) الى الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الأصلي بالنص التالي :-

١٣ - لوحات سيارات (الادخال المؤقت سوداء والاحرف والارقام بيضاء) مع عبارة (إدخال مؤقت) وتعامل كالسيارات الاجنبية وفق المادة (٢٠٨) من القانون الأصلي. على أن تراعى القوانين والأنظمة واوامر الدفاع التي تصدر من حين الى آخر.

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (١٤١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
(يجوز للمحجل أن يحتفظ برقم السيارة لتخصيصه لسيارة أخرى ، ويجوز عليها في غضون مدة سنة من تاريخ الاحالة وبشطب الرقم عنه بعد مرور هذه المدة .

المادة ٢٠ - تشطب الفقرة الاولى من المادة (١٥٢) من القانون الأصلي وتصح الفقرة (٢) مادة قائمة بذاتها.

المادة ٢١ - تعدل المادة (١٥٣) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة فقرة جديدة بحرف (ب) اليها بالنص التالي : -

ب - لسلطة الترخيص أن تعين لوناً خاصاً لأي نوع من المركبات أو لأي جزء من أجزائها فيما عدا سيارات الصالون الخصوصية .

المادة ٢٢ - تضاف الى القانون الأصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٥٦) منه مباشرة .

١٥٦ - مكررة

أ - يجب أن يكون في كل سيارة باص قاطع تذاكر (كنترول) مرخص من دوائر السير تتوفر فيه الشروط التالية : -

١ (أتم الثامنة عشرة من عمره .

٢ (أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .

٣ (أن يكون خالياً من الامراض المعدية بموجب شهادة طبيب حكومي .

٤ (أن لا يكون محكوماً بأية جناية أو جنحة اخلاقية .

٥ (أن لا يكون مدمناً على المسكرات .

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقاً بالاوراق التالية : -

١ (ثلاث صور بقياس ٤ × ٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

٢ (هويته الشخصية .

٣ (شهادة حسن سلوك .

ج - تعطى الرخصة لمدة اثني عشر شهراً وتجدد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها بعد استيفاء الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها . .

المادة ٢٣ - يلغى ما جاء في المواد (١٥٨) الى نهاية ١٦٧ (الواردة في الفصل الثامن من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

الفصل الثامن

رخص الدواب

أ - لا يجوز لأي شخص في المملكة الاردنية الهاشمية أن يسوق مركبة على أي طريق ما لم تكن سلطة الترخيص قد منحه رخصة للسوق وكانت هذه الرخصة في حيازه ولا تسري أحكام هذه المادة على أي شخص أعفي بمقتضى هذا القانون .

ب - يخضع تعليم سوق المركبات بما في ذلك الدراجات على الطرق العامة لشروط تضعها سلطة الترخيص .

ج - تشتمل رخصة السوق على سجل خاص يدون فيه السوابق القضائية وسائر الاحكام الاخرى التي يترتب عليها دفع الغرامات الفورية طبقاً لاحكام المادة (١٨٧) مكررة .

أ - يجب أن ينص في رخصة السوق على صنف أو أصناف المركبات المرخص بسوقها وتقسّم رخص السوق الى الفئات التالية : -

١ (رخصة قيادة دراجة نارية وتصرف لمن يقود دراجة نارية .

٢ (رخصة قيادة سيارة صالون خصوصية وتصرف لسائق سيارة الصالون الخصوصية .

٣ (رخصة قيادة سيارة صالون عمومي وتصرف لسائق سيارات الصالون العمومية التي لا يتجاوز عدد ركابها على ثمانية أشخاص بما فيهم السائق وذلك بعد مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثانية لمدة سنة واحدة .

٤ (رخصة قيادة سيارات الشحن : -

أ - حتى حمولة ٥٠٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعد مغني عامين على مزاوله مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثالثة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

هكذا من المأهول

ب - تزيد حمولتها على ٥٠٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعدمضي عام واحد على مزاولته مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (أ) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

٥ - رخصة قيادة لسوق سيارة باص وتصرف بعد مضي عام واحد على مزاولته مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (ب) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات وفحصاً آخر بالاسعافات الاولى .

٦ - رخصة قيادة الجرارات الزراعية وتصرف لسائقي هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصاً فنياً على هذا النوع .

٧ - رخصة قيادة الجرارات الانشائية المدة لفتح الطرق والاعمال الانشائية الاخرى وتصرف لسائقي هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصاً فنياً على هذا النوع :

٨ - رخصة قيادة مؤقتة وتصرف طبقاً لشروط تضعها سلطة الترخيص بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - يجوز لسلطة الترخيص أن تصرف رخصة قيادة أية فئة من المركبات لمن سبقت له الخدمة في القوات المسلحة والامن العام كمسائق من الدرجة الاولى شريطة أن يجتاز الفحص الفني المقرر لتلك الفئة في الفقرة (أ) من هذه المادة دون التقيد بالمدد المبينة فيها .

١٦٠ أ - لا تعطى رخصة السوق من الفئة الاولى والثانية الا لمن توفرت فيه الشروط التالية : -

١ - أن يكون قد أتم السنة الثامنة عشرة من عمره .

٢ - أن تثبت لياقته الصحية بشهادة صادرة من طبيب الحكومة تحمل صورته الشمسية وتوقع الشهادة والصورة من الطبيب .

ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق الخصوصية حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوباً بالاوراق التالية : -

١ - ست صور بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

٢ - هويته الشخصية او جواز سفره .

٣ - وثيقة إقامة فعلية دائمة في المملكة الاردنية الهاشمية اذا كان الطالب غير اردنياً .

٤ - وصلاً يشعر بدفع رسم فحص السوق .

ج - لا تصرف رخصة السوق للطالب الا اذا اجتاز بنجاح امام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص الفحص الفني المطلوب واختبار في قواعد المرور واشاراته .

١٦١ أ - يشترط في طالب رخصة السوق من الفئات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) ما يلي : -

١ - أن يكون قد أتم واحداً وعشرين سنة ميلادية من عمره .

٢ - أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بجريمة من جرائم المخدرات او جريمة حيلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها بالتقادم ، وتلغى حكماً وتسحب ادارياً كل رخصة سوق من الفئات (٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) اذا صدر حكم قطعي بحسب حائزها لارتكابه

احدى الجرائم المبينة فيما تقدم .

ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق من الفئات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوباً بالاوراق التالية : -

١ - تقريراً طبياً من طبيب الحكومة يثبت أن الطالب سليم من أي مرض او عطل دائم قد يؤثر في قدرته على ضبط المركبة .

٢ - ست صور شمسية بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

٣ - بيان فئة رخصة السوق المطلوبة .

٤ - وصلاً يشعر بدفع رسم فحص السوق .

٥ - هويته الشخصية او جواز سفره .

٦ - شهادة حسن السلوك .

ج - يعين موعد الفحص من قبل سلطة الترخيص .

د - على الرغم مما جاء في هذه المادة لا تعطى رخصة لسوق سيارة عمومية الا لمن كان اردنياً .

هـ - لا تعطى رخصة السوق من الفئات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة الا اذا اجتاز الطالب الفحص الفني المطلوب امام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص واختبار قواعد المرور واشاراته وان يكون ملماً في ميكانيك السيارات وصيانتها .

٢ - يفحص الطالب فنياً خلال مدة كافية على المركبة التي يطلب رخصة السوق لها في الامور التالية ، للتحقق من أنه قادر بصورة أكيدة على قيادة سيارته في الشروط العادية للسير وبشكل لا يعرقل حركة السير ولا يؤثر على سلامة مستعملي الطرق وبسرعة تتفق والسرعة القصوى المسموح بها على الطرق ، وعليه أن يكون قادراً على تحقيق العمليات التالية بشكل يتفق وقواعد السير العامة : -

أ - تدوير المحرك وانطلاق السيارة بصورة جيدة على خط مستقيم او على خط متعطف .

ب - الوقوف في الحالات العادية والحالات الطارئة .

هكذا من الأشغال

- ج - المرور عن مركبة اخرى وملاحقتها على طريق واحد وعلى طرق متقاطعة .
- د - تدوير المركبة في الطريق والى اليمين أو اليسار في ملتقيات الطرق ومفارقها وعلى طريق محدود العرض .
- هـ - تسير المركبة الى الوراء في طريق مستقيم وعلى المنعطفات .
- و - ضبط المركبة اثناء سيرها .
- ز - التوقف والانطلاق في الطرقات ذات الميل الشديد .
- ح - اجتياز مفارق الطرق وملتقياتها .
- ط - اعطاء الاشارات اللازمة في الوقت الملائم للاعلان عن تبديل اوضاع سيره باستعمال اليد أو تأشيرة الامتثال بسرعة الى ما توجهه الشاخصات او الى الاشارات التي يعطيها رجال السير والانتباه الى الاشارات التي يقوم بها مستعملو الطريق .

١٦٢ اذا لم ينجح الطالب بالفحص المذكور في المادة السابقة فيأمكنه تقديم فحص جديد بعد انقضاء مدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ سقوطه .

١٦٣ أ - لا تعطى الرخصة الى طالب الرخصة : -

- ١ - اذا ظهر ان الطالب سائقاً مرخصاً سابقاً أوقف العمل برخصته او سحبت منه بموجب حكم قضائي أو أمر اداري .
- ٢ - اذا قدم الطالب بيانات كاذبة تتعلق بهويته او اذا استبدل بنفسه شخصاً بآخر في الفحص او حاول ذلك .
- ب - تسحب حالاً بصورة ادارية كل رخصة سوق حصل عليها الطالب بأحدى الطرق المذكورة أعلاه ولا يحول هذا الاجراء دون ملاحقته جزائياً .

١٦٤ أ - اذا كانت نتيجة الفحص مرضية فيعطى الطالب رخصة سوق من الفئة المذكورة في الطلب مقابل دفع الرسوم المعينة بالملحق رقم (١) لهذا القانون وتكون الرخصة حسب النموذج المقرر .

ب - تؤرخ رخصة السوق وترقم وفقاً لترتيب اعطائها وتسجيلها ويذكر في التسجيل فئة أو فئات المركبات التي يجوز للسائق سوقها .

١٦٥ يجري الفحص في الوقت والمكان اللذين تعينهما سلطة الترخيص وكل طالب لا يتقدم للفحص في اليوم والساعة ينحس رسم الامتحان الذي دفعه .

- ١٦٦ أ - يجب ان يطابق نظر سائقي المركبات الدرجات التالية : -
- ١ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحدة و (١٢/٦) بالعين الثانية . لسائقي السيارات من الفئة الخامسة . ويعد لا تقاً ما كانت قوة نظره بالعين اليمنى (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦) .
- ٢ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحدة و (١٨/٦) بالعين الثانية لسائقي السيارات من الفئات الثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة . ويعد لا تقاً من كانت قوة بصره بالعين اليمنى (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦) .
- ٣ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) و (٩/٦) بالعين الثانية لسائقي الدراجات النارية .
- ٤ - ويعد لا تقاً سائقوا الفئتين السادسة والسابعة اذا كانت قوة بصره لا تقل عن (٩/٦) بالعين الاولى و (١٨/٦) بالعين الثانية .
- ب - ان يكون مدى البصر المأخوذ بالفحص اليدوي طبيعياً في كلتا العينين .
- ج - ان تكون قوة تحديد البصر وتوجيهه الى نقطة واحدة طبيعية .
- د - ان يكون البصر سليماً من العاهات كالحول او وجود (برة) (رشقة) على العين .
- هـ - ان تكون قوة تمييز الالوان طبيعية .
- و - يسمح لسائقي المركبات الخصوصية باستعمال نظارات لجعل بصرهم مطابقاً للدرجات المشار اليها أعلاه
- ز - يسمح لسائقي السيارات العمومية من الفئات (٣، ٥، ٤) باستعمال النظارات الطبية اذا سبقت لهم مزاولة مهنة السوافة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وأصبحت قوة بصرهم باستعمالها مطابقة للدرجات المشار اليها في البنود (٤٠٣، ٢٠١) من الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ح - في الحالات التي يسمح بها باستعمال النظارات يجب أن تتوفر الشروط التالية : -
- ١ - ان لا تكون قوة النظارة أكثر من (٦ / ديوبيري) وفي حالة وجود اسطواني مع كروي ذات العدسة يجب أن لا يزيد مجموع الاسطواني والكروي عن (٦ ديوبيري) .
- ٢ - يجب ان لا يزيد الفرق بين قوة النظارة في العين الواحدة عن النظارة في العين الاخرى على (٢ / ديوبيري) وفي حالة وجود اسطواني مع كروي يجب ان لا يزيد الفرق بين مجموع قوة النظارة في العين الواحدة عن قوتها في الاخرى على (٣ / ديوبيري) .

هكذا من الأشغال

ط - لسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الصحة أن تعين الامراض والعلل والماعاات الدائمة التي تمنع من مزاولة قيادة السيارات على ان يصدر ذلك بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .

١٦٧ يجوز لحامل رخصة سوق من الفئة الثالثة أن يسوق سيارة من الفئة الثانية ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الرابعة أن يسوق سيارات من الفئات (٣٠٢) ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الخامسة أن يسوق سيارات من الفئات (٤٠٣٠٢) .

١٦٨ أ - يعمل بالرخصة المنصوص عليها من الفئة الثانية من المادة (١٥٩) لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة احكام هذا القانون بعد دفع الرسوم المقررة ولا تجدد الا اذا قدم حائز الرخصة شهادة طبية جديدة حسبما ورد في المادة (١٦٠) اما الرخص المنصوص عليها في الفئات (٨٠٧، ٦٠٥، ٤٠٣) من المادة (١٥٩) فلا تنري الا لمدة اثنا عشر شهراً ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها بمخالفة احكام هذا القانون وتقديم شهادة طبية جديدة حسب ما جاء في المادة (١٦١) .

ب - ١ - يمكن تخديد مدة مفعول رخصة السوق من الفئة الثانية اذا تبين ان صاحبها مصاب بعاة لا تمنع من السوق ولكنها تشدد فيها بعد .

٢ - وفي غير حالة الظروف القاهرة تلغى الرخصة اذا لم يستوف المرخص له اجراءات تجديدها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انشائها .

١٦٩ أ - تسحب رخصة السوق بعد منحها اذا ثبت أن حائزها قد فقد أهلية الحصول عليها كما ورد في هذا القانون .

ب - لسلطة الترخيص سحب رخصة السوق لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات اذا ثبت بحكم قضائي قطعي ان صاحب الرخصة كان قد ارتكب وهو يقود المركبة الميكانيكية جرماً خلافاً لاحكام المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات .

ج - اما اذا كان الحكم القطعي لارتكاب جرم خلافاً لاحكام المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات تكون مدة سحب الرخصة من سنة الى سنتين .

د - تضاعف مدة إيقاف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (ب، ج) من هذه المادة وهو بحالة سكر او تحت تأثير المخدرات او لاذ بالفرار اثر الحادث .

هـ - تسحب اذاريًا رخصة السوق من حائزها الذي يرتكب جرماً من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة لحين صدور القرار القطعي .

و - اذا كان السائق غير مرخص وضبط وهو يقود مركبة يحرم من الحصول على رخصة لمدة لا تقل عن ستة اشهر . واما اذا كان السائق مرخصاً ورخصته موقوف العمل بها بمقتضى هذا القانون وضبط وهو يقود مركبة تضاعف مدة توقيف العمل بالرخصة . وفي كلتا الحالتين تضاعف مدة العقوبة عند تكرار المخالفة .

١٧٠ الرخص التي يتقرر إيقاف العمل بها أو إلغائها تسحب من صاحبها مؤقتاً في حالة الإيقاف ونهائياً في حالة الإلغاء .

١٧١ يجوز لسلطة الترخيص أن ترفض تجديد رخصة السوق كلياً اذا ثبت لها بصورة مقنعة ان الطالب شخص يجب أن لا يمنح رخصة سوق كما يجوز للسلطة المذكورة أن ترفض تجديد هذه الرخصة للمدة التي تراها مناسبة في حالة طلب تجديد الرخصة ويؤخذ بعين الاعتبار الاحكام الصادرة بحق طالب التجديد خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تاريخ الطلب .

١٧٢ يجوز لسلطة الترخيص أن تستثني من الفحص الطبي والتقني من يحمل رخصة سوق لم تنته مدتها بعد صادرة من السلطات المختصة في البلاد الاجنبية .

١٧٣ أ - تسلم رخصة السوق المنتهية مدتها أو التي سحبت من حاملها الى سلطة الترخيص في غضون خمسة عشر يوماً اذا كانت مفقودة فعليه ابلاغ دوائر السير خطياً عنها خلال هذه المدة .

ب - اذا فقدت رخصة السوق او اتلفت عرضاً يحق لصاحبها أن يحصل على نسخة ثانية مقابل الرسوم المعينة بشرط أن تقتنع سلطة الترخيص بحسن نيته .

١٧٤ يكون حامل رخصة السوق الذي يرافق شخصاً في مركبة لاجل تعليمه السوق مسؤولاً عن مراعاة جميع الاحكام المبينة في هذا الفصل . ويحظر عليه ان يسمح لمن يتعلم السوق بسوق المركبة على اية طريق في منطقة بلدية الا اذا تحقق من انه يحسن قيادة المركبة تماماً ويجب ان يكون ملماً بميكانيكي السيارة وصيانتها .

١٧٥ أ - لا تعطى رخصة لسوق عربية الا لمن توفرت فيه الشروط التالية : -

(١) أتم الثامنة عشرة من عمره

(٢) ان لا يكون محكوماً بمنعه من ممارسة سوق العربات

(٣) ان لا يكون ملماً على المسكرات

(٤) ان يكون له محل اقامة فعلية في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقاً بالاوراق التالية : -

(١) ثلاث صور بقياس ٤X٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

(٢) هويته الشخصية .

٣ - شهادة حسن سلوك .

٤ - وصلاً يشعر بدفع الرسوم المقررة .

ج - تسري الرخصة لمدة اثني عشر شهراً من تاريخ صدورهما وتجدد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها بعد دفع الرسوم المقررة والتمامات المحكوم بها .

١٧٦ لا تطبق الاحكام المتعلقة بالسواقين بهذا القانون على من يلي : -

أ - سائقي المركبات الآلية المعدة للحرارة شريطة ان لا تتجاوز سرعة هذه المركبات القصوى عشرة كيلومترات في الساعة . وان لا يقل عمر سائقها عن ثماني عشر سنة كاملة ما داموا في الاراضي الزراعية وخارج الطرق العامة .

ب - السائقين الحائزين على رخصة سواقة دولية لفئة المركبات المتعلقة بهذه الرخصة اذا كانوا قادمين بسياراتهم المسجلة في الخارج بأسمهم بقصد السياحة شريطة الحصول على تأشيرة من دائرة السير المختصة بحماية لمدة اقصاها ثلاثة اشهر قابلة للتجديد .

ج - سائقي المركبات المسجلة في البلدان الأجنبية المقود معها اتفاق خاص .

المادة (٢٤) تعدل المادة (١٧٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها برقم (١٢ ، ١٣ ، ١٤) : -

١٢ - ان يكون ذو هندام ومظهر لائق .

١٣ - يجب ان يكون بحيازة السائق بطاقة حسب التصميم الذي تضعه سلطة الترخيص تحمل صورته الشخصية ورقم سيارته وتفاصيل رخصة سواقه وتصدق هذه البطاقة من قبل دوائر السير المختصة وتلتصق في مكان ظاهر داخل السيارة بشكل يمكن للركاب ورجال الامن العام الاطلاع عليها .

١٤ - يجب على سائق الدراجة النارية ان يضع على رأسه خوذة واقية للصدمة تتوفر فيها الشروط التي تعينها سلطة الترخيص .

المادة (٢٥) يلغى ما جاء في المادة (١٧٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
وتستوفي الرسوم وفقاً للملحق رقم (١) من هذا القانون على ان لمجلس الوزراء اصدار أنظمة لتعديل هذا الملحق .

المادة (٢٦) تعدل المادة (١٨٣) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - بالغاء ما جاء في مستهل الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

(تستثنى المركبات العسكرية ومركبات الامن العام وسائقوها من احكام الفصول السادس والسابع والثامن والعاشر من هذا القانون بشرط مراعاة الامور التالية : -

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٦) : -

٦ - اذا تخلى صاحب المركبة المستثناة عن ملكيتها لشخص آخر غير مستثنى ، توجب على هذا الاخير دفع كافة الرسوم عنها .

المادة (٢٧) تعدل المادة (١٨٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : -
(او الانظمة او التعليمات الصادرة بموجبه) .

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها بحرف (ك) : -

ك - بالرغم مما ورد في هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها مائة فلس .

كل من ارتكب ما يخالف احكام المواد (١٥ ، ١٩ ، ٢٠) من القانون الاصلي ولا يلاحق قضائياً من يدفع هذه الغرامة فوراً وتحصل الغرامات الفورية بالطريقة التي يعينها مجلس الوزراء بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة (٢٨) تعدل المادة (١٨٦) من القانون الاصلي بالاستعاضة عن رقم (١٨٧) الواردة فيها برقم (١٨٥) .

المادة (٢٩) تعدل المادة (١٨٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٦) : -

٦ - تحكم المحكمة بسحب رخصة سوق كل شخص ارتكب خمسة مخالفات من المخالفات التي من طبيعتها تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر أو أكثر لاحكام هذا القانون خلال مدة سنة مالية واحدة ولمدة التي تراها مناسبة على أن لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز ستة اشهر .

المادة (٣٠) أ - تضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٨٧) مباشرة برقم (١٨٧) مكررة .

١٨٧ مكررة

أ - ١ - بالرغم مما ورد في أي تشريع تختص المحاكم البلدية والصلحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة خلافاً لهذا القانون وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه سواء أكان مرتكب المخالفة مدنياً أو عسكرياً .

٢ - لا يلاحق المخالف قضائياً اذا دفع مبلغ خمسمائة فلس عن كل مخالفة يرتكبها ، وذلك خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تبليغه المخالفة ، وفي هذه الحالة لا يحق له ان يطعن في ذلك أمام أي مرجع قضائي .

٣ - يحال المخالف الى المحكمة المختصة اذا لم يتم دفع هذه الغرامة المدونة في البند السابق ، وللمحكمة في حالة ادانته أن تحكم عليه بغرامة تتراوح ما بين ٥٠٠ فلس ولا تزيد على دينارين .

هكذا من الأشهر

هكذا من المأهول

٤ - بالرغم مما ورد في المادة (٧١) من قانون العقوبات لا يجوز ادغام العقوبات المحكوم بها بموجب هذا القانون شريطة أن لا تتجاوز العقوبة الحد الاعلى المبين بهذا القانون .

٥ - ويحق للمخالف أن ينيب عنه إثابة خطية معفاة من الرسوم شخصاً آخر لحضور المحكمة .

ب - لمجلس الوزراء اصدار أنظمة لتعيين كيفية وضبط المخالفات وتعيين الاشخاص الذين يتولون استيفاء الغرامات وطريقة تحصيلها وتسجيلها وتقرير النماذج التي تستعمل لغايات هذا القانون .

ج - يعنى من العقوبة مرتكبو المخالفات التي ارتكبت خلافاً لاحكام قانون النقل على الطرق وتعديلاته قبل ١٩٦٧/١٠/٣١ والتي لم تنفذ بعد .

المادة (٣١) تعدل المادة (١٨٩) من القانون الاصيل باضافة الفقرتين الجديديتين التاليتين اليها بحرفي (جـ) : -

ج - تصدق قرارات اللجنة الفرعية من قبل اللجنة المركزية ما عدا القرارات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د - تنشر في الجريدة الرسمية جميع القرارات التي تصدرها لجنة السير المركزية وبلان السير الفرعية .

المادة (٣٢) تعدل المادة (٢٠٠) من القانون الاصيل بحذف العبارة التالية الواردة في آخر الفقرة (ى) منها

(سواء أكان التطويل من الوسط او المؤخرة) .

المادة (٣٣) يلغى ما جاء في المادة (٢٠١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة (٢٠١)

أ - يحق لسلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية تسجيل أي مركبة مجهزة تجهيزاً عالياً خلافاً للشروط المبينة في المادتين (٧٢، ٧٣) كما لا يجوز ادخال أية تعديلات فنية أو لحامات الشاصي المركبة خلافاً للمواصفات الاساسية التي يقررها المصنع الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية ، كما لا يجوز بحال من الاحوال صنع شاصيهات (جسور السيارات الطويلة والعرضية) من قبل المصانع المحلية او الاجنبية الا بمقتضى مواصفات وشهادات فنية من بلد المنشأ ومن مصانع مركبات معترف بها .

ب - لا يجوز تسجيل أية مركبة جمعت محلياً خلافاً للمواصفات المصنع في المنشأ .

السيد وزير العدلية :

بالنسبة لقانون النقل على الطرق موضوع البحث لي مطالعة عليه . . عند وضع قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٦٦ كان قانون مؤقت وجاء فيه هذه المادة :

و بالرغم مما ورد في اي تشريع تختص المحاكم البلدية والصلحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة خلافاً لهذا القانون وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه سواء اكان مرتكب المخالفة مدنياً أو عسكرياً .

وعندما صدر هذا النص في القانون المؤقت ، الجهات العسكرية اعترضت عليه للسبب التالي :

انه يوجد عندنا قانون العقوبات العسكرية فهو يعالج جميع المخالفات والجرائم التي يرتكبها افراد القوات العسكرية ولكن في ذلك الوقت ما استطعنا ان نعالج الامر لانه طلع قانون مؤقت ووعدنا السلطات العسكرية ان ننظر فيه عندما يعرض القانون على مجلس الامة لتقنينه عرض القانون على مجلس النواب وذكرنا هذه المناقشة ويظهر انهم لم يقتنعوا بها او تركوها للمجلس .

السيد نائب الرئيس :

يريد العسكريين يتحاكوا امام محاكمهم .

السيد وزير العدلية :

في صعوبات كثيرة عند تبلغ العسكريين ليحضروا المحاكمة وان تكلف ضابط ان يأتي امام محكمة بلدية لمخالفة مثل هذه طاماً في قانون خاص يعالج السلطات العسكرية وذكرنا ذلك في مجلس النواب ما اجلوا بهذا القول وانا من واجبي ان اعود واذكر هذه المطالبة في هذا المجلس لعل هذا المجلس ينظر لها نظرة غير ما نظر اليها مجلس النواب .

السيد نائب الرئيس :

يعتقد ان المجلس وافق على القانون كما ورد والنتي القانون والمقتا عليه .

السيد وزير العدلية :

على كل حال انا احب ان اسجل هذا الشيء .

المقرر :

يا سيدي الحكومة تقدم بمشروع ثاني .

السيد جمعه :

النقطة الجديدة التي يجب ان اقولها ان قانون التقاعد العسكري نص على دعوة فاس من المتقاعدين للعمل مرة اخرى على الخدمة المستمرة الخدمة الدائمة الحالة الحاضرة التي نص عليها القانون مشروع القانون اعتبار عن خدمة مؤقتة ولذلك بصر على رأي الحقيقة وداعي لدراسة درس هذا الموضوع ان يعاد الى مجلس النواب للأخذ بالقانون كما ورد بنصه من الحكومة .

السيد نائب الرئيس :

يا سيدي ما دام القانون مؤقت دولة سعد بك ما دام قانون مؤقت وسارية احكامه ما في غير من اعادته الى اللجنة لمناقشته مرة ثانية تعليقاً على ما تفضل به معالي وزير العدلية ما في شك المادة (٤٦) من القانون العقوبات العسكري مع العلم بان يمكن ان يخالفها كلها لانه العسكريين اذا ارتكبوا جرائم مدنية انا برأي كل العالم يقول ان يحاكموا امام محاكم مدنية لكن على كل صارت المادة (٤٦) بالنسبة اذا كانت المادة (٤٦) موجودة ماشيه صبح ما يقوله معالي المشير طاماً ان القانون انتهى انتهى الموضوع .

السيد جمعه :

يعني قضية ان يشمل هذا القانون افراد الجيش من ناحية التنفيذ صعب او مستحيل حتى هذا اذا احد الضباط ارتكب جريمة او مخالفة لا يمكن دعوته للمحاكمة ولا يمكن ان يحضر في نصرة قانون خاص

هو القانون العسكري الذي يشمل حالات مثل هذا الشكل لا اجد اي معنى لأدخال ذلك النص في القانون.

السيد وزير العدلية :

انا اطلعت على قرار من محكمة امانة العاصمة يقولوا عن ضابط حكم بالسجن اسبوع لانه ارتكب مخالفة.

المقرر :

يقولوا علي وعليك إن كان قانون يجب ان يتخذ.

السيد نائب الرئيس :

معالي حابس باشا

السيد وزير الدفاع :

القانون العسكري عمل فيه وحفظا كذلك على الضبط والربط العسكري والعودة دوما الى الاضابير ، ضابير الانسان المتهم الذي دوما يوضع في قفص الاتهام سواء برىء او متهم دوما يحتاج الى ادلة والى بيانات والى شهادات من قادة العسكريين اما المحاكم النظامية عندما يرسل لها العسكري تحكيمه ، ولكن هناك في له اضرابا وسجلات وخدمات لذلك الانسان يجب ان تعود اليها ، انا اؤيد وزير العدلية .

السيد المقرر :

سيدني على كل القانون صدق وانتهي .

السيد نائب الرئيس :

معالي وزير العدلية اذا امرت مادام القانون مصدقا لا يوجد مانع ان تقدموا بتعديل اخر .

السيد وزير العدلية :

في كل وقت يمكننا اصدار او تشريع قانون يمكن طالما القانون بين ايدينا الان فيمكننا تعديله .

السيد المقرر :

باعتبار القانون صدق ، نصار البحث به حيث الحكومة تقدم بمشروع تعديله .

- ٥ -

السيد نائب الرئيس :

القانون الموقت رقم ٨٤ لسنة ٦٦ قانون الغاء القانون رقم ١١ - لسنة ١٩٦٠ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

بعد ان وضع النظام رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٦ لمراقبة الادوية وصناعتها بمقتضى قانون الصحة العامة الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ اصبح من الضروري الغاء القانون الذي كان يعالج هذه النواحي وهو قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم رقم (١١) لسنة ١٩٦٠

قانون مؤقت رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦

قانون الغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع (قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم لسنة ١٩٦٧) المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ المعدل للقانون الاصلي بحيث يعود العمل بالقانون الاصلي كما كان عليه قبل تعديله بالقانون المذكور .

- ٦ -

السيد نائب الرئيس :

القانون الموقت رقم ٨٨ لسنة ٦٦ قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه مجموعه وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

الوزير - وزير الاقتصاد الوطني /التسويق الزراعي
المدائرة - دائرة التسويق الزراعي

المنتجات الزراعية جميع الخضار والثمار الطازجة منها والجافة والمخضوطة والمصنعة والمخمسيل الحقلية ومشقاتها والاعلاف الخضراء والجافة والمصنعة والايصال والازهار والتبغ والسكر والشاي والارز والقهوة والبهارات أو أية مواد زراعية أخرى يعلن عنها الوزير بتنسيب من الدائرة المختصة .

المنتجات الحيوانية جميع المنتجات الحيوانية الطازجة والمخففة والمصنعة ومشقاتها والاسماك والطيور الحية والمذبوحة والصوف والشعر والجلود والبيض وأية مواد حيوانية أخرى يعلن عنها الوزير بتنسيب من الدائرة المختصة .

المادة ٣ - تتولى الدائرة بموافقة الوزير رسم سياسة عامة لتصدير واستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية وتحديد شروطها ومراقبة تنفيذها .

المادة ٤ - تتولى الدائرة بموافقة الوزير تنظيم وتطوير ومراقبة عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية في الاسواق المحلية والخارجية .

المادة ٥ - تستوفي الدائرة رسوما على المنتجات الزراعية والحيوانية المصدرة والمستوردة تعين مقاديرها أو نسبها بموجب نظام ويرصد ريعها كإمكانيات تخصص لتنمية التسويق الزراعي .

المادة ٦ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه بالجس حتى ثلاثة أشهر أو بالغرامة حتى مائة دينار ، وللمحكمة أن تحكم بالمصادرة أو إلغاء الرخصة .

المادة ٧ - تبقى الانظمة والتعليمات والبلافات والقرارات السابقة المتصلة بالتسويق الزراعي سارية المفعول لحين صدور انظمة تلغيا .

المادة ٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٩ - للوزير ان يضع قرارات او تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية وتهدف الى تنظيم اعمال التسويق الزراعي .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الأشهر

(٧)

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٩١ لسنة ٦٦ المعدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة (٢) يستعاض عن عبارة (وزير الدفاع) ايما وردت في القانون الاصيل وتعديلاته بعبارة (وزير الداخلية) .

المادة (٣) تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل حسب استبدلت بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦ بشطب ما جاء بعد عبارة (للدفاع عن النفس) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

« شريطة أن يحصل الشخص الذي يرغب في اقتناء السلاح على رخصة مسبقة من وزير الداخلية أو من ينوبه وذلك قبل شراء السلاح من التاجر وعلى التاجر البالغ أن يسجل رقم الرخصة وأسم الشارعي في سجلاته » .

(٨)

السيد نائب الرئيس

القانون المؤقت رقم ٩٢ لسنة ٦٦ قانون الزراعة العام ، هل وافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع : وافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

الاسباب الموجبه

لقانون الزراعة العام المؤقت

رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦

وضع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢ لتمكين وزارة الزراعة من القيام بالتزاماتها في تطوير القطاع الزراعي ولايضاح السند القانوني لاعمال التحسين التي تضطلع بها اجهزتها المختلفة .

وقد وجد بعد مضي حوالي ثلاث سنوات على العمل بموجب القانون اعلاه وبالنسبة للتطور في التخطيط والتنسيق فان الحاجة تدعو الى اعادة النظر في القانون المذكور للاسباب التالية : -

(١) تأمين المرونة الكافية لتمكين القانون من أن يبقى السند الرسمي لعمليات التنمية المتسارعة .

(٢) حذف بعض الفقرات والمسودات التي وجد انها محدودة وامكن الاستعاضة عنها بنصوص اعم .

(٣) ادخال مواد من شأنها أن تحول وزارة الزراعة مواكبة التطور المتوقع في تقديم المشورة الفنية والجلسات الزراعية .

(٤) التركيز على أن يكون القانون شاملا لاهداف وغايات التنمية الاقتصادية في البلد وان يعطى وزارة الزراعة الصلاحية بالقيام بدورها في هذه التنمية .
(٥) جعل وزارة الزراعة بوضع قانوني يحولها ان تكون مواكبة ومشرفة على التطور الزراعي في البلد ويمكنها من توجيه وتنسيق الجهود للهيئات المختلفة التي تخدم في هذا القطاع .

قانون مؤقت رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦

قانون الزراعة العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تتولى وزارة الزراعة وضع السياسة الزراعية الانمائية للمملكة بالتعاون مع كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وتعمل على تطبيقها بالوسائل التي تراها مناسبة لتحقيق الاهداف الموضوعة وتنسيق برنامج العمل اللازم .

المادة ٣ - تقوم وزارة الزراعة بالاشراف على كافة النشاطات والاعمال الزراعية وتنظيمها وتطويرها ومراقبتها بقصد رفع مستوى الزراعة الاردنية وزيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي ويدخل ضمن ذلك ما يلي : -

- الابحاث العلمية الزراعية وخاصة التطبيقية منها .
- تقديم الخدمات والارشادات الزراعية الى المزارعين في كافة حقول الزراعة ونشر الفاعة الزراعية بينهم .
- انتاج الغراس والشتول والبلدور والحيوانات والطيور والاسماك من الانواع المحسة .
- مكافحة الجراد ومقاومة الافات الزراعية واعمال الحجر الزراعي .
- تنمية ووقاية الثروة الحيوانية وتنظيم الامور المتعلقة بها ومنتجاتها وابعال الحجر الصحي البيطري .
- تنمية الاحياء المائية والطيور والحيوانات البرية والحفاظ عليها وتنظيم صيدها .
- وقاية التربة من الانجراف وصيانتها وحفظ المياه .
- تنمية الثروة الحرجية وصيانة اراضي الحراج والعمل على تنظيم المناطق الحرجية .
- حماية وتنمية المراعي الطبيعية وتنظيم الرعي بها .
- تحديد استغلال الاراضي الزراعية وفقا لطبيعتها وقدرتها الانتاجية وسياسة الانتاج الزراعي .
- حماية الانتاج الزراعي والحيواني من المنافسة الاجنبية والعمل مع الدوائر ذات العلاقة على تطوير وتشجيع الصناعات الزراعية .

هكذا من المأهول

ل - تنظيم اسس التعامل في مواد الانتاج الزراعي والحيواني كالامدة والبذور والعلاجات والغراس والاعلاف والالات الزراعية وغير ذلك وتحدد اسعارها حيثما اقتضى ذلك .
م - التعاون مع الدوائر المختصة في تنظيم وتطوير عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستوردة .

المادة ٤ - لووزير الزراعة ان ينشئ الاجهزة الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ اهداف هذا القانون وان يعمل على توفير الوسائل الضرورية لقيام هذه الاجهزة بعملها كاملا .

المادة ٥ - لمجلس الوزراء - بناء على تنسيب من وزير الزراعة ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون وتحقيق غاياته بما في ذلك تعيين الرسوم المستوفاة مقابل الخدمات الزراعية والغرامات والعقوبات المترتبة على مخالفة هذا القانون

المادة ٦ - يثق لوزير الزراعة ان يحدد اسعار بيع المنتجات الزراعية والحيوانية في محطات ومراكز وزارة الزراعة

لمادة ٧ - يلغي هذا القانون قانون الزراعة لعام رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ والقانون المعدل لقانون الزراعة لعام رقم (١٩) لسنة ١٩٦٤ على ان تبقى جميع الانظمة الصادرة بموجبها مارية المنعول الى ان تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزير الزراعة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٩ -

السيد نائب الرئيس :

القانون الموقت رقم ٢١ لسنة ٦٧ قانون سلطة الكهرباء الاردنية هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه
مادة مادة وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها
الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

لقانون سلطة الكهرباء الاردنية الموقت

رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧

بالنظر الى الطاقة الكهربائية من اهمية على مختلف
اوجه نهضتنا الاقتصادية ولا اصبح توفرها للجميع

القطاعات المختلفة من صناعية وتجارية ومنزلية بنوعية جيدة واسعار معتدلة امر ضروري لرفع المستوى المعيشي لجميع المواطنين ، وبالنظر لان الدراسات التي اجراها المختصون من شركات هندسية استشارية عالمية وخبراء محليين بموجب برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية اثبتت ضرورة تاسيس سلطة الكهرباء تضطلع بمهمة توليد الطاقة الكهربائية في محطات مركزية مجهزة باحدث مجموعات التوليد ونقلها وتوزيعها بالخدمة الى مختلف مدن وقرى المملكة بواسطة شبكة نقل قومية فقد قامت الحكومة بوضع هذا القانون ليم بموجبه تشكيل سلطة الكهرباء الاردنية هادئة من وراء ذلك بتحقيق المصلحة العامة .

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧

قانون سلطة الكهرباء الاردنية

مادة ١ - اسم القانون :

يسمى هذا القانون المؤقت (قانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول - التعاريف .

مادة ٢ - تعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني .

تعني كلمة (السلطة) سلطة الكهرباء الاردنية المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة (السلطة المحلية) مجالس الامانات والبلديات والمجالس القروية والمحلية .

تعني كلمة (المجلس) مجلس السلطة المؤلف بمقتضى احكام هذا القانون لادارة وتولي شؤون السلطة .

تعني كلمة (الرئيس) رئيس السلطة المعين بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني كلمة (البرنامج) البرنامج الكهربائي الموضوع للمملكة او لمنطقة فيها بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة (المحطة المختارة) المحطة الكهربائية التي تشترها السلطة او تشق مع اصحابها على شروط تشغيلها او اجراء التغييرات فيها بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني كلمة (المستملك) السلطة او غيرها من اصحاب المشاريع الاخرين ممن يستملكون المشاريع الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون .

تعني عبارة (منطقة التزويد) المنطقة التي يسمح لاصحاب المشاريع تزويد الطاقة الكهربائية ضمنها .

تعني عبارة (التزويد بالحملة) الطاقة الكهربائية المرودة لغايات التوزيع .

تعني كلمة (شركة) اية شركة مؤلفة بموجب القوانين المرعية .

تعني كلمة (مستهلك) اي شخص او هيئة مزودة او يحق لها ان تزود بالطاقة الكهربائية من اصحاب المشاريع .

تعني كلمة (الطاقة) الطاقة الكهربائية المولدة او المرودة او المستعملة لأية غاية ما عدا نقل الرسائل .

تعني عبارة (الجهاز الكهربائي) الجهاز الذي ترتبط جميع اسلاكه الموصله واجهزته ببعضها كهربائياً او مغناطيسياً .

تعني عبارة (اللوازم الكهربائية) الخطوط الكهربائية والادوات والمعدات والاجهزة المصممة لاستعمال المستهلكين لاغراض الانارة او التدفئة او القوة او اية اغراض او مقاصد اخرى يمكن استغلال الطاقة الكهربائية من اجلها .

تعني عبارة (الخط الكهربائي) اي سلك او اسلاك او موصل بما في ذلك اية وسائل تستعمل لاغراض نقل الطاقة محاطة بغلاف او لباس او غطاء او انبوب او ماسورة او عازل يضمنها او يغطيها او يستند عليها كلياً او جزئياً بما في ذلك اية ابنية او اجهزة خاصة بها من اجل ايبصال او نقل او تحويل او توزيع الطاقة كما تعني أي عمود او سارية او حاجز او سلك مشد او لائحة خطر او أية اجهزة او معدات تستعمل لهذه الغاية .

تعني عبارة (خط النقل الرئيسي) اية خطوط ارضية او هوائية بضغط كهربائي مرتفع (لا تشكل جزءاً أساسياً من جهاز التوزيع العائد لصاحب المشروع او جهاز التوزيع العائد لدائرة سكة حديد او دائرة ميناء) والتي تستعمل لاغراض نقل الطاقة من محطة توليد الى اية محطة توليد اخرى او الى اية محطة تحويل بما في ذلك المحولات الرافعة او المخفضة والاجهزة ولوحات المراقبة اللازمة لضبط الخطوط الارضية والهوائية والابنية اللازمة لاحتواء هذه المحولات والاجهزة ولوحات المراقبة .

تعني عبارة (محطة التوليد) اية محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بما في ذلك اية ابنية او مصانع تستعمل لهذا الغرض والارض التابعة لها وكل ارض ينوي استعمالها لمحطة توليد ، ولا تشمل اية محطة لتحويل او تغيير او توزيع الطاقة الكهربائية .

تعني كلمة (الرخصة) فيما عدا الرخصة لمقاصد المادة (١٥) الرخصة الممنوحة بموجب التشاير المرعية لأية سلطة او مؤسسة او هيئة او شركة او شخص يحول بموجبها تزويد الطاقة الكهربائية في أمة منطقة تزويد في المملكة .

تعني كلمة (شارع) كل طريق او ميدان او ساحة او ممر نافذ او غير نافذ يملك الجمهور حق المرور فيه او العبور اليه وتشمل ايضاً الطريق الواقعة تحت اوفوق الجسور العامة وكل طريق او ممر مستعمل او يراد استعماله لتأمين الوصول الى بناءين او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه او لم يكن وتعتبر جميع الابنية والمجاري والاخاديد الواقعة على جانبي أي شارع قسماً منه .

تشمل عبارة (خط النقل) عندما تشير الى خط نقل رئيسي كما هو معرف بهذا القانون . جميع الاشغال الواردة في ذلك التعريف وتشمل عندما تشير الى اي خط آخر جميع الاشغال الضرورية التي تستعمل في ضبط خط النقل ونقل الطاقة بواسطته وجميع الابنية او اي جز منها اللازمة لاحتواء هذه الاشغال .

تعني عبارة (صاحب مشروع) السلطة او اية مؤسسة او هيئة او شركة او شخص غرض تزويد الطاقة الكهربائية ضمن اية منطقة تزويد .

تعني كلمة (المشروع) اية ارض وما عليها من انشاءات او حقوق او مشاغل او اية اموال او معدات لغايات تزويد الطاقة الكهربائية وتشمل الحق بتزويد الطاقة الكهربائية .

تعني عبارة (منشآت كهربائية) اي خط كهربائي او آلات او معدات او اجهزة او ادوات تستعمل لاغراض توليد او نقل او توزيع او تحويل الطاقة الكهربائية ولا تشمل على اللوازم الكهربائية .

تعني كلمة (الاشغال) جميع الابنية والمكينات والانشاءات والآلات والمعدات والاجهزة والخطوط الكهربائية والابنية والاشغال المائية والسدود والاشغال الكهربائية وخطوط الانابيب واية مواد او اشياء من اي نوع وتكون لازمة لتزويد الطاقة ولتنفيذ غايات صاحب المشروع بمقتضى هذا القانون .

الفصل الثاني - السلطة وواجباتها وصلاحياتها .

مادة ٣ - السلطة وواجباتها ومركزها :

١ - تؤسس في المملكة هيئة تسمى (سلطة الكهرباء الاردنية) يكون لها صفة اعتبارية وتمتع باستقلال مالي واداري ولها حق التملك والتصرف وبيع الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها حق التعاقد وحق المقاضاة باسمها وممارسة جميع ما تتطلبه احكام هذا القانون الا انه يتنع عليها خلال سريان مفعول اية كفالة كالممنصوص عنها في المادة (٤٢) من هذا القانون ان تبين او ترهن او تنصرف بما شابه ذلك في اموالها غير المنقولة بدون موافقة مجلس الوزراء .

تنسب من الوزير .

هكذا من المأهول

- ٢ - تكون السلطة صلاحية تزويد الطاقة الكهربائية في جميع انحاء المملكة فيما عدا المناطق التي اقتصر حق تزويد الكهرباء فيها على اشخاص او مستملكين آخرين او هيئات اخرى بمقتضى احكام القانون .
- ٣ - يكون مركز السلطة في مدينة عمان ويجوز ان تؤسس مكاتب او فروع في أي مكان في المملكة .

مادة ٤ - مجلس السلطة :

- ١ - يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مجلساً للسلطة مكوناً من ثمانية اعضاء ويعين من بينهم بناء على تنسيب الوزير رئيساً ونائباً للرئيس ومديراً عاماً .
- ٢ - فيما عدا المدير العام لا يشترط في العضو ان يتفرغ لعمال السلطة .
- ٣ - يعين اعضاء المجلس مرة واحدة كل ثلاث سنوات فيما عدا المدير العام الذي يحتفظ بعضويته طيلة بقاءه في منصبه ويجوز تعيين الاعضاء لمدة او مدد اخرى مماثلة .
- ٤ - يقبل مجلس الوزراء استقالة اعضاء المجلس ويجوز له ان يعين عضواً آخر ليحل محل العضو المستقيل او التوفى الى حين انتهاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها في الفقرة (٣) من هذه المادة .
- ٥ - اذا عجز بعض اعضاء المجلس عن اداء واجباتهم بسبب المرض او الغياب المؤقت عن المملكة او لاي سبب آخر بحيث لا يتوفر النصاب القانوني لانعقاد جلسات المجلس حسبما هو منصوص عنه في هذا القانون في ثلاث مرات متتالية فيجوز لمجلس الوزراء ان يعين اعضاء بديلين ليحلوا محلهم الى حين انتهاء حالة العجز المذكورة .
- ٦ - يجوز انهاء عضوية رئيس او اعضاء مجلس السلطة في أي وقت قبل انتهاء مدة العضوية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، وللمجلس الوزراء صلاحية تعيين عضو او اعضاء جدد الى حين انتهاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عنها في الفقرة (٣) من هذه المادة .
- ٧ - لا يحق لعضو مجلس الامة ان يكون عضواً في مجلس السلطة .

مادة ٥ - مكافآت اعضاء مجلس السلطة :

يمنع اعضاء المجلس من اموال السلطة المكافآت والملاوات التي يجدها مجلس الوزراء تنسب من الوزير .

مادة ٦ - النصاب القانوني لمجلس السلطة :

- ١ - تكون اجتماعات مجلس السلطة قانونية اذا حضرها خمسة اعضاء على الاقل على ان يكون احدهم الرئيس او نائب الرئيس .

- ٢ - يرأس الرئيس جلسات المجلس وينوب عنه نائب الرئيس في حالة غيابه .
- ٣ - تتخذ قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح .
- ٤ - مع مراعاة الفقرة (١) من احكام هذه المادة يجوز للسلطة ان تستمر في ممارسة اعمالها على الرغم من وجود شواغر في عضوية المجلس .
- ٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون لمجلس السلطة ان يضع التعليمات المتعلقة بعدد جلساته ومكان انعقادها والدعوة اليها والاجراءات وضبط الوقائع وفتح وحفظ السجلات والحسابات وتدقيقها .
- ٦ - اذا كان لاي عضو من اعضاء المجلس او لاي من اصوله او فروع اية مصلحة او منفعة في أي عقد او مقالة او صفقة او مشروع ينوي المجلس ابرامه او تنفيذه فعليه ان يعلم المجلس عن ماهية هذه المصلحة او المنفعة ويجري تدوين ذلك في قوائم الجلسة التي تبحث فيها وللمجلس ان يقرر عدم اشراكه في مداورات وقرارات المجلس المتخذ في هذا الشأن .

مادة ٧ - صلاحيات وواجبات السلطة :

تمارس السلطة الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة ادناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى احكام هذا القانون :-

- ١ - تزويد الطاقة الكهربائية الكافية بشكل اقتصادي فعال وبالجملة لاصحاب المشاريع الاخرين الذين ترتبط شبكات التوزيع التابعة لهم بشبكة السلطة ضمن برنامج اوبرامج يوافق عليها الوزير وفقاً لاحكام المادة (١٨) من هذا القانون .
- ٢ - تزويد الطاقة الكهربائية الكافية والرخيصة وعلى اسس اقتصادية للمستهلكين في اية منطقة تزويد لا تدخل في منطقة يزودها اصحاب المشاريع الآخرون بالطاقة الكهربائية .
- ٣ - ادارة وتشغيل اي مشروع كهربائي يعود للسلطة واية انشاءات تستملكها او تشترها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٤ - اسداء المشورة للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها بالخطوط الرئيسية وتوزيعها واستعمالها في اية منطقة لا تدخل في منطقة تزويد تابعة لاصحاب المشاريع الاخرين .

هكذا من الأشهر

- ٥ - دعم وتشجيع تنمية واستغلال المصادر الطبيعية وغيرها لتوليد الكهرباء في المملكة بالتعاون مع الجهات المختصة .
- ٦ - التعاون حيثما يلزم مع الجهات الحكومية او اية شركة او هيئة او مؤسسة او اي شخص لضمان استعمال الكهرباء الى ابعد مدى في تنمية واستغلال المصادر الطبيعية وفي زيادة الانتاج القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة .
- ٧ - اجراء الابحاث لزيادة وتحسين توريد الطاقة الكهربائية وتخفيض كلفتها .

مادة ٨ - صلاحيات اضافية للسلطة :

يجوز للسلطة وبالإضافة لاي من الصلاحيات الاخرى الممنوحة لها ان :

- ١ - تشتري اي مشروع كهربائي بالاتفاق مع اصحابه ويقرر من مجلس الوزراء بتسليم من الوزير وذلك بالإضافة الى المشاريع التي تستملكها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٢ - تتفق مع اصحاب المشاريع لتخولهم ممارسة اية صلاحية من صلاحياتها الممنوحة لها في هذا القانون اذا استنسبت ذلك لاعتبارات محلية على انه لايجوز للسلطة ان تخول لغيرها ايا من صلاحياتها فيما يخص محطات التوليد المختاره بدون موافقة من مالكيها او ان تخول لغيرها صلاحية تقديم البرامج او تحديد التعرفة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٣ - تقوم بصناعة او انتاج المعدات والاجهزة والادوات الكهربائية واية اعمال اخرى تتعلق بمشاريع الكهرباء .
- ٤ - تقوم بابة اعمال ترى انها ضرورية او مفيدة او ملائمة لتنفيذ اعمالها وواجباتها ولتنمية وتسهيل استغلال موجوداتها على خير وجه .

مادة ٩ - صلاحية الاستملاك :

مع مراعاة احكام المادة (٣٤) وغيرها من احكام هذا القانون والجداول الملحقه به يجوز للسلطة وفق احكام قانون الاستملاك المعمول به ان تستملك اي مشروع حسبما ورد تعريفه في هذا القانون وتعني كلمة (ارض) لاغراض الاستملاك المعني المخصص لها في قانون الاستملاك المذكور . وتعتبر المشاريع التي يتم استملاكها بمقتضى احكام هذا القانون مشاريع للمصلحة العامة .

مادة ١٠ - ممارسة السلطة لاعمالها بواسطة موظفيها ووكلائها :

- ١ - مع مراعاة احكام هذا القانون يجوز للسلطة ان تمارس ايا من صلاحياتها وان تقوم بالمهام والواجبات المترتبة عليها بواسطة اي موظف او مستخدم من موظفيها او مستخدميها المفوضين من قبل السلطة .

- ٢ - للسلطة ان تعين او تستفيد من خبرة الخبراء والفنيين والوكلاء في اعداد البرامج واسداء المشورة وغير ذلك مما يتعلق باعمال السلطة وان تدفع لهم الرواتب والاجور والمكافآت والعلاوات التي تراها مناسبة .

مادة ١١ - صلاحية دخول الاراضي والابنية :

يجوز لموظفي ومستخدمي السلطة المفوضين خطياً من قبل الجهة المختصة في السلطة بعد توجيه اشعار خطي مدته ٢٤ ساعة لمسئول الأرض او البناء ان يدخلوا الى الأرض او البناء في الاوقات المعقولة للقيام باعمال المسح والاستقصاء والدراسة او ما كان ضرورياً لممارسة الصلاحيات المناطة بالسلطة بمقتضى احكام هذا القانون على انه يتوجب على السلطة ان تدفع التعويض اللازم عن اية اضرار تنتج عن الدخول الى الأرض او البناء او القيام بأي عمل من الاعمال المذكورة اعلاه ، وفي حالة الاختلاف على مقدار التعويض ما بين المتضرر والسلطة يحال الامر الى التحكيم وفق احكام هذا القانون .

مادة ١٢ - حق الارتفاق :

١ - يجوز للسلطة :

- أ - وضع اي خط كهربائي تحت الأرض وغيرها وفوقها باستثناء الأرض المقام عليها ابنية او المستعملة كحدائق او متزهات وذلك ضمن احكام القانون . وحيثما يوضع الخط المذكور عبر الأرض يحق للسلطة الدخول الى الأرض من اجل صيانته وتصلحه وتغييره .
- ب - ان تضع لغايات تزويد الطاقة لمشغل اي بناء اي خط كهربائي واي عداد خلال او عبر وعلى اي بيت للدرج او بحر او ميدان يمكن من الوصول الى البناء او على اية ناحية منه او عليه .
- ج - ان تستعمل اي ارض او بناء او شارع او حائط او جسر لاستناد اي خط كهربائي . ويشترط في ذلك دائماً قيام السلطة قبل ممارستها لصلاحياتها المنصوص عنها في الفقرات (أ ب ج) من هذه المادة اعطاء اشعار خطي الى مالك او شاغل الأرض او البناء او المقار او الشارع او الحائط او الجسر او المسؤول عن هذه الاشياء التي يقصد ممارسة الصلاحيات بشأنها متضمناً رغبته ووصفاً لطبيعة وموضع - او عداد يقصد وضعه او استاده بتلك الصورة ، واذا تخلف المالك او المشغل او المسؤول كما هو الحال عن اعطاء موافقته خلال ٢١ يوماً من تاريخ الاشعار ، او اشترط بعض الشروط لتلك الموافقة والتي لم تقبل بها السلطة ، فتعدها لايجوز للسلطة ممارسة صلاحياتها بدون اذن الوزير . ويجوز للوزير بعد منحه لجميع الفرقاء فرصة لبيان وجهة نظرهم واذا وجد ان ذلك من مقتضيات العدل ان يمنح موافقته المطلقة او المقيدة بابه شروط يراها عادله ، وظل الوزير عند منحه الموافقة او عند وضع الشروط (بما في ذلك

هذه من الأعمال

وضع اي جزء من الخطوط الكهربائية تحت الارض (ان يأخذ بعين الاعتبار تأثير تنفيذ مثل هذه الاعمال على قيمة الارض او البناء او الشارع او الحائط او الجسر او على اية حقوق متعلقة بها .

٢ - اذا اصاب ضرر اية عقارات او اراض او ابنية او حقوق ارتفاق او منفعة في الارض او المياه او عليها او اي حق تصرف في الارض او اية شجرة او اي شيء آخر ثابت عليها فيجب على السلطة ان تدفع الى اصحابها تعويضاً عادلاً عن كل ضرر يلحق بهم بسبب هذا القانون واذا تعذر الوصول الى اتفاق على مقدار التعويض تدفع لهم السلطة التعويض الذي يقرر بالتحكيم وفق احكام هذا القانون .

٣ - عندما يقدم طلب للوزير لاختذ موافقته على وضع اي خط كهربائي فوق الارض وتقدم اعتراضات بأن هذا الخط سيلحق ضرراً بأي اثر تاريخي فعلى الوزير قبل اعطاء الموافقة او فرضه الشروط ان يأخذ بعين الاعتبار مطالعات الجهة المسؤولة عن ذلك الاثر للحيلولة دون الحاق الضرر المذكور .

وتعني عبارة (اثر تاريخي) لاغراض هذا البند اي بناء اثري او جزء منه او بقاياها مما تقتضي المصلحة العامة الاحتفاظ به بسبب قيمته التاريخية المعمارية او التقليدية او الفنية او الانثوية مع موقع هذا الاثر او موقع بقاياها او اي جزء من الارض المجاورة له ، والالتزام لاقامة سور او سياج حوله للمحافظة عليه ووقايته كما يشمل وسائل المرور المؤدية اليه .

٤ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون ، وحسبما تقوم السلطة بوضع اي خط كهربائي بموجب نصوص هذه المادة في او على او فوق او تحت او عبر او قرب اي شارع او سكة حديد او مجرى ماء او ميناء او بحيره او مطار او منته ، على السلطة وضع هذا الخط بشكل لا يتعارض ولا يعيق او يتدخل في المرور على الشارع او سكة حديد او حركة الملاحة في المجرى المائي او الميناء او البحيره او استعمال المطار او المنته المذكورين .

٥ - يحق للوزير بأمر ينشره في الجريدة الرسمية ان يبين نوات الابنية التي لاشتملها الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة ، ويستعمل البيان المذكور لاغراض تفسير وتطبيق احكام الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة .

٦ - حيثما تكون السلطة قد وضعت أي خط كهربائي او عداد بموجب اتفاقيات او ترتيبات قابلة للانتهاء ، سواء كان ذلك قبل او بعد نفاذ هذا القانون ، والذي كان بالامكان وضعه كذلك بموجب نصوص هذه المادة يجوز للسلطة على الرغم من انهاء تلك الاتفاقية او الترتيب ، ابقاء هذا الخط او العداد في موضعه بموجب شروط التي كانت تطبق سابقاً ، الا اذا تقدم المالك او المشغل او المسؤول المذكورين باجلاء كسبه هو الحال باعتراض وفي تلك الحالة لا يبقى الخط او العداد في موضعه الا اذا تم الالتزام باحكام هذه المادة .

ويشترط في ذلك انه يجوز للسلطة اثناء الاقامة على خط او عداد في موضعه على الوجه المذكور ان تتقدم الى الوزير لاعادة النظر في الشروط الخاصة بذلك ، وفي مثل هذه الحالة يجوز للسلطة تطبيق احكام هذه المادة وكان الاقامة على الخط او العداد الكهربائي في موضعه مساوياً لوضعه كذلك . ولا تلزم السلطة بازالة الخط او العداد الى ان يمتلي الوزير قرار بهذا الشأن .

٧ - لا يوجد في هذه المادة ما يمنح السلطة من النحول في اتفاقية تدعى عادة باتفاقية حق المرور مع مالك او مشغل اية ارض لاغراض وضع خط كهربائي عبر الارض المذكورة او الاتفاق على ترتيبات مع المالك او المشغل او المسئول عن اية ارض او بناء او عقار او شارع او حائط او جسر ، لاغراض وضع اي خط كهربائي او عداد او استعمال اية ارض او بناء او شارع او حائط او جسر لاستناد اي خط كهربائي .

مادة ١٣ - حق دعم وتثبيت الخطوط الكهربائية :

حيثما تقوم السلطة ، عملاً بصلاحياتها المتصوص عنها في هذا القانون ، بوضع دعائم على اية ارض لاي خط كهربائي فوق الارض يتنح لها تثبيتها بالشكل الكافي واذا لم يكن بامكانها ممارسة ذلك الحق بسبب عدم تمكن أي شخص لاصلاحات الضرورية للتصرف او بسبب تمنعه عن منح الموافقة بصورة معقولة او اشتراطه شروطاً غير مقبولة فيجوز للسلطة احالة الموضوع الى الوزير الذي يحق له وبعد سماع وجهات نظر جميع القراء منح السلطة الحق المطلوب بدون شروط او وفق الشروط التي يراها ، اذا ما رأى ذلك عادلاً .

مادة ١٤ - استغلال مصادر المياه :

١ - يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ومع مراعاة اية شرط يفرضها في هذا الصدد ان تستيط وتحوّل وتجمع وتخزن وتنقل وتستعمل المياه من اي مصدر من مصادر المياه يكون مخصصاً لاغراض هذا القانون وذلك حسبما تقتضيه اعمال السلطة بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية على انه يتوجب على السلطة ان تعيد المياه غير المستهلكة بدرجة من النقاوة لا تقل عن تلك التي كانت عليه عند استنباطها او تحويلها .

٢ - تنفيذاً لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان تتعاون او تشترك مع اية سلطة محلية او شركة او اي شخص يكون مسؤولاً عن ضبط او تخزين او استغلال المياه ، وفي هذه الحالة يحدد مجلس الوزراء على تنسيب الوزير شروط المشاركة او التعاون المذكورين وكميات المياه المخصصة الاطراف المعنيين حسبما يلزم ذلك .

هذا من الأعمال

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعلن اية منطقة تجمع او بحيرة أو أي نهر او جدول أو بئر أو مجرى أو غير ذلك من مصادر المياه الطبيعية مصدر مياه مخصص لاغراض هذا القانون شريطة ان يكون مملوكاً ملكية فردية ، وللمجلس الوزراء ان يضع الشروط والقيود الواجب مراعاتها في ذلك .

٤ - على الرغم مما جاء في القوانين الاخرى لا يجوز لأي شخص ان يسد او يعوق او يتسبب في سدا او اعاقا اي مصدر من مصادر المياه المخصصة لاغراض هذا القانون بأي شكل من الاشكال دون ان يشعر السلطة خطياً قبل ذلك بثلاثة اشهر وعليه ان يحدد طبيعة العمل الذي ينوي القيام به ويجوز للسلطة قبل انتهاء المدة المذكورة ان تحظر على الشخص المذكور باسما خطي القيام بعمله او تفرض عليه شروطاً معينة اذا تنفيذه اذا وجدت ان هذا العمل سيؤثر تأثيراً قوياً في اعمال السلطة المصرحة لها بمنتهى احكام هذا القانون ، ويجوز للشخص المذكور اذا لم يفتح بالخطر او الشروط ان يعترض لدى الوزير وعلى الوزير ان يرفع الاعتراض مرفقاً بمطالعة الى مجلس الوزراء لابت فيه .

مادة ١٥ - الحقوق المكتسبة لاستغلال مصادر المياه :

لا يؤثر الاعلان الصادر بمنتهى احكام الفقرة (٣) من المادة (١٤) من هذا القانون في اية رخصة منحت بمنتهى احكام أي قانون آخر قبل تاريخ الاعلان لاستنباط او تحويل او تجميع المياه من اية منطقة تجمع مياه او بحيرة او أي نهر او جدول أو بئر أو مجرى أو غير ذلك من مصادر المياه الطبيعية فيما عدا الرخصة الممنوحة قبل تاريخ الاعلان بخمسة عشرة سنة او أكثر لاقامة انشاءات عامة للمياه اذا كان من رأي الوزير ان صاحب الرخصة لم يكن قد مارس حقوقه الناشئة عنها ممارسة على وجه معقول .

مادة ١٦ - توجيهات الوزير :

١ - يجوز للوزير بعد التشاور مع مجلس السلطة ان يصدر توجيهات ذات طبيعة عامة او خاصة ضمن احكام هذا القانون ، فيسما يتعلق بطريقة ممارسة السلطة لصلاحياتها والقيام بواجباتها المنصوص عنها في هذا القانون وعلى السلطة الالتزام بهذه التوجيهات دون تأخير .

٢ - اذا كان لمجلس السلطة اية اعتراضات على توجيهات الوزير فعلى المجلس ان يقدم هذه الاعتراضات واسبابها خطياً الى الوزير وعلى الوزير ان يرفعها مع توجيهاته المعترض عليها الى مجلس الوزراء لابت فيها .

مادة ١٧ - موظفو ومستخدمو السلطة :

١ - للسلطة ان تعين العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين وان تدفع لهم الرواتب والاجور والملاوات والمصاريف بموجب احكام نظام للموظفين يصدر استناداً الى هذا القانون .

٢ - الى ان يصدر نظام خاص لموظفي ومستخدمي السلطة بمنتهى احكام هذا القانون ، يخضع الموظفون والمستخدمون للقواعد والتعليمات التي يضعها المجلس بموافقة الوزير .

٣ - يكون جميع موظفي ومستخدمي السلطة تحت الاشراف الاداري للمدير العام الذي يكون مسئولاً تجاه المجلس عن الادارة العامة لاعمال السلطة بما في ذلك المراقبة وحفظ النظام وتنسيق عمل موظفي ومستخدمي السلطة ويكون مسئولاً عن المحافظة على موجودات السلطة وعن تنفيذ قرارات المجلس واعمال السلطة النومية .

الفصل الثالث - برامج السلطة

مادة ١٨ - اعداد وتنفيذ البرامج :

١ - على مجلس السلطة في اسرع وقت ممكن ان يعد ويقدم الى الوزير برنامجاً او برامج للسلطة أو لأي منطقة فيها وتشتمل على ما يلي :

- تعيين محطات توليد الكهرباء سواء كانت جديدة او قائمة حالياً التي ستختارها السلطة (وتسمى فيما بعد محطات غنارة) كمحطات لتوليد الطاقة الكهربائية لاغراضها .

ب - النص على تدابير ربط المحطات المختارة بعضها ببعض او ربطها مع شبكات التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع الاخرين بخطوط كهربائية رئيسية تبنيها السلطة . او بواسطة هذه الخطوط ربط شبكة التوزيع التابعة للسلطة في تلك المنطقة مع شبكة التوزيع في اية منطقة اخرى حيث يجري بناء شبكة للتوزيع او ستبنى فيها هذه الشبكة فيما بعد .

ج - تحويل السلطة اتخاذ التدابير المؤقتة (اناء تنفيذ البرنامج) فيما بينها وبين اصحاب محطة لتوليد الكهرباء (سواء كانوا اصحاب مشاريع ام لا) بشأن اخذ واعطاء الطاقة الكهربائية من قبل السلطة وبشأن تشغيل محطة التوليد (سواء كانت غنارة ام لا) من قبل اصحابها .

د - وضع الترتيبات الاضافية او الطارئة او الناتجة مما يبدو من المصلحة وضمه او كان ضرورياً للاغراض المذكورة آنفاً .

هـ - تقدير التكاليف الرأسمالية للبرنامج بالتفصيلات التي يوافق عليها الوزير .

ويشترط ان لا تدخل اية محطة لتوليد الكهرباء كمحطة غنارة في اي برنامج بدون موافقة اصحابها اذا لم يكونوا من اصحاب المشاريع وان لا تدخل كذلك لاغراض اي مشروع كما جرى تعريفه في هذا القانون . ولا يترتب على اصحاب المحطة المذكورة اي التزام بالتدبيرات المؤقتة لأي برنامج .

هذا من المأهول

٢ - على الوزير ان يرسل لمن لهم علاقة مباشرة نسخة عن البرنامج وان يعلن في ثلاث صحف محلية على الاقل عن البرنامج المد وماهيته وتفصيل موجز عنه بحيث يتسنى لمن قد يلحظه ضرر من تنفيذ البرنامج او اي جزء منه ان يقدم اعتراضاً للوزير خلال شهر واحد من تاريخ الاعلان .

٣ - الوزير بعد ان يطلع على الاعتراض ويجري التحقيقات التي يرى لزوماً لها من قبله او من قبل من يفوضه بذلك ان يوافق على البرنامج كلياً او جزئياً وان يعلن عن البرنامج كما تمت الموافقة عليه في الجريدة الرسمية وثلاث جرائد محلية .

على انه ليس في هذه المادة ما يمنع الوزير من معاودة الاعلان في الجريدة الرسمية عن موافقته عن تنفيذ جزء او اجزاء من البرنامج في المنطقة نفسها .

٤ - بعد صدور الموافقة النهائية من الوزير تقوم السلطة بتنفيذ البرنامج او اي جزء منه في المنطقة . واذا تبين لاي من اصحاب المشاريع ان البرنامج يتطلب منه القيام بالتزامات مجتفة بحدته فله خلال شهر واحد من تاريخ الاعلان ان يقدم للوزير اعتراضاً خطياً يبين فيه مآل شكواه والمعالج المطلوب : وما لم يجز مجلس السلطة تعديلاً في البرنامج بحيث تزول اسباب الشكوى فعلى الوزير ان يحل الخلاف على التحكيم ، والى حين البت في الاعتراض يتوجب على مجلس السلطة الامتناع عن تنفيذ البرنامج الى المدى الذي تأثر به حقوق المشتكين ما لم يكن بالامكان ازالة اسباب الشكوى عن طريق التعويض المالي .

٥ - يجوز للمحكّم الذي ترفع اليه الشكوى اذا لم يقتنع ببدالتها ان يقضي بدفع التعويض المالي العادل الى اصحاب الشكوى بعد اخذ جميع الظروف بعين الاعتبار او بتعديل البرنامج ، على انه لايجوز للمحكّم ان يقضي بغير التعويض المالي اذا بينت السلطة ان ذلك سيتناقض مع الاسس الرئيسية للبرنامج او سيؤثر تأثيراً سيئاً على ماهية البرنامج .

٦ - يجوز اجراء التغييرات في البرنامج او توسيعه ، وتجرى الموافقة على ذلك بنفس الطريقة التي جرت الموافقة فيها على البرنامج الاصلي كما يبقى نفس حق تقديم الشكوى فيما يتعلق به ، على ان المحطة المختارة التي تبين كذلك ضمن اي برنامج لا يجوز تحويلها الى محطة غير مختاره الا بموافقة مالكيها .

مادة ١٩ - المحطات المختارة :

١ - يجوز للسلطة بعد الحصول على زار من مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير بعد الاتفاق مع مالكي محطة لتوليد الكهرباء تتدخل في اي برنامج محطة مختارة ان تشتري المحطة المذكورة بالثمن والشروط التي يتم الاتفاق عليها .

٢ - اذا لم يتم شراء المحطة المختارة من قبل السلطة فعلى السلطة ان تتفق مع اصحاب المحطة على التدابير اللازمة لتشغيلها طبقاً لاحكام هذا القانون . ولتوسيعها او اجراء التعديلات فيها حسب متطلبات البرنامج ولاجراء التوسيعات او التعديلات الاضافية التي تقررها السلطة من وقت لآخر بموافقة الوزير ، على انه اذا كان من رأي مالكي المحطة المذكورة ان قرارات التوسيع او التعديل او طريقة التشغيل ستجلبهم عبئاً غير معقول فيجوز لهم المطالبة باحالة الامر الى التحكيم .

٣ - اذا لم يوافق مالكو المحطة المذكورة في الفترة (٢) من هذه المادة على التدابير المذكورة فيها او لم ينفذوها بشكل ترضى به السلطة فيجوز للسلطة ان تستملك المحطة المذكورة وفق احكام المادة (٩) من هذا القانون بشن يحدد حسيماً ورد في الجداول الاولى للملحق بهذا القانون ، وبشروط في استملاك المحطة انه : -

أ - اذا كانت المحطة في دور البناء او التوسع او الاصلاح . فان حثيف وانtramats مالكي المحطة السابقين بموجب اي عقد للبناء او التوسع او الاصلاح تنتقل الى السلطة .

ب - اذا وجد في موقع المحطة او في ابنتها اي مصنع يخص مالكي المحطة السابقين ويكون جزءاً من شبكة التوزيع التابعة لهم فان لهم حق الدخول الى المصنع طالما ان المحطة تزود الطاقة الكهربائية للتوزيع .

٤ - اذا استمكنت السلطة محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذه المادة فيجوز لها مع مراعاة احكام هذا القانون ان توسعها او تجري اية تغييرات فيها حسبما تتطلبه احتياجات البرنامج او كما تستنبه السلطة .

مادة ٢٠ - المحطات المختارة المزمع انشاؤها :

١ - اذا تطلبت احتياجات اي برنامج محطة جديدة لتوليد الكهرباء للسلطة ان تزود البرنامج بهذه المحطة او ان تتفق على تدابير لتزويدها مع اصحاب المشاريع الذين تتبع اليهم منطقة التزويد التي ستقع المحطة فيها او في جوارها .

٢ - اذا قامت السلطة بتزويد محطة جديدة لتوليد الكهرباء فلها ان تقوم بتشغيلها بنفسها كما لما ان تتفق مع اصحاب المشاريع الآخرين او اية شركة او اى شخص لتشغيلها .

٣ - اذا بدأ العمل في بناء محطة لتوليد الكهرباء بالقوة المائية (محطة كهرومائية) جديده في وقت تأسيس السلطة للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر أمراً بانتقال ملكية المحطة وكل الانشاءات الكهربائية التابعة لها ومسؤولية اتمام العمل فيها الى السلطة في التاريخ الذي يحدده في الامر ، وان يأمر بانتقال ملكية المحطة والانشاءات

هذه من المأهول

الآخرى المذكورة عند اتمام العمل فيها للسلطة ويشترط ان لا تنتقل الى السلطة بمقتضى هذه الاحكام ملكية الانشاءات الهندسية المدنية اذا كانت تكون جزءاً من المحطة وكانت تكون ايضاً جزءاً لا يتجزأ من المد .

ب - يكون لانتقال المحطة الكهربائية الجديدة والاشغال الاخرى بمقتضى احكام البند (أ) من هذه الفقرة الى السلطة الاثر التالي :-

١ - نقل حقوق وواجبات المالكين السابقين للمحطة واية اشغال اخرى مما نص عليه في أي عقد ساري المفعول عند النقل لاتيام ببناء او تزويد الموجودات المنقولة ؛

٢ - نقل ديون والتزامات المالكين السابقين القائمة في وقت النقل فيما يتعلق بالمحطة والاشغال المذكورة وضمنان السلطة للمالكين السابقين تجاه هذه الديون والتزامات على الوجه المذكور اذا كانت متعلقة باية موجودات ملموسة لم يتم نقلها للسلطة في حالة جيدة او معقولة .

ج - ١ - على السلطة ان تعوض المالكين السابقين للمحطة والاشغال المذكورة عن كل مدفوعاتهم ذات الطبيعة الرأسمالية سواء دفعت من رأس المال ام من غيره مما دفعوه في هذا الخصوص على وجه صحيح حتى تاريخ النقل مع اية فوائد مستحقة بنسبة يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير من تاريخ النقل الى تاريخ الدفع .

٢ - يكون التعويض الذي تدفعه السلطة للمالكي المحطة والاشغال الاخرى السابقين بالمقدار الذي تحدده لجنة ثلاثية تعين احد اعضائها السلطة ويعين مالكو المحطة العضو الثاني ويعين الوزير العضو الثالث على ان يكون محاسباً قانونياً مستقلاً ؛

د - على الرغم من احكام هذه المادة اذا احلث اصحاب المحطات والاشغال الاخرى المذكورة اية اعمال او ارتبطوا بأي التزام او قاموا باية مدفوعات بعد نفاذ هذا التناون دون الحصول على موافقة الوزير المسيقة على ذلك فلا تكون السلطة مسؤولة عن الاعمال او الارتباطات او الالتزامات او المدفوعات المذكورة .

مادة ١١ - التزامات وحقوق اصحاب المحطات :

١ - يلتزم اصحاب المحطات المختارة التي لا تشتريها السلطة من تاريخ تحددته السلطة بأن :-

أ - يشغلوا المحطة لتوليد كمية من الطاقة الكهربائية بالنسب والافاق التي تحددها السلطة ، ويراعوا في ذلك الاقتصاد في الكلفة والكفاءة في الانتاج . و

ب - يبيعوا الى السلطة كل الطاقة الكهربائية المولدة في المحطة بالثمن الذي يحدد كما هو مذكور لاحقاً .

٢ - يحق لاصحاب المحطة المختارة ان يزودوا بكمية الطاقة الكهربائية التي يحتاجونها لافراض مشروعاتهم على ان لا يزيد ذلك عن الطاقة الكهربائية التي تولدها المحطة وبشمن يكون كما سيحدد لاحقاً ، ويشترط خضوع ذلك لاحكام هذا القانون التي تمكن السلطة من تكليف اصحاب المشاريع بأخذ كل متطلباتهم من الطاقة الكهربائية من السلطة و بدون اجحاف بحق اصحاب المشاريع في طلب الطاقة الكهربائية بمقتضى الاحكام الاخرى من هذا القانون

٣ - يكون ثمن الطاقة الكهربائية الذي تدفعه السلطة لاصحاب المحطة المختارة التي تولدها الطاقة مساوياً لكلفة الانتاج التي تحدد طبقاً للقواعد التي يتضمنها الجدول الثاني الملحق بهذا القانون الا اذا اتفق على غير ذلك .

٤ - يكون ثمن الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة من محطة مختارة غير محطة كهربائية او محطة مما تقع ضمن احكام الفقرة (٥) من هذه المادة يكون ثمنها بالنسبة لاصحاب المحطة الاقل من الثمنين التاليين الا اذا اتفق على غير ذلك :

أ - اما كلفة الانتاج التي تحدد كما هو منصوص عنه في الفقرة (٣) من هذه المادة معدلة بالنسبة لعاملي الحمل والقوة للطاقة المزودة حسبما ورد في الجدولين الثالث والرابع الملحقين بهذا القانون ، بالإضافة الى جزء مناسب من تكاليف السلطة فيما عدا ما اتفق على شراء الطاقة الكهربائية او توليدها . او

ب - حسب التعريف التي تحدد بمقتضى احكام هذا القانون لتزويد الطاقة الكهربائية من قبل السلطة .

٥ - يجوز تعديل كلفة انتاج الطاقة الكهربائية التي تزود لاصحاب المحطة بالنسبة لعاملي الحمل والقوة كما يقرره الوزير في الحالة التي يكون فيها محطة التوليد المختارة محطة كهربائية او التي يقع فيها اصحاب المحطة المختارة او تقع فيها السلطة الوزير ان الظروف المؤقتة او الدائمة المتعلقة بتشغيل المحطة تحول دون تطبيق احكام الجدولين الثالث والرابع تطبيقاً معقولاً .

٦ - حيثما يجرى طبقاً لاحكام هذه المادة حساب ثمن الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة او تزود بها ، تحسب المبالغ الواجبة الدفع من قبل السلطة او اليها مقابل تزويد الطاقة الكهربائية خلال اية سنة في اسرع وقت يجرى التمكن من حسابها بعد نهاية سنة الحساب الا انه يجب على السلطة ان تقدم دفعات شهرية الى اصحاب كل محطة مختارة على حساب المبالغ الصافية المطالبة من السلطة اليهم والتي تقدر لهذا الغرض طبقاً لاحكام هذه المادة ويجري تعديلها بعد التأكد من الالتزامات الحقيقية في اسرع وقت بعد نهاية سنة الحساب .

هذه من الأعمال

٧ - اذا نشأ أي خلاف بين السلطة واصحاب محطة مختاره بخصوص تطبيق احكام هذه المادة، فانه يجرى حله بواسطة مدقق حسابات يعين بالاتفاق فيما بين الوزير واصحاب المشروع اذا كان يتعلق بكلفة الانتاج ، وفي حالة عدم الاتفاق على تعيينه يعينه مجلس الوزراء بتنسيق من الوزير ويحال اي خلاف لا يتعلق بكلفة الانتاج الى الوزير ليبت فيه شريطة ان يلتزم اصحاب المحطة باية متطلبات تضعها السلطة ضمن القانون والى ان يتم البت في الخلاف .

مادة ٢٢ - بناء خطوط نقل الكهرباء الرئيسية :

تقوم السلطة بالسرعة الممكنة بعد الموافقة على برنامج بمقتضى احكام هذا القانون فيما يخص منطقتة او جزء من منطقة بناء ومد الخطوط الرئيسية لنقل الكهرباء من اجل وصل المحطات المختارة بعضها ببعض وشبكات التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع الاخرى حسب خطط البرنامج في المنطقة او بجزء منها .

مادة ٢٣ - التزام السلطة بتزويد اصحاب المشاريع بالطاقة الكهربائية :

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون يتوجب على السلطة حالما تعلن ان باستطاعتها تزويد الطاقة الكهربائية في منطقة او في جزء من منطقة ان تزود اصحاب المشاريع بطريق مباشر او غير مباشر في تلك المنطقة او جزء المنطقة بما يطلبونه من الطاقة الكهربائية لمشاريعهم وبشمن يحدد طبقاً لاحكام هذا القانون .

٢ - اذا طلب اصحاب مشروع تزويدهم بالطاقة الكهربائية كما ذكر آنفاً وتبين للسلطة ان تكاليف مد خطوط نقل الكهرباء الرئيسية من اجل تلبية طلبهم ستكون غير معقولة فالسلطة ان ترفع الامر الى الوزير ، والوزير اذا تحقق من عدالة ذلك ان يفوض السلطة بفرض الشروط التي يستنسبها على التزويد المطلوب .

٣ - اذا طلب اصحاب مشروع ممن يملكون محطة لتوليد الكهرباء من غير المحطات المختارة من السلطة تزويدهم بالطاقة الكهربائية ، فيجوز للسلطة سواء اكان اصحاب المشروع يملكون ام لا يملكون محطة مختاره ، ان تشترط في تزويدهم بالطاقة الكهربائية ان يتزود اصحاب المشروع بكل الطاقة التي يحتاجها مشروعهم من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر واذا طلب اصحاب المشروع المذكورون تزويدهم بالطاقة الكهربائية من اصحاب مشروع اخرين يتزودون بالطاقة من السلطة فانه يتوجب على هؤلاء الاخرين اذا طلبت السلطة اليهم ذلك ان يرضوا نفس الاشتراط المذكور اعلاه على الرغم مما جاء في انة رخصة او امتياز يتعلق بالمشروع ويشترط في ذلك :

١ - انه لا يجوز للسلطة ان تفرض الاشتراط المذكور اعلاه او تطلب فرضه الا اذا اقتضت ان كلفة الوحدة الكهربائية لاصحاب المشروع اذا تزودوا كلياً بالطاقة

الكهربائية من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر (بما في ذلك اية تكاليف وفطر اصحاب المشروع الى تكديدها في الحصول على اى مصنع او جهاز يمكنهم من استعمال الطاقة الكهربائية المزودة اليهم) ستكون لمدة لا تقل عن سبع سنوات اقل كلفة من انتاج الوحدة الكهربائية في ذلك الوقت في محطة التوليد التي يملكها اصحاب المشروع ولا تؤخذ في حساب كلفة الانتاج المذكورة التكاليف المفروضة على رأس المال المثلث في المحطة وتحسب اثمان المحركات والاجور والرواتب وكأئها ثابتة .

ب - اذا شعر اصحاب المشروع بالحيف من فرض الاشتراط على الوجه المذكور فلهم ان يعرضوا الامر على الوزير ، وعلى الوزير ان يرفع الامر الى التحكم ان طلبوا اليه ذلك اذا كان سبب الاستئناف او الى الحد الذي يكون فيه سبب الاستئناف : ان كلفة تزويد الطاقة الكهربائية من قبل السلطة لن يقل عن كلفة انتاج الطاقة من قبل اصحاب المشروع .

ج - اذا فرضت السلطة او طلبت فرض الاشتراط الانف الذكر . فعليها ان تتحمل التزامات اصحاب المشروع المذكورين بالتزود بالطاقة الكهربائية بالجملة . وعلى انه لا تلتزم السلطة بالتزامات المذكورة اذا نشأت عن عقد ابرم بعد هذا القانون الا اذا وافق عليه الوزير .

٤ - يجوز للسلطة قبل الانتهاء من تنفيذ الاعمال المدرجة في اي برنامج في منطقة ما . ان تتفق اذا استنست ذلك على تديرات مع اصحاب مشروع في المنطقة (بمن يكونون اصحاب مشروع يحق للسلطة ان تزودهم مباشرة بالطاقة الكهربائية بعد الانتهاء من البرنامج) لتزويدهم بكمية من الطاقة الكهربائية بالشروط التي تتفق معهم عليها والى ان ينتهى تنفيذ الاعمال المذكورة .

المادة ٢٤ - تعرفه الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة لاصحاب المشاريع مباشرة :

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون المتعلقة ببيع الطاقة الكهربائية لاصحاب المحطات المختارة يكون ثمن الطاقة التي تزودها السلطة لاصحاب المشروع مباشرة حسب تعرفه تحددها السلطة من وقت لآخر ، ويجب تحديد التعرفة بحيث يمكن مدخول حساب الواردات الخاصة بالطاقة الكهربائية المزودة بالجملة اذا وزع على عدد من السنوات يوافق عليه الوزير لتغطية تكاليف الصرف على حساب الواردات المذكورة ولا يزيد عنها . بما في ذلك الفائدة وتكاليف الاسترداد وغيرها مما تستنسب السلطة تخصيصه في انة سنة لتغطية الاستهلاك والتوسعات والتجديلات والاحتياطي وما شابه ذلك .

هكذا من الأشغال

٢ - تحدد التعرفة بحيث تشمل على انفصال وكأجزاء من التكاليف ما يلي : -

أ - الاساس الثابت لتكاليف الكيلواط .

ب - الاساس المتكرر لتكاليف .

والغاية المبينة اعلاه يجرى تحديد الاساسين المذكورين حسب التواعد التي يوافق عليها الوزير ، كما يجوز تحديد التعرفة بأية طريقة اخرى بأمر من الوزير بموافقة مجلس الوزراء

٣ - يجوز ان تتفاوت التعرفة المحددة بمقتضى احكام هذه المادة من منطقة لاخرى اذا استتسبت السلطة ذلك .

مادة ٢٥ - ثمن الطاقة الكهربائية التي تزود بالحملة بطريقة غير مباشرة :

١ - اذا تزود اصحاب مشروع بالطاقة الكهربائية بطريق مباشر او غير مباشر من السلطة فانه على الرغم مما نص عليه في اية رخصة او امتياز للمشروع يتوجب ان يكون الثمن الذي يتقاضاه هؤلاء من اصحاب مشروع آخر للطاقة الكهربائية التي يزودونهم بها بالحملة على اساس نفس التعرفة لثمن الطاقة المزودة من السلطة مباشرة او بطريق غير مباشر مضافاً اليه الرسوم والحسيات المنصوص عنها في الجدول الخاص الملحق بهذا القانون والمستحقة على خط من خطوط النقل او جزء منها مما يستعمله اصحاب المشروع لنقل الطاقة الكهربائية الى اصحاب المشروع الاخر ، واذا نشأ الخلاف حول مبلغ الثمن المذكور فيحال الخلاف الى الوزير للبت فيه .

٢ - اذا قام اصحاب مشروع بتزودون بالطاقة الكهربائية من السلطة بتزويد الطاقة لاصحاب مشروع آخرين فان التزويد لهؤلاء الآخرين يعتبر تزويداً غير مباشر من السلطة ويعتبر هذا التزويد كذلك حيثما يشار الى التزويد غير المباشر في احكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - سلطة اغلاق محطات توليد الكهرباء :

١ - اذا اشعرت السلطة اصحاب مشروع بملكون محطة لتوليد الكهرباء من غير المحطات المختارة بأنها في وضع يمكنها من تزويدهم تزويداً مباشراً او غير مباشر بكمية من الطاقة الكهربائية بالقدر الذي يتطلبه مشروعهم في حالة اغلاق محطة التوليد التابعة لهم ، واذا تمهدت السلطة بتزويد كمية الطاقة المذكورة لمدة لا تقل عن سبع سنوات وبالتعرفة العامة التي تحددها السلطة بمقتضى احكام المادة (٢٤) واقتنعت السلطة بأن كلفة الطاقة حسب هذه التعرفة اقل من الكلفة القائمة لتوليد الطاقة في محطة التوليد التابعة لاصحاب المشروع ورفض اصحاب المشروع او لم يوافقوا خلال ثلاثة اشهر بعد تاريخ الاشعار على ان تودوا بالطاقة من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر ، واقتنع الوزير بان كلفة انتاج

الطاقة في السنة التالية في محطة التوليد التابعة لاصحاب المشروع ستزيد زيادة ملموسة عن كلفة الطاقة اذا تزودوا بها بالتعرفة المذكورة بطريق مباشر او غير مباشر من السلطة ، فانه يجوز للوزير اذا استتسب إيقاف استعمال المحطة كمحطة توليد ان يصدر امراً الى اصحاب المشروع بان يتزودوا بالطاقة بالحملة من السلطة خلال مدة يحددها الوزير (على ان لا تقل هذه المدة عن ستة اشهر بعد تاريخ الامر المذكور) وان يلقوا المحطة التابعة لهم بصفتها محطة لتوليد .

٢ - اذا نشأ خلاف حول ما اذا كانت كلفة الطاقة الكهربائية التي ينتجها اصحاب مشروع تزيد زيادة ملموسة عن كلفة كمية مساوية من الطاقة اذا تزودوا بها من السلطة بطريق مباشر او غير مباشر بالتعرفة المذكورة آنفاً ، فيتوجب إحالة الخلاف الى التحكيم اذا طلب اصحاب المشروع ذلك .

٣ - لمقاصد هذه المادة ومن اجل اجراء حساب كلفة الطاقة الكهربائية التي ينتجها اصحاب المشروع لا تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف الرأسمالية على اساس المال الذي استثمر على محطة التوليد ويفترض بقاء اسعار المحروقات والاجور ثابتة .

٤ - يتوجب لاغراض هذه المادة على اصحاب اي مشروع من يملكون محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من غير المحطات المختارة اذا طلب منهم الوزير ذلك ان يزودوه بكشف مصدق يبين كلفة انتاج الطاقة في المحطة المذكورة وبالطريقة واللمدة اللتين يحددهما الوزير .

مادة ٢٧ - حصول السلطة على المراقبة القانونية :

اذا اقتضى تنفيذ اي برنامج او جزء منه او اية ترتيبات او متطلبات متعلقة به للقيام بأعمال تحتاج الحصول على موافقة وفق القوانين فليس في احكام هذا القانون ما يعفى السلطة او اصحاب المشاريع من الحصول على تلك المراقبة .

مادة ٢٨ - صلاحية السلطة في استعمال خطوط النقل الرئيسية بالاتفاق :

يجوز للسلطة بالاتفاق مع اصحاب مشروع او غيرهم ان تستعمل اي خط لنقل الكهرباء تابع لهم للمدة والشروط التي يتفق عليها شريطة ان يخضع الاتفاق لشروط رخصة او امتياز المشروع .

مادة ٢٩ - صلاحية السلطة في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة :

يجوز للسلطة - واية سلطة محلية او شركة او أي شخص ممن ينتجون الطاقة الكهربائية بقوة الماء او الحرارة الفائضة او غيرها ان يتفقوا على تديرات تشتري السلطة بمقتضاها الطاقة الكهربائية الفائضة عن حاجة السلطة المحلية او الشركة او الشخص المذكورين وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها ويجوز تحويل السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المشتركة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

الفصل الرابع - تنظيم التوزيع

مادة ٣٠ - توسيع مناطق التزويد وتحويل المشاريع :

١ - على الرغم مما جاء في أي تشريع آخر :

أ - يجري في الوقت او الاوقات التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير توسيع مناطق التزويد التابعة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة وشركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة بحيث تشمل على التوالي المناطق المحددة تحت اسم كل شركة في الجدول السادس الملحق بهذا القانون ، ويتم في نفس الوقت مع التوسع المذكور تحويل كل مشروع يملكه اصحاب مشاريع اخرون ويقع ضمن حدود كل من منطقتي التزويد الموسعتين الى الشركة التي تتبع لها المنطقة التي يقع فيها المشروع ويصبح ملكاً لها وتصبح الشركة صاحبة الحق في تزويد الطاقة الكهربائية في جميع انحاء منطقة التزويد الموسعة .

ب - يتم في الوقت الذي يحدده مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير نقل كل مشروع يملكه اصحاب مشاريع اخرون ويقع ضمن حدود منطقة التوزيع التابعة لشركة كهرباء محافظة اربد المساهمة المحدودة ويصبح ملكاً للشركة ، وتصبح الشركة صاحبة المشاريع المذكورة .

ج - ١ - تؤسس في محافظة نابلس مؤسسة تسمى « مؤسسة كهرباء محافظة نابلس » وتحويل اليها في موعدها ستة اشهر من تأسيسها جميع المشاريع الكهربائية القائمة ضمن حدود هذه المحافظة كما هي محددة في الجدول السادس الملحق بهذا القانون ، وتصبح المؤسسة المذكورة صاحبة الحق في تزويد الطاقة الكهربائية في جميع انحاء محافظة نابلس .

٢ - تحدد كيفية تشكيل مؤسسة كهرباء محافظة نابلس وصلاحياتها وواجباتها وطريقة ادارتها والتصرف باموالها بموجب نظام خاص يصدره مجلس الوزراء بمقتضى احكام هذا القانون ، في مدة اقصاها ثلاثة اشهر بعد صدور هذا القانون وذلك بناء على تنسيب من الوزير ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، وبعد مشاورتهما مع ممثلي اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة في محافظة نابلس .

٢ - يكون لتحويل ونقل الملكية بمقتضى احكام هذه المادة الآثار التالية :

أ - تحويل ونقل ملكية جميع الاموال والموجودات المملوكة عند تاريخ التحويل من اصحاب المشروع السابقين الى المستملكين لاجراض المشروع بدون تنظيم مستندات لنقل الملكية ويشمل ذلك الاموال المقرضه او المرجوة للمستهلكين .

ب - تحويل ونقل ملكية جميع الديون الدفترية الثابتة وغيرها من الاموال التي تكون في وقت التحويل مدينة لاصحاب المشروع السابقين بسبب المشروع من هؤلاء المذكورين الى المستملكين مع نقل حق التقاضي والاستلام واعطاء الوصولات فيما يتعلق بالديون والاموال المذكورة .

ج - تحويل ونقل حقوق والتزامات اصحاب المشروع السابقين المنصوص عنها في اي عقد قائم في وقت الاستملاك والنقل لبناء او توسيع او اصلاح اية انشاءات خاصة بالمشروع من هؤلاء المذكورين الى المستملكين .

د - تحويل ديون والتزامات اصحاب المشروع السابقين بصفتهم هذه الى المستملكين والتزام المستملكين بضمان تعويض اصحاب المشروع السابقين ضد الديون والتزامات المذكورة ويشترط ان لا ينتقل اى دين او التزام على الوجه المذكور فيما يتعلق بآية موجودات ملموسة تنتقل الى المستملكين في حالة لا تكون بصورة جيدة على وجه معقول .

هـ - الغاء او نقض اي قانون او رخصة او امتياز او اتفاق الى المدى الذي يخول فيه اية صلاحيات لاصحاب المشروع السابقين او يفرض عليهم اية التزامات .

على ان يشترط في جميع الحالات السابقة من هذه البنود (أ - هـ) في هذه الفقرة ان لا يتقيد المستملكون بأى عقد ابرمه اصحاب المشروع السابقون في تاريخ نفاذ هذا القانون او بعده او يتقيدوا بأى دين او التزام ارتبط به اصحاب المشروع السابقون في ذلك التاريخ او بعده الا اذا ابرم العقد المذكور او جرى الارتباط بالدين او الالتزام المذكورين بعد موافقة الوزير .

مادة ٣١ - شروط تحويل وانتقال ملكية المشروع التابع لسلطة محلية :

١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٤) من هذا القانون . اذا كان اصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى احكام المادة (٣٠) من هذا القانون سلطة محلية فان الشروط التالية تطبق على تحويل وانتقال ملكية مشروعهم :

أ - تقدر قيمة المشروع حسبما ورد في الجدول الاول الملحق بهذا القانون .

ب - يتولى المستملكون اذا طلب اليهم اصحاب المشروع السابقون ذلك مسؤولية تسديد اية مبالغ يصدق عليها بالطريقة المذكورة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون وتم تحصيلها قبل تاريخ تحويل المشروع كضريبة محلية وانها صرفت لاجراض المشروع ولم يتم تسديدها لصندوق السلطة المحلية ومن واردات المشروع :

هذه من الأعمال

ج - تنزل من قيمة المشروع المقدرة حسبما ورد في الفقرة (أ) من هذا البند ومن اية مبالغ يستحق دفعها لاصحاب المشروع السابقين بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذا البند ، جميع الديون والالتزامات التي تنتقل الى المستملكين بمقتضى احكام الفقرة (د) من البند (٢) من المادة (٣٠) من هذا القانون ، ويعتبر الفائض المتحقق لصالح اصحاب المشروع السابقين ديناً على المستملكين .

٢ - لا يكون لاحكام البند (١) من هذه المادة اى اثر على الضمان لاي قرض استدانته سلطة عليا بصفتها صاحبة مشروع سابقة .

٣ - يحال اى نزاع ينشأ فيما يتعلق بالشهادة التي يصدرها مدقق حسابات بمقتضى احكام الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة ، الى التحكيم وفقاً لاحكام المادة (٥١) من هذا القانون شرطاً ان يسبق ذلك احالة النزاع الى الوزير وعلى الوزير ان يحاول حل النزاع ودياً خلال اسبوعين من احالة النزاع اليه .

مادة ٣٢ - شروط تحويل ونقل ملكية المشروع التابع لشركة :

١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٤) من هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى احكام المادة (٣٠) من هذا القانون شركة فانه في حالة عدم ابرام اتفاق على التحويل المستحق للشركة من المستملكين او عدم موافقة الوزير عليه يحال الامر الى التحكيم على الاسس المذكورة في البند (٢) من هذه المادة .

٢ - يتوجب على المحكم لاغراض البت في مقدار التحويل المستحق دفعه بمقتضى احكام البند (١) من هذه المادة ، ان يراعي الاسس التالية : -

أ - سعر السوق العادل عند تاريخ استملاك المستملكين لاية اموال غير مقولة واشغال وانشاءات واجهزة ومخازن ومواد تخص اصحاب المشروع السابقين وتصلح لاغراض مشروعهم ومستعمله له مع مراعاة نوعها وحالتها واصلاحها وصلاحتها للعمل فوراً وملاءمتها لاغراض المشروع .

ب - قيمة الديون الدفترية وغيرهنا من الاموال والحقوق والالتزامات المحولة الى المستملكين بمقتضى احكام الفقرتين (ب) ، (ج) من البند (٢) من المادة (٣٠) كما تقدرها المحكم .

ج - الفائض عن المبالغ المذكورة في الفقرتين (أ) ، (ب) من هذا البند بما يكون من رأي المحكم مساوياً للقيمة الرأسمالية المعقولة للدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً والذي يؤول في رأي المحكم للمشروع المستملك فيما اذا لم يتم استملاكه ، وبعد ان ينزل من القيمة المذكورة ما يقدر كدخول صافي للموجودات غير المستملكة والفائدة المكتسبة من استثمار اموال الاستهلاك والتجديد والاحتياطى وغير ذلك من اموال الازدادات الفائضة .

٣ - يعتبر لاغراض البند (٢) من هذه المادة دخلاً صافياً يمكن تحقيقه سنوياً للمشروع المستملك الدخل السنوي الذي يكون في رأي المحكم معداً للتوزيع على مالكي المشروع بعد دفع كل التكاليف المستحقة (بما في ذلك اية ضرائب مترتبة على المشروع باستثناء ضريبة الدخل) ويتوجب على المحكم ان يأخذ بعين الاعتبار ما يلي في حساب الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه : -

أ - ارباح المشروع في السنوات المالية الخمس السابقة على تاريخ الاستملاك او للمدة الاقل التي مضت بعد بدء العمل التجاري في المشروع كما يظهر من حسابات المشروع المدققة والى الحد الذي لا يرى فيه المحكم اية مبالغة مع مراعاة ما يلي : -

١ - ملائمة تكاليف الصيانة مع حالة الموجودات الطبيعية .

٢ - مدى كفاية الاحتياطات المرصودة لاستهلاك الموجودات .

٣ - مدى كفاية الاحتياطات المرصودة من صندوق استهلاك الديون او غيرها للمحافظة على رأس المال المستثمر في المشروع حيث تكون صلاحية المشروع للعمل مقيدة بشرط اى اتفاق او امتياز سواء بشرط يوجب النزاع عن كل او بعض الموجودات او شرط يقيد مدة الاتفاق او الامتياز او اى شرط اخر .

٤ - ملائمة المبالغ المتقيدة كرسوم او اجور او تعويضات للمدراء او الشركاء .

٥ - مدى كفاية اية تكاليف اخرى .

٦ - أ - مدى معقولية نسب الرسوم التي فرضها اصحاب المشروع لتزويد الطاقة الكهربائية للمستهلكين ، ويشترط ان لا يؤخذ كقياس اى حد اعلى للرسوم مقرر بمقتضى احكام القانون .

ب - كون المشروع لو لم يتم استملاكه خاضعاً لاحكام قانونية خاصة بشأن وضع حد اعلى للاعمار وتحديد الارباح .

ج - شروط اى اتفاق او امتياز يتعلق بالمشروع

٧ - يعتبر لاغراض البند (٢) من هذه المادة قيمة رأسمالية معقولة للدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً المبلغ الرأسمالي الذي يدر في رأي المحكم دخلاً سنوياً يساري الدخل الصافي الذي يمكن تحقيقه سنوياً اذا استثمر في عمل تجاري او غيره في الملكية بفائدة لا تقل عن خمسة في المائة ولا تزيد عن تسعة في المائة وتعتبر معقولة في رأي المحكم .

هذا من الأعلى

مادة ٣٣ - شروط تحويل ونقل المشروع التابع لجمعية تعاونية:

- ١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٤) من هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع السابقون الذين تم تحويل وانتقال ملكية مشروعهم بمقتضى احكام المادة (٣٠) من هذا القانون جمعية تعاونية فان الشروط التالية تطبق على تحويل وانتقال ملكية مشروعهم:
- أ - تقدر قيمة المشروع حسبما ورد في الجدول الاول الملحق لهذا القانون .

ب - تنزل من قيمة المشروع المقدرة كما نص عنها في البند السابق جميع الديون والالتزامات التي تنقل الى المستملكين بمقتضى احكام الفقرة (د) من البند (٢) من المادة (٣٠) من هذا القانون . ويعتبر اى فائض عن الديون والالتزامات المذكورة ديناً لاصحاب المشروع السابقين على المستملكين .

- ٢ - تكون اى شهادة يصلها مدقق حسابات بمقتضى احكام الفقرة (أ) من البند (١) من هذه المادة نهائية وقطعية ، ويحال اى نزاع او خلاف ينشأ حول تطبيق احكام هذه المادة الى الوزير ليبت فيه اذا لم تتم تسويته بالاتفاق ، وللوزير ان يحيل النزاع او الخلاف الى محكم معين من قبله اذا استتب ذلك .

مادة ٣٤ - الامتيازات :

على الرغم مما جاء في الاحكام الاخرى في هذا القانون ، اذا كان اصحاب المشروع الذين يستملك مشروعهم كلياً او جزئياً استملاكاً اجبارياً بمقتضى احكام هذا القانون ، يديرون مشروعهم بمقتضى اى قانون او امتياز او اتفاق او غير ذلك من وسائل الترخيص من قبل الحكومة وحددت فيه كيفية حساب التعويض عند الاستملاك الاجبارى للمشروع ، فانه يحق لاصحاب المشروع ان يختاروا حساب التعويض على الوجه المذكور بدلا من اية طريقة اخرى يحددها هذا القانون .

مادة ٣٥ - تعرفه الطاقة الكهربائية ورسوم الخدمات التي تقدمها السلطة للمستهلكين :

مع مراعاة الاسعار التصوى التي يحددها مجلس الوزراء بتنسيق من الوزير وموافقة مجلس الوزراء على تعرفه السلطة ، تحدد جميع ثنات الرسوم التي تتقاضاها السلطة عن الطاقة الكهربائية والخدمات التي تزود بها المستهلكين ؛ بحيث يكون الدخل المتحقق منها بعد دمج سنة باخرى كافياً الى اقرب حد ممكن ولا يزيد عن تكاليف حساب وارادات تلك الطاقة والخدمات بما في ذلك الفائدة ورسوم الاسترداد واية مبالغ تستنسب السلطة بتخصيصها في اية سنة للاستهلاك والتوسيعات والتجديدات واموال الاحتياط وغير ذلك من الاغراض المشابهة .

مادة ٣٦ - اثمان الطاقة الكهربائية التي يزودها - اصحاب المشاريع :

عندما يبدأ اصحاب المشاريع بالتزود بالطاقة الكهربائية من السلطة يجوز لمجلس الوزراء بتسبب من الوزير ان يعيد النظر في الحد الاعلى لاسعار الطاقة الكهربائية التي يتقاضاها اصحاب المشاريع استنادا الى الرخصة او الامتياز ، ويتوجب في ذلك الاختصاص بين الاعتبار اى تغير في كلفة الطاقة لاصحاب المشاريع لسبب ناشى عن هذا القانون .

الفصل الخامس - المالية والحسابات والتقرير السنوي

مادة ٣٧ - صندوق الكهرباء :

- ١ - يتوجب على السلطة ان تؤسس صندوقاً يسمى (صندوق الكهرباء) تحول اليه جميع الاموال التي يتم تسلمها فيما يتعلق بجميع اعمالها وتصرف من هذا الصندوق جميع المدفوعات الخاصة بهذه الاعمال .
- ٢ - لا يجوز للسلطة ان تخصص بدون موافقة مجلس الوزراء بتنسيق من الوزير اية اموال يتم تسلمها فيما يتعلق بجميع اعمالها لاي غرض كان غير ما هو ضروري لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٣٨ - صلاحية اقتراض المال :

- ١ - مع مراعاة احكام هذه المادة واية انظمة بموجب هذا القانون . يجوز للسلطة من وقت لآخر ان تقترض بموافقة مجلس الوزراء بتنسيق من الوزير اية اموال عن طريق الاسهم او الرهن او مستندات الدين او الكفالات او غيرها مما تحتاجه للوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة اعمالها بمقتضى احكام هذا القانون .
- ٢ - يجوز ممارسة صلاحية الاقتراض المذكورة آنفاً لجميع الاغراض التالية او اى منها :-
- أ - انشاء او استملاك محطات توليد الكهرباء او انشاء خطوط نقل الكهرباء وغير ذلك من الانشاءات التي تكون ذات طبيعة مؤقتة ، مما خولت السلطة في بنائه او انشاءه في هذا القانون ، وتدخل بشكل ملائم في حساب رأس المال .
- ب - ايجاد رأس المال العامل .
- ج - اعادة الاقتراض لتسديد قرض آخر سبق اقتراضه .
- د - تسديد الفائدة عن الاموال المقترضه طيلة المدة التي تبقى فيها تكاليف هذه الاموال لمدة لا تزيد عن خمس سنين غير مربحة على ان يراعى في ذلك اية شروط يضعها الوزير .
- هـ - الاستثمار في سندات ضمان اى مشروع كهربائي آخر بموافقة الوزير .

هكذا من الأشغال

و - اية دفعة اخرى او اي عمل دائمي ، و غير ذلك مما تكون السلطة مخولة صلاحية القيام به او تنفيذه او عمله ، ويتوجب حسب رأي الوزير ان توزع كلفته على عدد من السنين .

ز - أي غرض آخر يجوز للسلطة ان تقرض له بمقتضى احكام هذا القانون .

٣ - لا يجوز ان يزيد المبلغ الذي تقرضه السلطة لاغراض هذا القانون عن عشرة ملايين دينار ، ولا يجوز للسلطة ان تقرض مبالغ اضافية على هذا المبلغ الا لغرض تسديد القروض التي سبق اقتراضها مالم تكن مفوضة بذلك بقانون .

٤ - تعتبر الاموال التي تقرضها السلطة بمقتضى احكام هذه المادة والفوائد المستحقة عليها ديناً على المشروع وايرادات السلطة ويتوجب سدادها خلال المدة او المدد التي يحددها الوزير ، ويشترط انه يجوز قانوناً ارجاء اي تخصيص ستوي يلزم لسداد المال المقرض من قبل السلطة لاغراض هذا القانون طيلة المدة التي تكون فيها الصريقات من هذا المال غير مربحة على ان تراعى الشروط التي يضعها الوزير ، ويشترط ايضاً ان لا تزيد مدة لا ارجاء التخصيص السنوي المذكور عن خمس سنوات ابتداء من السنة المالية للسنة التي تلي السنة التي تجرى فيها الصريقات المذكورة .

٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون يجوز للسلطة بموافقة مجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان تبرم العقد مع اصحاب المصانع لشراء اي مصنع مقابل دفعات موزعة كلياً او جزئياً .

مادة ٣٩ - استثمار الاموال الفائضة :

يجوز استثمار جميع اموال السلطة بما فيها الاموال المقرضه التي لا تكون زمة فوراً لتنفيذ اية التزامات او تأدية اية اعمال للسلطة ، في سندات الضمان التي يوافق عليها الوزير .

مادة ٤٠ - صلاحية السلطة في اصدار السندات :

يجوز للسلطة استناداً الى الصلاحيات المخولة لها في هذا القانون وبموافقة مجلس الوزراء بتسليم من الوزير مع مراعاة الانظمة ان تبرم الرهونات وتصدر سندات الضمان وسندات الدين وسندات القرض والكفالات او غيرها من الضمانات لضمائن القروض او لضمائن الديون حيثما تكون مخولة بذلك بمقتضى احكام هذا القانون ، وتحمل هذه السندات القوائد التي تحددها السلطة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

مادة ٤١ - كيفية حساب - ودفع التعويض :

١ - عندما يستحق دفع تعويض عن الاستملاك الاجباري لمشروع او محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذا القانون فان هذا التعويض يدفع لاصحاب المشروع او المحطة السابقين اما نقداً او بسندات الضمان او بكليهما كما يتفق عليه الطرفان . واذا لم يتم الاتفاق في مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ الاستملاك الاجباري فانه يجوز لاصحاب المشروع او المحطة السابقين حسب الحال ان يستأنفوا بواسطة الوزير لدى مجلس الوزراء خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة الثلاثة اشهر المذكورة وعلى مجلس الوزراء ان يقرر طريقة دفع التعويض . واذا لم يقدم الاستئناف خلال الشهر المذكور فان اصحاب المشروع او المحطة السابقين يعتبرون قابليين بالتعويض لسندات الضمان كما هو متصوص عنه في الفقرة (٢) من هذه المادة .

٢ - عندما يكون التعويض عن الاستملاك الاجباري بسندات الضمان فانه يتم الوفاء به باصدار السندات التالية لاصحاب المشروع او المحطة السابقين :

أ - سند او أكثر من سندات القرض بما يساوي قيمة التعويض عندما يكون المستملك شركة ، و

ب - سندات السلطة المخول لها اصدارها بمقتضى احكام المادة (٤٠) من هذا القانون بما يساوي قيمة التعويض عندما يكون المستملك السلطة . و

ج - السندات التي يخول لمؤسسة كهرباء محافظة نابلس اصدارها عندما تكون هذه المؤسسة هي المستملكة .

٣ - تعتبر سندات الضمان التي يصدرها المستملكون حسب احكام الفقرة السابقة من هذه المادة ديناً على المشروع وعلى جميع واردات المستملكين ويكون متساوياً في الامتيازات مع سندات الضمان الاخرى التي يصدرها المستملكون وتستحق عليها من تاريخ الاستملاك الفوائد التي يقررها مجلس الوزراء ، مع مراعاة قوانين الامتيازات وتستهلك خلال المدة التي يحددها هذا المجلس

مادة ٤٢ - كفالة الحكومة للقروض - التي تأخذها السلطة :

١ - يجوز لوزير المالية وبالطريقة التي يستسيها ان يكتل دفع اية فائدة او تسديد رأس مال او تسديد قرض تنوى السلطة اخذه عن طريق الاسهم او الرهونات او السندات او سندات الدين او الكفالات او غيرها .

هذا من الأعلى

٢ - على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر تكون المبالغ التي تدفعها الحكومة بسبب اى ضمان نص عليه في هذه المادة والقائمة القانونية التي يقرر وزير المالية نسبتها على هذه المبالغ تكون ديناً على المشروع وعلى جميع واردات السلطة ويأتي مباشرة بعد رأس المال وفائدة القرض المكفول واية مبالغ اخرى وفوائد مستحقة لتسديد رأس مال القرض وقبل اية تكاليف اخرى لم يلزم بها حتى تاريخ اخذ القرض .

٣ - على وزير المالية ان يرفع الى مجلس الوزراء خلال شهر واحد بعد نهاية كل سنة مالية بياناً عن اية كفالات اعطيت استناداً الى هذه المادة خلال السنة المذكورة وعن ايسة كفالات كالمذكورة تكون غير مسددة في نهاية السنة المالية . مع بيان حساب اية مبالغ دفعت بسبب الكفالات المعطاة استناداً الى هذه المادة . واية تسديدات قامت بها السلطة من هذه المبالغ والفوائد المستحقة عليها حتى نهاية السنة المالية المذكورة .

مادة ٤٣ - اقرار تقديرات رأس المال والايرادات :

على السلطة في مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر قبل بدء كل سنة مالية ان ترفع الى الوزير ما يلي ليصادق عليه :

١ - التفقات التقديرية على حساب رأس المال المقترح اتفاقها او صرفها خلال السنة المالية المذكورة . بحيث يظهر على انفراد مجموع التفقات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والخدمات والعدادات والاشغال واية اعمال تتعلق بتشغيل ما ذكر على التوالي ، و

٢ - التفقات التقديرية منظمة حسبما يقرره الوزير للايراد والصرف على حساب الايرادات خلال السنة المالية المذكورة انفاً ، بحيث تظهر على انفراد التقديرات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها والمبيعات من الطاقة الكهربائية وتوفير الاجهزة الكهربائية وبيعها وتأجيرها ، ويشترط ان ترفع الى الوزير بالسرعة الممكنة التقديرات المذكورة الخاصة بالسنة المالية التي تلي تأسيس السلطة .

مادة ٤٤ - الحسابات والتدقيق :

١ - على السلطة ان تحتفظ بحسابات منظمة ودفاتر وسجلات اخرى عن اعمال السلطة . وعليها ان تعد بياناً بالحسابات والميزانية لكل سنة مالية بالشكل الذي يقرره الوزير او يوافق عليه ويكون متمشياً مع احسن المستويات المحاسبية .

٢ - يقتضى ان يشمل البيان المذكور انفاً على انفراد المعلومات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها ، وعلى المبيعات من الطاقة الكهربائية وتوفير الاجهزة الكهربائية وبيعها وتأجيرها ويتوجب ان يظهر البيان بقدر المستطاع النتائج المالية والتشغيلية لكل منها .

٣ - يتوجب تدقيق حسابات السلطة وبيانات الحسابات والميزانية المذكورة انفاً بواسطة مدققي حسابات مستقلين يعينهم الوزير من ذوي الكفاءة المناسبة وعلى السلطة ان تقدم اليهم في اي وقت جميع الحسابات والدفاتر والسجلات الموجودة لديها او تحت امرتها والتي يطلبها مدققو الحسابات ويدفع المدققي الحسابات الاجر الذي يقرره او يوافق عليه الوزير ، وعلى السلطة ان تدفع لدى الطلب اليهم هذا الاجر وجميع المصاريف التي يتكبدونها في تنفيذ ما اوكل اليهم الى الحد الذي يوافق عليه الوزير .

٤ - على السلطة بالاضافة لما نص عليه في البند (٣) من هذه المادة ان تتأكد بشكل معقول من اجراء التدقيق والمراقبة الكافيتين وبصورة مستمرة على اعمال السلطة ومستودعاتها واموالها والحسابات الخاصة بها بواسطة مدققين خاصين بها او غيرهم .

مادة ٤٥ - التقرير السنوي والحسابات :

١ - على السلطة في كل سنة مالية ان تعد تقريراً يبين الاعمال الرئيسية التي قامت بها السلطة ومدى تقدمها مرفقاً بنسخة من بيان الحسابات والميزانية واي تقرير يقدمه مدققو الحسابات على البيان ، ويشار اليهما فيما بعد بـ (التقرير والحسابات) .

٢ - على السلطة ان تزود الوزير بالنسخ التي يطلبها من التقرير والحسابات وعلى الوزير ان يرفع بعض النسخ الى مجلس الوزراء .

٣ - تحتفظ نسخ عن التقرير السنوي والحسابات في المكاتب الرئيسية للسلطة ويجري بيعها لمن يرغب بسعر لا يزيد عن مائة فلس للنسخة الواحدة .

الفصل السادس - انتقال الموظفين والمستخدمين

مادة ٤٦ - انتقال الموظفين والمستخدمين :

١ - عندما تستملك السلطة او غيرها من اصحاب المشاريع اي مشروع او محطة لتوليد الكهرباء بمقتضى احكام هذا القانون يصبح موظفاً او مستخدماً للمستملك من تاريخ الاستملاك كل شخص كان مباشرة قبل تاريخ الاستملاك في الخدمة المنتظمة في المشروع او المحطة الكهربائية الا ان كان في هذه الخدمة قبل سن هذا القانون الا اذا اختار الشخص المذكور غير ذلك ، ويتم توظيفه او استخدامه على الوجه المذكور بنفس الشروط التي كان يطبقها عليه اصحاب او مالكو المشروع السابقون عند سن هذا القانون ويتنفع من اية زيادات في الراتب والاجر وغيرها من المنافع التي منحها له اصحاب او مالكو المشروع السابقون بعد سن هذا القانون ووافق عليه الوزير .

٢ - عندما يستملك أي مشروع أو أية محطة لتوليد الكهرباء على الوجه الآنف ذكره يصبح موظفاً أو مستخدماً للمستملك من تاريخ الاستملاك كل شخص كان مباشرة قبل تاريخ الاستملاك في الخدمة المنتظمة في المشروع أو المحطة الكهربائية الآنف ذكرهما ، وتم توظيفه في هذه الخدمة لأول مرة في تاريخ سن هذا القانون أو بعده إلا إذا اختار هذا الشخص المذكور غير ذلك ، ويتم توظيفه أو استخدامه على الوجه المذكور بنفس الشروط التي كان يطبقها عليه أصحاب أو مالكو المشروع السابقون ويشترط أن لا تطبق هذه الأحكام على أي شخص إلا إذا صادق الوزير على خدمته السابقة في المشروع أو محطة الكهرباء الآنف ذكرهما وعلى شروطها كما كانت قبل تاريخ الاستملاك مباشرة .

٣ - إذا نشأ خلاف فيما إذا كان أي شخص :-

- أ - في الخدمة المنتظمة لدى أصحاب أو مالكي المشروع السابقين في أي وقت ، أو
 - ب - في خدمة المشروع أو المحطة الكهربائية التابعين لأصحابها أو مالكيها السابقين .
- فانه يجري البت في الأمر نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى أحكام هذا القانون .

٤ - تشمل كلمة (الشروط) في هذه المادة الشروط المتعلقة بمنح أي تقاعد .

٥ - لا تطبق أحكام هذه المادة إلا على الشخص الذي كان متفرغاً لواجبات وظيفته أو خدمته في المشروع أو المحطة الكهربائية المستملكين لدى أصحاب أو مالكي المشروع أو المحطة السابقين .

مادة ٤٧ - التعويض عن تغيير شروط الخدمة :

١ - إذا تمكن أي موظف أو مستخدم كان في خدمة منتظمة لدى أصحاب أي مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء تم استملاكها بمقتضى أحكام هذا القانون أو كان في الخدمة المنتظمة لدى أصحاب محطة لتوليد الكهرباء أغلقت أو فرضت قيود على تشغيلها أو استعمالها بمقتضى الأحكام المذكورة ، إذا تمكن من أن يبرهن خضوعه لخمس سنوات بعد تاريخ الاستملاك أو الإغلاق أو فرض القيود لمحكم يعين من قبل الوزير أنه نتيجة لهذا الاستملاك أو الإغلاق أو القيود المفروضة :

أ - قد فقد خدمته أو انخفض راتبه أو أجره أو تعويضاته بسبب غير سوء السلوك أو عدم القدرة أو الإحالة على التقاعد .

ب - قد فقد خدمته نتيجة لأي من الأسباب المذكورة في الفقرة (١) من المادة (١٨) من قانون العمل رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ ، وأي تعديل يطرأ عليها من وقت لآخر .

ج - قد خضع لشروط خدمة أقل نفداً (بما في ذلك مدة الخدمة والاجر والمكافآت والتقاعد والصندوق الطبي وغيره أو أية منافع أو علاوات تستحق بمقتضى أحكام القوانين المرعية أو العرف) .

لم يتمكن مستملكو المشروع أو محطة توليد الكهرباء أو مالكو المحطة التي ينتم اغلقتها أو فرض القيود على تشغيلها أو استعمالها من اقتناع المحكم بتوفر خدمة مماثلة بنفس الشروط المطبقة على الشخص المذكور في تاريخ استملاك المشروع أو المحطة أو إغلاق المحطة أو فرض القيود على تشغيلها أو استعمالها ، فأنه يتوجب على هؤلاء المذكورين أن يدفعوا له التعويض الذي يقرره المحكم بما في ذلك أية مصاريف ملائمة يتكبدها الشخص في الانتقال إلى منطقة أخرى .

ويشترط أن لا يتجاوز هذا التعويض ، فيما عدا أية مصاريف انتقال جزءاً من اثني عشر من المائتات السنوية التي تقاضاها الموظف أو المستخدم قبل تاريخ الاستخدام أو الإغلاق أو فرض القيود عن كل سنة كاملة قضاهما في خدمة أصحاب مشاريع الكهرباء . وذلك مع مراعاة أحكام الفقرتين (١ ، ٢) من المادة (٤٦) من هذا القانون .

٢ - إذا نشأ أي خلاف فيما إذا تم استملاك مشروع أو محطة لتوليد الكهرباء أو فيما إذا أغلقت محطة لتوليد الكهرباء أو فرضت قيود على تشغيلها أو استعمالها بموجب أحكام هذا القانون أو بسبب سريان مفعولها ، فانه يجري البت في الخلاف نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى أحكام هذا القانون .

الفصل السابع - أحكام متفرقة

مادة ٤٨ - الاعفاء من الضرائب والخص واية رسوم أخرى :

١ - يجوز للسلطة أن تستورد ضمن القوانين والأنظمة المرعية الإلزام والمعدات والأجهزة وجميع ما تحتاج إليه لتنفيذ وتشغيل مشاريعها والقيام بواجباتها والتزاماتها المنصوص عنها في هذا القانون .

٢ - تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ومن جميع الرسوم الإضافية الأخرى والطوايع التي تستوفي على البضائع المستوردة والمواد التي تستوردها السلطة لحسابها أو التي تحول لها من مستودعات عامة أو خاصة (بوند) شريطة أن تستعمل المواد المذكورة لأغراض المشروع وأن يجري الاستيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ، ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الأشياء والمواد المستوردة من قبل موظفي ومستخدمي السلطة لأجل استعمالهم الشخصي والمواد المستوردة من قبل السلطة لبيعها للموظفين والمستخدمين فيها .

- ٣ - اذا باعت السلطة لاجل الاستعمال في الملكية المواد المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد او الرسوم الاخرى المذكورة اعلاه الى اية شركة او مؤسسة او هيئة او اي شخص ممن لا يحق له استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لفتات الرسوم التي تترتب عليها بتاريخ البيع .
- ٤ - تعفى السلطة من اية رسوم او ضرائب تترتب على خطوط الكهرباء التابعة لها .

مادة ٤٩ - تشغيل اجهزة ضبط ومواصلات سلكية ولاسلكية من قبل السلطة :

- ١ - يحق للسلطة ان تستأجر من الحكومة او غيرها او تشي أو تمتلك او تشغل اجهزة ضبط ومواصلات سلكية او لاسلكية خاصة بها بواسطة الاسلاك او الراديو من اجل اعطاء الارشادات وتشغيل مشاريعها شريطة حصر هذا الاستعمال ضمن حدود الملكية وقصره على حاجات السلطة واجهزتها الكهربائية .
- ٢ - تخضع اية اجهزة ضبط او مواصلات سلكية ولاسلكية من النوع المشار اليه في الفقرة السابقة لموافقة الجهات الحكومية المختصة ويتم تركيبها وتشغيلها بصورة لا تتعارض مع اية اجهزة او مواصلات سلكية ولاسلكية اخرى في الملكية وفي حالة حدوث اي تعارض يحق للجهات الحكومية المختصة سحب موافقتها المذكورة الى ان يزول التعارض - الشك منه .

مادة ٥٠ - التزام اصحاب المشاريع بدفع رسوم معينة :

اذا رأى الوزير ضرورة تعيين شخص او اشخاص من مفتشي الكهرباء او غيرهم ليقوموا بأي بحث او تحقيق او خدمة ذي طبيعة خاصة فيما يتعلق بأي مشروع او اذا جرى تنفيذ ذلك بالنيابة عن الوزير بطلب من اصحاب المشروع ، فإنه يتوجب على هؤلاء ان يدفعوا للوزير رسم او رسوم كلفة البحث او التحقيق او الخدمة ، واذا كان الامر يتعلق باكثر من مشروع فإنه يتوجب على اصحاب المشاريع ان يدفعوا الرسم او الرسوم المذكورة بالنسب التي يحددها الوزير .

مادة ٥١ - التحكيم :

فيما عدا ما نص عليه صراحة في هذا القانون :

- ١ - اذا نشأ اي خلاف او نزاع بشأن تطبيق احكام هذا القانون فإنه يحال الى التحكيم رغم عدم موافقة احد الفريقين المتنازعين ويكون ذلك بطلب خطي يتقدم به احد الفريقين او كلاهما الى الوزير وعلى الوزير ان يحيله الى التحكيم خلال اسبوع واحد من تاريخ تسلمه اول طلب للتحكيم .

- ٢ - يحال الخلاف او النزاع المذكور آنفاً الى هيئة تحكيم مؤلفة من محكمين اثنين وفيصل يعين كل من الفريقين المتنازعين واحداً من المحكمين خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ احالة النزاع او الخلاف الى التحكيم بواسطة الوزير . ويعين المحكمان المذكوران الفيصل خلال مدة اقصاها اسبوعان من انتهاء المدة المحددة لتعيين المحكمين واذا لم يتم الاتفاق بين المحكمين على تعيين الفيصل خلال المدة المذكورة فإنه يجوز لاي من الفريقين المتنازعين ان يقدم طلباً الى رئيس محكمة التمييز . وعلى رئيس المحكمة او من يتوهم مقامه بعد ان يتحقق من عدم الاتفاق على تعيين الفيصل ان يعينه خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه .

- ٣ - على هيئة التحكيم ان تصدر قرارها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين الفيصل .
- ٤ - لا يجوز للمحكمة ان تمدد المدد المنصوص عنها في البندين (٢ - ٣) من هذه المادة الا لاسباب قاهرة تقتنع بها ، على انه لا يؤثر في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالمدد المذكورة او اي اخلال باجراءات التحكيم الشكلية .
- ٥ - يكون قرار التحكيم نهائياً وقطعياً ، ولا يجوز للمحكمة ان تطلب الى هيئة التحكيم اعادة النظر فيه .
- ٦ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبيق احكام قانون التحكيم المعمول به .

مادة ٥٢ - الانظمة :

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٥٣ - الغاءات :

فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون ، تلغى احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

مادة ٥٤ - تنفيذ القانون :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هذا من الأعمال

الجدول الاول

استهلاك محطات توليد الكهرباء او المشاريع

يكون ثمن محطة توليد الكهرباء لاغراض البند (٣) من المادة (١٩) من هذا القانون وتكون قيمة المشروع لاغراض المادة (٩) والبند (١) من المادة (٣١) والبند (١) من المادة (٣٣) من هذا القانون المبلغ الذي يشهد مدقق حسابات كفوء ومستقل يمينه الوزير بأنه يساوي التكاليف التي صرفت بشكل ملائم لاجراء المحطة او المشروع او بسبب ذلك انخفاضاً منها قيمة استهلاك الموجودات التي تكون جزءاً من المحطة او المشروع والمذكورة في ملحق هذا الجدول .

وتكون قيمة الاستهلاك المسموح به لكل من الموجودات المذكورة المبلغ الذي كان سيخصص لصندوق استهلاك باقسط سنوية متساوية خلال المدة من بدء السنة المالية لاصحاب المشروع حيثئذ بعد ان اصبحت كل الموجودات المذكورة متوفرة للاستعمال لاغراض المحطة او المشروع والى نهاية السنة المالية التالية قبل تاريخ الاستهلاك اذا كانت الاقساط المذكورة محددة على اساس المدة المعينة لكل من الموجودات في ملحق هذا الجدول .

الملحق

المدة بالسنوات	الموجودات
لا استهلاك	الاراضي بما في ذلك التنمية
٦٠	الابنية المملوكة ملكية مطلقة والمستخدمة للإدارة
مدة الاجارة	الابنية المستأجرة
٤٠	الابنية المستخدمة لغير الاداره
	الانشاءات الهندسية المدنية باستثناء الانشاءات الكهربائية
	(انظر لاحقاً)
	الانشاءات الكهربائية : -
٨٠	أ - الانشاءات الهندسية والمدنية والسدود الخ . .
٤٠	ب - الابنية الاخرى
	ابراج التبريد : -
٣٠	أ - من الاسمنت المسلح
١٥	ب - من الخشب .
	المنشآت والمكينات بما فيها : -
	محطات توليد الكهرباء (ماعدا محطات الديزل) ومصانع توليد البخار
	ومفاتيح ضبط الكهرباء والمحولات وتجهيزات المحطات الفرعية وغطات التحويل
٢٥	واجهزة الحماية من الحريق الدائمة والثابتة

المدة بالسنوات	الموجودات
١٥	محطات الديزل
١٠	الات الحريق والمضخات والتجهيزات المتحركة
٧	بطاريات التخزين
١٠	ادوات الفحص المتحركة
١٠	الاثاث والتجهيزات واللوازم المثبتة
٧	المكينات المكتبية
	الخطوط الرئيسية
٣٠	المراية بأنواعها المختلفة
٤٠	الارضية بأنواعها المختلفة
	الموجودات
٢٥	خدمات المستهلكين الموائية والارضية
١٥	عدادات المستهلكين واجهزة الضبط البعيد للتيار والاثارة العامة
٧	الاجهزة المؤجرة للمستهلكين
	وسائل النقل
٥	سيارات البترين
١٠	السيارات الكهربائية
١٠	العربات من جميع الانواع لنقل المواد والبضائع المخصصة للاستعمال
	داخل المحطات او المصانع
٢٥	عربات الجر ومراكب وسفن نقل البضائع .

الجدول الثاني

كلفة الطاقة الكهربائية في المحطات المختارة

تقدر كلفة انتاج الطاقة الكهربائية في اية محطة مختارة باحتساب التكاليف والرسوم والحسميات التالية لكل سنة حساب من سنوات مالكي المحطة :-

أ - تكاليف المحروقات والزيوت والمساء والمحروقات المستهلكة والرواتب والاجور واية مساهمات لتقاعد وتأمين الموظفين والمستخدمين ، والاصلاحات والصيانة والتجديدات غير الثابتة على حساب رأس المال .

ب - تكاليف الاستئجار والاسعار والضرائب (فيما عدا الضرائب على الارباح) والتأمين فيما يخص المحطة .

ج - الذبة المالية من تكاليف تأسيس وادارة المحطة

د - اية تكاليف اخرى خاصة على حساب الإيرادات .

هـ - الفائدة (فيما عدا الفائدة المدفوعة من رأس المال) على الاموال التي تنفق بشكل ملائم لاغراض رأس المال (سواء اصرفت من رأس المال ام من الإيرادات) فيما يتعلق بالمحطة والمصنع الصالح لتوليد الطاقة الكهربائية والمستخدم لذلك ، ورأس المال العامل الخاص بالمحطة وتوليد الطاقة الكهربائية فيها بشكل ملائم .

و اذا كانت تملك المحطة شركة فان نسبة الفائدة لاغراض هذه الفترة تساوى معدل الارباح والقوائد التي تدفعها الشركة عن رأس مال الاسهم والقروض خلال سنتها المالية السابقة ، بحيث لا تقل هذه النسبة عن اربعة ولا تزيد عن تسعة بالمائة في السنة .

و - حسم للاستهلاك لكل من الموجودات المذكورة في القائمة المدرجة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون والتي تكون جزءا من المحطة وتكون صالحة لتوليد الطاقة الكهربائية ومستخدمة لذلك ، وتكون قيمة الحسم مساوية لمبلغ الكلفة الاصلية لهذه الموجودات اذا وزع الحسم على اقساط سنوية خلال (المدة المحددة) كما عرفت لاحقا في هذا الجدول ، ويبدأ هذا الحسم من تاريخ التشغيل او من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض المحطة ايها يأتي بعد الاخر وينتهي في نهاية المدة المحددة المذكورة او عندما يتوقف استخدام الموجودات لاغراض المحطة ايها يأتي قبل الاخر ، مع مراعاة الاحكام اللاحقة ، ويشترط حينما يكون ذلك ملائماً ان تكون نسبة الحسم السنوي متناسبة مع جزء من سنة الحساب ، ويشترط ايضاً حينما يتوقف استخدام اية موجودات بسبب عدم الاستعمال بعد تاريخ التشغيل وقبل نهاية المدة المحددة المذكورة آنفاً ان تقوم السلطة بحسم او حسميات اضافية فيما يتعلق بالموجودات المذكورة لصالح مالكي المحطة خلال مدة تقررها هي ولا تتجاوز المدة المحددة بحيث انه اذا اضيفت هذه الحسميات الى (١) سعر الموجودات في السوق بتاريخ توقف

استخدامها على الوجه المذكور آنفاً ان كان لها سعر في السوق . و (٢) مجموع الحسميات المتعلقة بتلك الموجودات اذا عملت الحسميات المنصوص عنها في هذه الفترة بتاريخ بدء المدة المحددة الى تاريخ توقف الاستخدام ، فان المجموع يساوي الكلفة الاصلية للموجودات . وتكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه لاغراض هذا الجدول :-

تعني العبارة (الكلفة الاصلية) المبالغ التي صرفت بشكل ملائم لاغراض المال فيما يتعلق بموجودات تكون جزءا من المحطة الا انه اذا كانت هذه الموجودات جاهزة للاستعمال ومعدة للاستخدام لمدة لا تقل عن المدة المحددة جرى استبدالها فيما بعد فان المبالغ التي صرفت بشكل ملائم في تزويد اية موجودات جديدة مخفضاً منها مبلغ يساوي سعر السوق للموجودات المستبدلة (ان كان لها سعر في السوق) في تاريخ توقف استخدامها لاغراض المحطة . تعتبر الكلفة الاصلية للموجودات الجديدة .

تعني عبارة (تاريخ التشغيل) التاريخ الذي تحدده السلطة بمتنصفي احكام المادة (١٩) من هذا القانون لتشغيل المحطة وفق احكام هذه المادة ، وتعني بالنسبة لاية موجودات يرد ذكرها في هذا الجدول التاريخ الذي تحدده السلطة على الوجه المذكور فيما يتعلق بالمحطة التي تكون الموجودات جزءا منها .

وتعني عبارة (المدة المحددة) بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في ملحق الجدول الاول عدد السنوات المحددة امامها في الملحق وفي كل حالة من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض المحطة لأول مرة .

الجدول الثالث

تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل حمل الطاقة

اذا كان سعر تزويد الطاقة الكهربائية بمتنصفي احكام هذا القانون مساوياً لكلفة الانتاج بعد تعديلها بالنسبة لمعامل حمل الطاقة والى الحد الذي يكون فيه كذلك ، فان السعر المعدل يكون مساوياً لمجموع مايلي :-

أ - الحاصل من ضرب الحد الاعلى من الكيلوواط خلال كل شهر من اشهر السنة المالية في الاساس الثابت لتكاليف الكيلوواط ، و

ب - الحاصل من ضرب عدد الوحدات المزودة ، لاصحاب المشروع خلال سنة الحساب في الاساس المتكرر للتكاليف .

ويعتبر الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط خلال اى شهر لاغراض الفقرة (أ) اعلاه ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة لاصحاب المشروع خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من اليوم الرابع والعشرين في ذلك الشهر . ويشترط اذا كان الحد الاعلى للطلب مسن الكيلوواط لا كما جرى تحديده على الوجه المذكور اقل من الحد الاعلى للطلب من الكيلوواط خلال اى شهر سابق من اشهر السنة المالية نفسها ، ان يدفع عن الحد الاكبر .

هذا من الملحق

هكذا من الأشغال

ومع مراعاة احكام البند (٤) من المادة (٢١) من هذا القانون يجري تحديد الاساس الثابت والاساس المتكرر لتكاليف طبقاً للقواعد التالية :-

- ١ - تحدد كلفة الانتاج حسبما ورد في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون .
- ٢ - توزع الكلفة المحددة على الوجه المذكور بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتكررة بالطريقة الموضحة في ملحق هذا الجدول .
- ٣ - يكون الجزء الواحد من اثني عشر من التكاليف الثابتة في سنة الحساب مقسوماً على معدل الحد الاعلى للطلب الشهري في تلك السنة ، اساساً ثابتاً لتكاليف الكيلوواط .
- ٤ - يكون مبلغ التكاليف المتكررة مقسوماً على عدد الوحدات المزودة من المحطة خلال سنة الحساب اساساً متكرراً للتكاليف .

الملحق

- ١ - تخصص من كلفة الانتاج في محطة توليد كهرباء مختارة كما يجري تحديدها حسبما ورد في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون التكاليف والرسوم والحسميات لتكاليف ثابتة في سنة الحساب كما يلي :-
- أ - جميع التكاليف والرسوم والحسميات المفصلة في البنود ب ، ج ، د ، هـ ، و ، من الجدول الثاني .
- ب - اجزاء من التكاليف والرسوم والحسميات المفصلة في البند (أ) من الجدول الثاني محسوبة على اساس المعادلات التي يقررها الوزير .

الجدول الرابع

تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة

اذا كان سعر تزويد الطاقة الكهربائية بمقتضى احكام هذا القانون مساوياً لكلفة الانتاج بعد تعديلها بالنسبة لمعامل القوة والى الحد الذي يكون فيه كذلك ، يعمل التعديل بضرب الاساس الثابت لتكاليف الكيلوواط كما جرى تحديده طبقاً للجدول الثالث الملحق بهذا القانون في العامل الذي ينتج من تطبيق المعادلة المذكورة في القائمة الملحق بهذا الجدول ، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (٤) من المادة (٢١) من هذا القانون

الملحق

- ١ - معادلة حساب العامل الذي يضرب به الاساس لتكاليف الكيلوواط هي :-

$$\frac{٠.٢}{ق} + ٠.٨$$

$$\frac{٠.٢}{ط} + ٠.٨$$

باعتبار (ط) معامل القوة (بالكسر العشري) الذي تشغل به المحطة المختارة في وقت الحد الاعلى للطلب للمحطة ، وباعتبار (ق) معامل القوة (بالكسر العشري) للطاقة المزودة من المحطة المختارة للمالكين في وقت الحد الاعلى للطلب للمالكين من المحطة .

- ٢ - في هذا الملحق :-

- أ - يعبر عن معامل القوة الذي تشغل به المحطة المختارة في وقت الحد الاعلى للطلب من المحطة بالكسر العشري ويتوصل اليه بقسمة ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة من المحطة خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الاربع والعشرين في اي يوم في سنة الحساب على ضعف عدد الكيلو فولت امبير المزودة من المحطة في الثلاثين دقيقة المذكورة .
- ب - يعبر عن معامل القوة المزودة من المحطة المختارة للمالكين في وقت الحد الاعلى للطلب من المحطة ، بالكسر العشري ، ويتوصل اليه بقسمة ضعف اكبر عدد من وحدات الطاقة الكهربائية المزودة من المحطة للمالكين خلال ثلاثين دقيقة متتالية من بدء او منتصف اية ساعة من ساعات اليوم الاربع والعشرين في سنة الحساب على ضعف عدد ساعات الكيلو فولت امبير المزودة من المحطة للمالكين خلال الثلاثين دقيقة المذكورة .

الجدول الخامس

الرسوم والحسميات المتعلقة بخط النقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاصحاب المشاريع الاخرين

- ١ - تحسب الرسوم والحسميات المتعلقة بخط النقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاصحاب المشاريع الاخرين على الاسس التالية بالنسبة لسنة الحساب او لما يتناسب مع جزء السنة :-
- أ - الكلفة الفعلية لصيانة خط النقل بما في ذلك تجديداته غير المفيدة على حساب رأس المال .
- ب - المبالغ المدفوعة للاستئجار والامصار والضرائب (فيما عدا الضرائب على الارباح) والتأمين الخاص بخط النقل .
- ج - نسبة ملائمة من تكاليف التأسيس والادارة فيما يتعلق بخط النقل .

د - كلفة الوحدات الكهربائية الفاتعة في النقل من المحطة الرئيسية او الفرعية التي تزود الطاقة الكهربائية الى المحطة الرئيسية او الفرعية التي تأخذ الطاقة .

هـ - اية تكاليف اخرى على حساب الإيرادات فيما يتعلق بخط النقل .

و - الفائدة على الاموال التي تنفق بشكل ملائم لاغراض رأس المال (سواء اصرفت من رأس المال ام من الإيرادات) فيما يتعلق بخط النقل ، والفائدة على رأس المال العامل فيما يتعلق بخط النقل بشكل ملائم بالنسبة الثالثة : -

١ - حيثما تكون مالكة خط النقل شركة تكون النسبة معدل نسبة الارباح والفائدة التي تدفعها الشركة عن رأسمال الاسهم والتروض خلال سنة الحساب السابقة ، بحيث لا تتل النسبة في اى حال عن اربعة ولا تزيد عن تسعة بالمائة في السنة .

٢ - حيثما تكون مالكة خط النقل سلطة عليا تكون النسبة معدل النسبة المدفوعة من السلطة على الاموال التي تأخذها لاغراض بناء الخط .

ز - جسم الاستهلاك لكن من الموجودات المذكورة في ملحق هذا الجدول والتي تكون جزءاً من خط النقل ، وتكون قيمة الجسم مساوية لمبلغ الكلفة الاصلية لهذه الموجودات اذا وزع الجسم على اقساط سنوية خلال المدة المحددة ويبدأ هذا الجسم من تاريخ التزويد او من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض خط النقل ايها يأتي بعد الاخر وينتهي في نهاية المدة المحددة او عندما يتوقف استخدام الموجودات لاغراض خط النقل ايها يأتي قبل الاخر ، مع مراعاة الاحكام اللاحقة .

ويشترط حيثما يتوقف استخدام اية موجودات بسبب عدم الاستعمال بعد تاريخ التزويد وقبل نهاية المدة المحددة ان يقوم اصحاب المشروع الذين يزودون بالطاقة الكهربائية بحسم او حسميات اضافية للموجودات المذكورة خلال مدة لا تتجاوز المدة المحددة حسبما يتفق عليه بينهم وبين اصحاب المشروع الذين يزودون الطاقة ، او حسبما يقرره الوزير في حالة عدم الاتفاق بحيث انه اذا اضيفت هذه الحسميات الى (١) سعر الموجودات في السوق في تاريخ توقف استخدامها على الوجه المذكور ، ان كان لها سعر في السوق ، و (٢) مجموع الحسميات المتعلقة بتلك الموجودات اذا عملت الحسميات المنصوص عنها في هذه الفقرة من تاريخ بدء المدة المحددة الى تاريخ توقف الاستخدام فان المجموع يساوي الكلفة الاصلية للموجودات .

٢ - اذا استعمل خط نقل لتزويد الطاقة الكهربائية بالحملة لاثنتين او اكثر من اصحاب المشاريع او اذا استعمل خط نقل لتزويد الطاقة بالحملة ولاغراض اخرى ، فان الرسوم والحسميات تكون بالنسبة الملائمة من الرسوم والحسميات على الوجه الانف ذكره .

٣ - تكون للعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه لاغراض هذا الجدول : -

تعني عبارة (الكلفة الاصلية) المبالغ التي تصرف بشكل ملائم لاغراض رأس المال فيما يتعامل مع موجودات تكون جزء من خط النقل ، الا انه حيثما تكون هذه الموجودات معدة للاستخدام لمدة لا تقل عن المدة المحددة وجرى استبدالها فيما بعد فان المبالغ التي تصرف بشكل ملائم في تزويد موجودات جديده مخفضاً منها مبلغ يساوي سعر السوق للموجودات المستبدلة (اذا كان لها سعر في السوق) في تاريخ توقف استخدامها لاغراض خط النقل . تعتبر الكلفة الاصلية للموجودات الجديدة وتعني عبارة (تاريخ التزويد) التاريخ الذي بدأ فيه استخدام خط النقل لتزويد الطاقة الكهربائية بطريق غير مباشر من السلطة . وتعني بالنسبة لاية موجودات تكون جزء من خط النقل يستخدم على الوجه المذكور التاريخ المشار اليه فيما يتعلق بخط النقل .

وتعني عبارة (المدة المحددة) بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في القسم (١) من ملحق الجدول والتي تكون جزءاً من خط النقل عدد السنوات المحدد امامها في ذلك القسم . وفي كل حالة من بدء سنة الحساب التالية للسنة التي تصبح فيها الموجودات المذكورة معدة للاستخدام لاغراض خط النقل . وتكون المدة بالنسبة لكل من الموجودات المذكورة في القسم (٢) من الملحق المذكور لمدة المحددة في ذلك القسم امام هذه الموجودات .

وتعني عبارة (سنة الحساب) سنة حساب مالكي خط النقل .

الملحق

القسم (١)

المدة بالسنوات	الموجودات
٤٠	الخطوط الارضية
٣٠	الخطوط الهوائية
	المحولات ومفاتيح ضبط الكهرباء
	الضرورية لضبط الخطوط الارضية
٢٥	والهوائية المستعملة كذلك
٤٠	الابنية واجزاؤها الضرورية لحفظ المحولات ومفاتيح ضبط الكهرباء

القسم (٢)

المدة المتبقية للاجراء	اجارة الاراضي
مدة الاجارة المتبقية في تاريخ اخلاء الموقع	اخلاء الموقع

هذا من المملوك

كل من اطلع

الجدول السادس
مناطق التزويد الموسعة

اصحاب المشاريع

الاماكن الداخلة في المناطق الموسعة

- ١ - شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان .
الجدول رقم (١) - ق بنظام
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)
لسنة ١٩٦٥
ومحافظة البلقاء (باستثناء قضاء
الشونة الجنوبية) كما هي معرفة في
الجدول رقم (٦) الملحق
بالنظام المذكور
- ٢ - شركة كهرباء محافظة القدس الاردنية المساهمة المحدودة في القدس
الجدول رقم (٢) الملحق بنظام
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)
لسنة ١٩٦٥
ومحافظة الخليل كما هي معرفة في
الجدول رقم (٥)
وقضاء الشونة الجنوبية كما هو
معرفة في الجدول رقم (٦)
الملحق بالنظام المذكور
- ٣ - مؤسسة كهرباء محافظة نابلس
عماظة نابلس كما هي معرفة في
الجدول رقم (٤) الملحق بنظام
التقسيمات الادارية رقم (١٢٥)
لسنة ١٩٦٥ .

الفهرس

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
١	اسم القانون	٤٩٤
٢	الفصل الاول - التعاريف	٤٩٤
٣	تعريف	٤٩٤
٤	الفصل الثاني - السلطة وواجباتها وصلاحياتها	٤٩٦
٥	السلطة وغاياتها ومركزها	٤٩٧
٦	مجلس السلطة	٤٩٧
٧	مكافآت اعضاء مجلس السلطة	٤٩٧
٨	النصاب القانوني لمجلس السلطة	٤٩٨
٩	صلاحيات وواجبات السلطة	٤٩٩
١٠	صلاحيات اضافية للسلطة	٤٩٩
١١	صلاحية الاستملاك	٤٩٩
١٢	ممارسة السلطة لاعمالها بواسطة موظفيها ووكلائها .	٥٠٠
١٣	صلاحية دخول الاراضي والابنية	٥٠٠
١٤	حق الارتفاق	٥٠٢
١٥	حق دعم وتثبيت الخطوط الكهربائية	٥٠٢
١٦	استغلال مصادر المياه	٥٠٣
١٧	الحقوق المكتسبة لاستغلال مصادر المياه	٥٠٣
١٨	توجيهات الوزير	٥٠٣
١٩	موظفو ومستخدمو السلطة	٥٠٣
٢٠	الفصل الثالث - برامج السلطة	٥٠٤
٢١	اعداد وتنفيذ البرامج	٥٠٥
٢٢	المحطات المختارة	٥٠٦
٢٣	المحطات المختارة المزمع انشاؤها	٥٠٧
٢٤	التراميات وحقوق اصحاب المحطات	٥٠٧

رقم الصفحة	عنوان المادة	رقم المادة
٥٠٨	بناء خطوط نقل الكهرباء الرئيسية	٢٢
٥٠٩	التزام السلطة بتزويد اصحاب المشاريع بالطاقة الكهربائية .	٢٣
٥١٠	تعرفة الطاقة الكهربائية التي تزودها السلطة لاصحاب المشاريع مباشرة .	٢٤
٥١٠	ثمن الطاقة الكهربائية التي تزود بالجملة بطريقة غير مباشرة	٢٥
٥١١	سلطة اغلاق عظمات توليد الكهرباء	٢٦
٥١٢	حصول السلطة على الموافقة الثانوية	٢٧
٥١٢	صلاحية السلطة في استعمال خطوط النقل الرئيسية بالاتفاق .	٢٨
٥١٢	صلاحية السلطة في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة .	٢٩
الفصل الرابع - تنظيم التوزيع		
٥١٢	توسيع مناطق التزويد وتحويل المشاريع شروط تحويل وانتقال ملكية المشروع	٣٠
٥١٤	التابع لسلطة محلية .	٣١
٥١٤	شروط تحويل ونقل ملكية المشروع التابع لشركة .	٣٢
٥١٦	شروط تحويل ونقل المشروع التابع لجمعية تعاونية .	٣٣
٥١٦	الامتيازات :	٣٤
٥١٧	تعرفة الطاقة الكهربائية ورسوم الخدمات التي تقدمها السلطة للمستهلكين :	٣٥
٥١٧	أمان الطاقة الكهربائية التي يزودها اصحاب المشاريع .	٣٦

رقم الصفحة	عنوان المادة	رقم المادة
الفصل الخامس - المالية والحسابات والتقرير السنوي .		
٥١٧	صندوق الكهرباء .	٣٧
٥١٧	صلاحية اقتراض المال	٣٨
٥١٨	استثمار الاموال الفائضة	٣٩
٥١٨	صلاحية السلطة في اصدار السندات	٤٠
٥١٩	كيفية حساب - ودفع التعويض	٤١
٥١٩	كفالة الحكومة للتقروض - التي تأخذها السلطة	٤٢
٥٢٠	اقرار تقديرات راس المال والارادات	٤٣
٥٢٠	الحسابات والتدقيق	٤٤
٥٢١	التقرير السنوي والحسابات	٤٥
الفصل السادس - انتقال الموظفين والمستخدمين		
٥٢١	انتقال الموظفين والمستخدمين	٤٦
٥٢٢	التعويض عن تغيير شروط الخدمة	٤٧
الفصل السابع - احكام متفرقة		
٥٢٣	الاعفاء من الضرائب والرخص واية رسوم اخرى .	٤٨
٥٢٣	تشغيل اجهزة ضبط ومواصلات ملكية ولاسلية من قبل السلطة	٤٩
٥٢٤	التزام اصحاب المشاريع بدفع رسوم معينة	٥٠
٥٢٤	التحكيم	٥١
٥٢٥	الانتظمة	٥٢
٥٢٥	الغاءات	٥٣
٥٢٥	تنفيذ القانون	٥٤

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
١	الجدول الملحق بالقانون	
١	استهلاك محطات توليد الكهرباء او المشاريع	٥٢٦
١	الملحق	٥٢٦
٢	كلفة الطاقة الكهربائية في المحطات المختارة .	٥٢٨
٣	تعديل كلفة الانتاج لمعامل حمل الطاقة .	٥٢٩
٣	الملحق	٥٣٠
٤	تعديل كلفة الانتاج بالنسبة لمعامل القوة	٥٣٠
٤	الملحق	٥٣٠
٥	الرسوم والحسميات المتعلقة بنقل المستخدم في تزويد الطاقة الكهربائية بالجملة لاصحاب المشاريع الآخرين	٥٣١
-	الملحق	٥٣٣
-	مناطق التزويد الموسعة	٥٣٤
-	الفهرس	٥٣٥

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ؟

السيد جعنة :

معالي نائب الرئيس

بصدد قانون التقاعد العسكري ، وجدت ان مجلس النواب قد ادخل تعديل على تاريخ العمل به كانت الحكومة الماضية قد تقدمت بهلما المشروع ، مراعاة لحالة خاصة نشأت عن دعوة عدد كبير من الضباط والجنود المتقاعدين للمساهمة في المعركة في الحرب المشؤومة في الشهر السادس من السنة الماضية ، وقد رأت الحكومة انه قد نشأ حقاً هؤلاء الضباط والجنود بحسب قانون التقاعد العسكري ، فلو طبق قانون التقاعد العسكري بنصومه لكبد ذلك الخزينة نفقات طائلة لاستطيع مواجهتها فوق انه قد يكون سابقة لا يمكن معالجتها في المستقبل خاصة وان اولئك الجنود والضباط لم يعملوا في الخدمة اكثر من اسبوع او عشرة ايام ثم سرحوا بعد انتهاء المعركة ولكن الحق الذي نشأ بموجب نصوص قانون التقاعد العسكري كما قلت لو طبق بنصومه سيكلف الخزينة نفقات لاستطيع مواجهتها . ولذلك رأت الحكومة من ناحية العملة المطلقة ان تقرر لأولئك الافراد ضباطا وجنودا مكافآت عن مدة خدمتهم القصيرة التي لا تتجاوز عشرة ايام خشية وقوعها في المخاطر التي اشرت اليها ، ولذلك قدم المشروع على اءاس ان يعمل بهذا القانون لامن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بل من تاريخ ٥/١ من السنة الماضية ليشمل

هذه الحالات التي اشرت اليها . مجلس النواب ادخل تعديل من ناحية تطبيق هذا القانون فقال انه يجري العمل به اعتبارا من نشره في الجريدة الرسمية ، لو اخذنا بهذا الرأي لا يطل مفعول مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة ولما كان له جدوى لذلك ارجو ان يوافق الاخوان على اعادة القانون لمجلس النواب رجاء اعادة النظر فيه واقراره كما ورد من الحكومة مع مراعاة الملاحظة التي سبقتم الان واسباب تقديم المشروع الواردة في ذيل القانون واعتبار القانون نافذ المفعول اعتبارا من ٥/١ من السنة الماضية .

نائب الرئيس :

عبد الرحيم بك يريد ترد على دولة سعد بك .

السيد المقنن :

ماقاله صحيح .

السيد النل :

الرأي صحيح قانون عمل حتى يستفيدوا منه كمكافآت .

السيد وزير المالية :

يعني لما نقول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية معنى ذلك انهم ما اخذوا مكافآت .

السيد جعنة :

على أي حال سيأخذوا مكافآت يأخذوا مكافآت بحسب القانون الحالي .

السيد الجيوسي : وزير المالية

اذا ما حسب لهم اربع سنين . . . الفرق فيها في المكافآت فقط يوفر على الخزينة اموال تعود للتقاعد في الفترات التي اقطعت عنها وعادوا في الواقع هذه مسألة تحتاج لدراسة وفيه .

هكذا من أجل

المقرر :

نرى رأي معالي وزير الدفاع :

نائب الرئيس السيد خليفة :

حابس باشا :

السيد المجالي وزير الدفاع :

في الحقيقة ان هذا الاقتراح لدولة الأخ سعد تكلم به ويحافظ على معنوية التقاعد الذي ادى واجبه وتقاعد وبعد ما تقاعد طلب مرة ثانية كذلك التعديل الجديد لقانون التقاعد هو يعود دوماً على المتطوع او ضباط التعزيز يرجعوا برتبهم الخاصة التي خرجوا منها من الجيش واذا خدم ستة اشهر او يوم واحد زيادة هو سيحسب له في ناحية التقاعد وزيادة راتب التقاعد ومع هذا كله اؤيد في الحالين الاقتراح الذي دولة الاخ اقترحه اؤيده كل التأيد لضباط التعزيز او الضباط المتقاعدين .

السيد جمعه :

معالي سيمان بك في الحكومة السابقة دار نقاش طويل والقضية اظن واضحة جداً ، لو اخذنا رأي مجلس النواب معنى ذلك يدها تواجه وزارة المالية حالات لا تستطيع ولا تلك القدرة على معالجتها من ناحية دفع رواتب تقاعد للجنود والضباط ، الذين دعوا للخدمة ، الحكومة نظرت هؤلاء الجنود ماداموا قد شاركوا في المعركة يستحقون مكافأة وقد تضمن القانون صرف مكافآت لهم على ان لم يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ ١/٥ وترك لتقدير مجلس النواب باعتباره نال للمعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، لا تمكنا بموجب هذا القانون من دفع مكافآت اولاً ولنعمرت الحكومة بالتالي عن مواجهة دفع رواتب تقاعدية عالية للجنود والضباط .

السيد وزير المالية :

معالي نائب الرئيس انا اؤيد دولة العين بهذا الموضوع هذا وارجو . . .

السيد نائب الرئيس :

نعينه الى اللجنة الثانوية لاعادة النظر فيه

السيد التل :

يا سيدي ، قضية ضباط التعزيز ، قضية راح تتجدد مرات ومرات ، لذلك نريد ان نحسب احصائياً الأعباء التي تفضل عنا دولة الأخ ، كم . لنحسبها قبل ان نقرر ان لنا طاقة عليها او ليس لنا طاقة عليها اذا كان لنا طاقة عليها بعد حسابنا احصائياً يعتقد حق ضباط التعزيز باعتبار ما كانوا وباعتبارنا ما سيكون يجب ان نحافظ عليه من كافة الوجوه .

السيد نائب الرئيس :

يعاد القانون للجنة القانونية لدراسة ولدرس كل النقاط .

السيد التل :

لدرس الأخصاء نريد ان نعرف بالضبط

السيد نائب الرئيس :

اللجنة القانونية تقرر ما المبدء على ضوءه

السيد جمعه :

معالي الرئيس ، القضية قضية السابقة ، لو اخذنا بوجهة النظر على ان يطبق قانون التقاعد العسكري بنصوده دون ادخال اي تعديل عليه قد نضطر في المستقبل القريب او الهيد بدعوة احتياط جديد ضباط تعزير او جنود من الذين يتقاضون تقاعد الآن دعوتهم ذوو عملاو لمدة ايام كما حدث في

السيد وزير المالية :

معالي الرئيس ، لو افترضنا ان هذا يكلف الخزينة مبلغ بسيط ، الا ان هذا لا يعني ان العمليسة تتكرر لمدة أطول فهناك يتكون سابقة وقد نحتاج الى ضباط أكثر فهذه مستمرة ما دام في حاجة الى استبدالهم عند الضرورة ، ولذلك اعتقد تماماً اعادته للدراسة على كل حال سواء الاقتراح الذي تفضل به دولة العين او دولة العين وللدراسة ندرسه .

السيد المقرر :

يا سيدي انا مع احترامي لرأي دولة سعد بك انا بشوف رأي وصني بك كان في محله ان ندرس الامكانيات المالية .

السيد نائب الرئيس :

الآن لدينا اقترحين اقتراح يقرر الآن مصير القانون واقترح نعيده للجنة القانونية ، المجلس الكريم يصوت على اي رأي من الرأيين .

السيد التل :

لدراسة احصائياً .

السيد جمعه :

مولانا القوانين توضع لمعالجة حالة مستمرة مستقرة فالحالات الاستثنائية تعالج بمعالجات خاصة هذه قضية دعوة ضباط وجنود لمعركة عسكرية فهذه حالة شاذة ، القانون الاساسي لقانون التقاعد العسكري لم يعالجها ، ولذلك كان واجب الحكومة ان تتقدم بمشروع قانون لمعالجة هذه الحالة الخاصة الناشئة عن دعوة ضباط وجنود للأشتراك بالمعركة والعمل لمدة اسبوع او عشرة ايام ، في نفس قانون التقاعد العسكري انما لا أنكمل بادعاء انا

المعركة السابقة بموجب قانون التقاعد العسكري يكلف ذلك الحكومة تكليف غير عادل ، اشتغلوا بضعة ايام اسبوع او عشرة ايام ومع ذلك بموجب قانون التقاعد العسكري لو طبقنا نصوده تطبيق كادل بالحرف سيكلف الخزينة بالواقع نفقات لا يمكن ان تواجهها خاصة وقوانين التقاعد عندنا مسا شاء الله موسعة كثير ، الواقع في المستقبل ستواجهه الحكومة حالة نصف الموازنة تذهب لرواتب التقاعد هؤلاء الضباط والجنود في مشروع القانون الحالي قد كفل لهم مكافأة ، ارجو ان يعاد الى مجلس النواب للأخذ به بنصه كما ورد من الحكومة واعتباره نافذ المنعول اعتباراً من ١/٥/١٩٦٨ .

السيد المقرر :

دولة الأخ ما رأيك باقتراح دولة وصني بك

السيد التل :

تدرس احصائياً كم يكلف اذا لنا طاق عليه وهذا بين رقيقاً بواسطة وزارة المالية يعتقد الدلال في هذا الموضوع واجب علينا .

السيد وزير الدفاع :

رأيي اولاً الحقوق هي محفوظة بالتعديل الاخير لضباط التعزير والضباط المتقاعدين وانا كلامي الذي تكلمته اولاً هو زياده ، ولكن ادل كل من خدم ستة أشهر او يوم واحد تحسب له زيادة في التقاعد يعني حقوقه محفوظة ، ومن استشهد كأنه كان بالخدمة ثلاث وثلاثين عاماً ، فحقوق الضباط هي موجودة واذا كان اي نوع في الزيادة تعد من عندها شيء مال زيادة والله انا يجب كل زيادة .

هذا من الأعمال

انا اتكلم كيداً / من ناحيه المبدأ القانوني قضية الأخذ
بسابقه هذا المعنى يكلف الحكومة نفقات لا يمكن ان
تواجهها في المستقبل القصد من التشريع من التقدم
بمشروع القانون المؤقت موجود في ذيل القانون في
الاسباب الموجبة لتقديمه ، وقد قتل بخاً ، بحث من
كافة النواحي ووجد من ناحية الأرقام درسنا قضية
الأرقام والاحصاءات ، ميكلف الحكومة نفقات
طائلة جداً ، خصوصاً وأنه يعتبر سابقة للمستقبل ففي
مثل هذه الحالة يجب اعتبار قانون خاص لحالة خاصة
وهو الذي دعي واستوجب التقدم بمشروع القانون
لو أخذنا برأي النواب يعتبر تطبيق القانون من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية فإن الموضوع كله والفرض
من وضع القانون كله لانه وضع لحالة خاصة ان يطبق
اعتباراً من ٥/١ من السنة الماضية ليشمل هذه الحالة
الخاصة وكما قلت القانون خاص وضع لحالة خاصة
القانون المؤقت وضع لحالة خاصة لا يمكن ان يسرى
على تطبيق احكام القانون ، قانون التقاعد .

السيد وزير المالية

معالي الرئيس الموضوع مثل ما تفضلت اما ان
يعاد للجنة القانونية لمجلس الاعيان لتعيد النظر فيه ،
واما ان يعاد الى مجلس النواب على اعتبار ما تفضل
به دولة العين .

السيد المقرر :

ان رأي ان يعاد الى اللجنة القانونية .

السيد نائب الرئيس

هذا الشيء يعود للمجلس / تطرح احالة القضية
الى اللجنة القانونية للتصويت .

السيد جمعه

يحال على اللجنة القانونية للاخذ بمشروع
القانون كما ورد .

السيد وزير المالية

اسمحوا لي انا اري ان يعاد الى اللجنة المالية
وليس للجنة القانونية لانها مسألة مالية اصبحت .

السيد نائب الرئيس

ليشتركوا اللجنتين معاً

السيد وزير العدلية

اقترح ان يعاد الى اللجنة القانونية او المالية او
الأتنتين معاً ليدرسوا الموضوع من كافة جوانبه فاذا
وجدوا أن المعنى المالي ثقيل لا يمكن تحميله عندئذ
نعود لترتيب آخر .

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس الكريم على اعادة احالة هذا
القانون الى اللجنتين القانونية والمالية ؟

الجميع : موافقون .

- ١١ -

السيد نائب الرئيس :

القانون المرقى رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ للمعدل
لقانون جمعيات التعاون هل يوافق المجلس عليه كما
وردا من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

وفيا يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة
مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة

الاسباب الموجبه

اقتضت المصلحة العامة تزويد المزارعين من
غير اعضاء الجمعيات التعاونية بالقروض الموسمية ،
ولما كانت انظمة مؤسسة الاقراض الزراعي لا تساعد
على اصدار مثل هذه القروض الموسمية وذلك بالنسبة
لتخصص الاتحاد التعاوني بذلك ، ولما كانت المادة
(٢٥) من قانون التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ بنصها
الحالي لا تسمح باصدار هذه القروض للأفراد
والهيئات من غير اعضائها ، فقد وجد من الضروري
وضع هذا القانون لتعديل المادة المشار اليها بشكل
يساعد على تحقيق المصلحة العامة .

قانون موقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٧) ويقرا
مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى المعدل لسنة ١٩٦٨ »
ويقرأ القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ
نشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٥ - التعامل مع الغير

يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح
الأفراد او الهيئات من غير اعضائها وفي الحدود التي
يضعها نظام الجمعية الداخلي لخدمة مصلحة الجمعية
التعاونية والمصالح العامة .

- ١٢ -

السيد نائب الرئيس :

مشروع القانون المعدل لقانون صندوق قروض
البلديات لسنة ٦٧ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من
مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

وفيا يلي نص مشروع القانون كما وافق عليه
المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها
الى الحكومة »

هكذا من أجل

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (١١)

تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافآتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (١٢)

أ - يلتحق جميع موظفي صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمار) والاصلاح الريفي (مؤسسة الاقراض الزراعي) المصنفين وغير المصنفين بالصندوق على ان تكون خدماتهم فيه استمرارا لخدماتهم السابقة ، ويعتبر الموظفون المصنفون خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ او اي تعديل يطرأ عليه او تشريع يحل محله .

ب - يتحمل الصندوق العائدات التقاعدية عن خدمات الموظفين المصنفين السابقة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - يتولى الصندوق حسم عائدات التقاعد من رواتب موظفيه وتوريدها الى صندوق الخزينة .

د - تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد الى مستحقيها وفقا لقانون التقاعد .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (١٣)

تحدد علاوات المجلس بقرار منه بحيث لايزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن ثلاثماية دينار في السنة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها مباشرة بعد عبارة المدير العام الواردة فيها :

(مرتين في الشهر على الاقل) .

المادة ٦ - يضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية برقم (٢٤) : -

المادة (٢٤)

يعفى الصندوق من رسوم الطوابع والرسوم والضرائب المالية المباشرة وغير المباشرة العالقة لجميع دوائر الحكومة والخزينة والبلديات والغرف التجارية والصناعية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة من اي نوع كانت .

المادة ٧ - يعاد ترقيم المادة (٢٤) من القانون الاصلي برقم (٢٥) .

- ١٣ -

السيد المقرر:

عمل الى عمل ، فأردنا ان نمطي الحق لوزير الداخلية على اساس انه مسؤول عن الامن العام في الدرجة الاولى ، مجلس النواب لم يوافق .

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ٦٥ قانون الامن العام هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

سيدي هذا قانون الامن العام نحن ضلعناه مثل ما ورد من مجلس النواب باستثناء التقاعد كان رأي معالي المشير ان ضباط الامن العام يعاملوا مثل احسن من ضباط الجيش ان يكونوا مثلهم ، ويوجد تعديلات وضعنا في القانون وزير الداخلية له حق التدخل مع مدير الامن العام في قواد المناطق على الاقل في نقلهم مجلس النواب لم يوافق اخذنا برأي مجلس النواب مع العلم في سوريا قانون ادارة المحافظات ، المحافظ يتقل قائد المنطقة وليس الوزير ويتقل قائد الدرك من

قانون الامن العام المؤقت

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

∞—∞—∞

صادر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون للموقت (قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الاول

التعاريف

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- ١ - القوة : - قوة الامن العام المشكلة بموجب هذا القانون .
- ٢ - الوزير : - وزير الداخلية .
- ٣ - المدير : - مدير الامن العام .
- ٤ - الضابط : - كل من كان حائزاً أعلى هذه الرتبة بإرادة ملكية .
- ٥ - ضابط صف : - كل فرد من أفراد الامن ، ممن ليس بضابط والحائز على رتبة ليست أدنى من رتبة عريف .
- ٦ - الشرطي : - كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط صف .
- ٧ - الفرد : - الضابط وضابط الصف والشرطي .
- ٨ - المنطقة : - منطقة جغرافية تدار كوحدة شرطة .
- ٩ - قائد المنطقة : - الضابط المعين لقيادة وإدارة منطقة شرطة أو مساعدته في حالة غيابه .
- ١٠ - اللجنة الطبية : - اللجنة المنصوص عليها بتعليمات اللجان الطبية في وزارة الصحة .
- ١١ - اللجنة الطبية المختصة : - اللجنة الطبية المختصة المنصوص عليها بتعليمات وزارة الصحة .
- ١٢ - ضابط الفرع : - الضابط الذي ينيط به المدير بعضاً من صلاحياته بأمر خطي يصدره بهذا الشأن ويكون مسؤولاً أمامه عن القيام بهذه الصلاحيات .

الباب الثاني

قوة الامن العام وتشكيلها وواجباتها

الفصل الاول

تشكيل القوة

المادة ٣ - أ - قوة الامن العام هيئة نظامية مرتبطة بوزارة الداخلية ، وتتألف من الفئات التالية :

- ١ - الضباط
- ٢ - ضباط الصف
- ٣ - الشرطين
- ب - يتولى قيادة القوة وإدارتها مدير بعين بإرادة ملكية سامية بناء على تنصيب الوزير وموافقة مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

واجبات القوة

المادة ٤ - واجبات القوة الرئيسية كما يلي :

- ١ - المحافظة على النظام والامن وحماية الارواح والاعراض والاموال
- ٢ - منع الجرائم ، والعمل على اكتشافها وتفتيحها والقبض على مرتكبيها وتفتيحهم للمدلة .
- ٣ - ادارة السجون وحراسة السجناء .
- ٤ - تنفيذ القوانين والانظمة والامور الرسمية المشروعة : ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق احكام القانون .
- ٥ - استلام اللقطات والاموال غير المطالب بها ، والتصرف بها وفق احكام القوانين والانظمة .
- ٦ - مراقبة وتنظيم النقل على الطرق .
- ٧ - الاشراف على الاجتماعات والمواكب العامة في الطرق والاماكن العامة .
- ٨ - القيام بآية واجبات اخرى تفرضها التشريعات المرعية الاجراء .

هذا من الأعمال

هذا من الأعمال

المادة ٥ - يتولى المدير المسؤولية المباشرة لإدارة شؤون القوة بمختلف وحداتها وفروعها وأقسامها ومؤسساتها وكل ما يتعلق بتنظيمها وتدريبها وتسليحها وتجهيزها ومراقبة نفقاتها .

المادة ٦ - للمدير مساعد أو أكثر تحدد واجباتهم بتعليمات خاصة يصدرها المدير .

المادة ٧ - يتولى مهام المدير في حال غيابه الضابط الأقدم الذي يليه رتبة .

المادة ٨ - إيفاء لغايات هذا القانون ، يعتبر أفراد القوة في الوظيفة بشكل مستمر وتحت الطلب للعمل في أي وقت . ويرتب على كل منهم أن يخدم في أي مكان .

المادة ٩ - لأفراد الأمن العام اللجوء إلى استعمال القوة بالقدر اللازم لإداء واجباتهم بشرط أن يكون استعمالها هو الوسيلة الوحيدة لذلك . ويقتصر استعمال السلاح على الأحوال وللأسباب التالية :-

أولاً- القبض على

١ - كل محكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحه أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا قاوم أو حاول الهرب .

٢ - كل منهم بجنائية أو متلبس بجنحه ، لاثقل عقوبتها عن ستة أشهر إذا قاوم أو حاول الهرب .

ثانياً - عند حراسة السجناء في الأحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون .

ثالثاً - لفض التجمهر أو التظاهر الذي يحدث من سبعة أشخاص على الأقل ، إذا عرض الأمن العام للخطر ، ويصدر أمر استعمال السلاح في هذه الحالة من رئيس مختص يجب طاعته وإيراعى في جميع الأحوال السابقة أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السالفة ، ويبدأ رجل الأمن بالانذار إلى أنه سيطلق النار ، ثم يلجأ بعد ذلك إلى إطلاق النار ، ويجري الانذار تفخفاً بالبوق أو الصفارة أو بآية وسيلة أخرى من هذا النوع أو بإطلاق مسدس تنبهته منه إشارة ضوئية .

الباب الثالث

التعيين والترقيع والنقل

الفصل الأول

التعيين

المادة ١٠ - أ - الرتب النظامية للضباط في القوة هي :-

فريق

أمير لواء

زعيم

عقيد

مقدم

رئيس أول

رئيس

ملازم أول

ملازم ثان

ب - الرتب النظامية للأفراد دون رتبة ضابط هي :-

نطاقه نطاق ضابط

وكيل

يحمل شارة من ثلاثة اشربة .

رقيب

يحمل شارة من شريطين .

عريف

شرطي

المادة ١١ - لا يجوز تعيين أي شخص في القوة برتبة ضابط مباشرة ، إلا إذا كان حائزاً على شهادة جامعية على أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٢) التالية . بعد أن ينهي دورة كاملة في كلية الشرطة الملكية وفق المنهاج المقرر ولمدة لا تقل عن ستة أشهر .

المادة ١٢ - أ - يعين خريج كلية الشرطة الملكية من التلاميذ ، برتبة ملازم ثان ، تحت التجربة لمدة سنة واحدة في خدمة فعلية ، ويستغنى عنه في أي وقت خلال مدة التجربة إذا ظهرت عدم كفاءته أو سوء سلوكه .

ب - يشترط فيمن يعين بقوة الامن العام برتبة ضابط ان تتوفر فيه الشروط التالية :

- ١ - ان يكون اردنياً .
- ٢ - ان يكون قد اكمل السابعة عشرة من عمره . ولم يتجاوز السابعة والعشرين ، وثبت السن عند التعيين بشهادة الميلاد ، وفي الاحوال التي لا يتيسر الحصول فيها على هذه الشهادة يقدر العمر من قبل اللجنة الطبية الالوائية ، واذا كان يوم الولادة غير معروف ، اعتبر الضابط من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .
- ٣ - ان يكون لائقاً للخدمة من الوجهة الصحية بقرار من اللجنة الطبية المختصة .
- ٤ - أن لا يقل طوله عن (١٦٨) سنتيمتراً .
- ٥ - ان يكون حائراً على شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من وزارة التربية والتعليم ما لم يكن ذا مهنة فنية . تحتاج القوة لخدماته .
- ٦ - ان يكون حسن السيرة والسلوك .
- ٧ - ان لا يكون محكوماً بعناية او بجنحة مخلة بالشرف والاخلاق .
- ٨ - ان لا يكون متنبساً لأي حزب او هيئة سياسية او جمعية غير مشروعة ، حسب قناعة سلطة التعيين .
- ج - مدة الدراسة في كلية الشرطة الملكية ، لا تقل عن سنتين .

المادة ١٣ - يعين الضباط بموافقة مجلس الوزراء بتسبب من الوزير ، بناء على توصية المدير ، على ان يقرن ذلك بالإرادة الملكية .

المادة ١٤ - أ - للمدير ان يعين أي شخص برتبة ضابط صف مباشرة اذا توافرت فيه الشروط المبينة في الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا القانون .

ب - للمدير تعيين أي شخص برتبة شرطي اذا توافرت فيه الشروط المبينة في الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا القانون ، باستثناء البند (٥) منها ، غير انه يشترط ان يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الاعدادية او ما يعادلها .

ج - يجوز للمدير اذا اقتضت الضرورة ان يأمر بتعيين شرطين بغض النظر عما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة وذلك لاغراض البادية فقط .

د - يقضي الافراد المجتدون على الصورة المبينة في هذه المادة دورة تدريبية لمدة لا تقل عن اربعة اشهر .

المادة ١٥ - على كل فرد في القوة ان يقسم اليمين التالية قبل مباشرته اعماله : « اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للوطن وللملك وللدستور ، وأن أحافظ على القوانين والانظمة وأعمل بها وأن أقوم بجميع واجبات وظيفتي بشرف وأمانة وإخلاص دون تحيز او تمييز وأن اتفك كل ما يصدر إلي من الاوامر المشروعة » .

المادة ١٦ - يقسم الضباط اليمين المبينة اعلاه امام المدير ، وأما اصحاب الرتب الاخرى فيقسمون هذا اليمين امام قادة وحداتهم .

المادة ١٧ - على كل فرد في القوة دون رتبة ضابط ان يوقع على نموذج انقسم امام ضابطه .

المادة ١٨ - يعطى لكل فرد في القوة شهادة تعيين .

المادة ١٩ - يعين الضباط لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٢٠ - يعين ضباط الصف والشرطيون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٢١ - أ - للمدير - بموافقة الوزير - تعيين كتيبة وفتيسين ومهنيين برواتب مقطوعة وله زيادة رواتبهم سنوياً بالنسب التي يقررها .

ب - لا تشمل الفقرة السابقة الافراد الذين يجتدون لاعمال اللاسلكي او المهندسة او الموسيقى او الاجنات الجنائيد او السواقين .

ج - للمدير تعيين اشخاص يعقود وفق الانظمة السارية المفعول في الدولة .

المادة ٢٢ - تسري احكام هذا القانون فيما يتعلق بالانضباط المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون على المذكورين في الفقرتين (أ و ج) من المادة السابقة . ولا تسري عليهم احكام المادة (٧٦) فقرة (١) من هذا القانون .

المادة ٢٣ - أ - تعتبر خدمة الفرد مجددة تلقائياً عند انتهاء المدة السابقة ، ما لم يقرر المدير خلاف ذلك .

ب - اذا رغب الفرد بعدم تجديد مدة خدمته ، فعليه ان يشمر المدير خطياً بذلك قبل شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة خدمته على الاقل وتعتبر مدة الشهر من تاريخ وصول الاشعار الى مديرية الامن العام .

الفصل الثاني

الترفيع

المادة ٢٤ - يجري الترفيع بمراعاة الاسس التالية بالتسلسل .

١ - انقضاء المدة المقررة في هذا القانون للترفيع .

٢ - الكفاءة وقابلية القيادة .

٣ - الاقدمية .

كل من أشعل

المادة ٢٥ - تقرر الكفاءة وقابلية القيادة بما يلي : -

- ١ - التقارير السنوية السرية .
- ٢ - النجاح بالفحص المقرر لجميع الرتب حتى رتبة رئيس .
- ٣ - الانجازات التي حققها الفرد خلال خدمته .
- ٤ - الاحداث التي مرت بالفرد .
- ٥ - آراء المسؤولين من كبار الضباط .

المادة ٢٦ - تكون مراتب تقدير التقرير السنوي هي ممتاز . جيد . متوسط . ضعيف . ولا يرقى الفرد اذا كان تقريره السنوي السري الانخير بدرجة ضعيف . فاذا تكرر هذا التقرير في العام التالي ينقل هذا الفرد للعمل تحت إمرة رئيس آخر وبلغت نظره الى نواحي ضعفه بكتاب يتضمن توجيهاً كافياً لتحسين حالته ومعالجة ضعفه . فاذا تكرر مثل ذلك التقرير مرة أخرى ، وجب فصله مع حفظ حقه في التقاعد أو المكافأة .

المادة ٢٧ - يجري ترفيع ضباط الصف من رتبة وكيل الى رتبة ضابط بعد اجتيازهم دورة في كلية الشرطة الملكية لا تقل مدتها عن سنة واحدة شريطة ان لا يكونوا قد تجاوزوا الاربعين من عمرهم وان يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها .

المادة ٢٨ - أ - يرفع الفرد رتبة رتبة ، وإلى أدنى مربوط الرتبة الأعلى .

ب - لا يجوز ترفيع الضابط الى رتبة أعلى ، قبل مضي ثلاث سنوات على وجوده في رتبته الأخيرة .

ج - لا يجوز ترفيع الوكيل الى ضابط إلا بعد مضي أربع سنوات على وجوده في رتبته .

د - لا يجوز ترفيع ضابط الصف أو الشرطي قبل مضي أربع سنوات في رتبته الأخيرة .

هـ - لا يرفع الفرد دون رتبة وكيل إلا بعد اجتازه دورة الترفيع الخاصة في كلية الشرطة الملكية ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

و - يجوز ترفيع أي فرد من الفئات المذكورة أعلاه بغض النظر عن المدد المذكورة في هذه المادة في حالات خاصة واستثنائية .

المادة ٢٩ - يرفع الضابط بموافقة مجلس الوزراء ، بتسبب من الوزير ، بناء على توصية المدير على ان يقرن ذلك بأرادة ملكية . ويرفع الفرد دون رتبة ضابط بأمر من المدير .

الفصل الثالث

النقل والتدب والاعارة

المادة ٣٠ - تجري تنقلات ضباط الامن العام مرة واحدة خلال شهري تموز وآب من كل عام ، ويجوز عند الضرورة القصوى لإجراء حركات التنقلات أكثر من مرة خلال العام .

المادة ٣١ - أ - يتم نقل قادة المناطق ومساعدتهم وقادة الوحدات ورؤساء الفروع والضباط من وحدة الى أخرى بأمر من المدير وموافقة الوزير .

ب - ينقل الضباط الآخرون ضمن المنطقة أو الوحدة من قبل قادة المناطق أو قادة الوحدات بموافقة المدير .

ج - ينقل الافراد دون رتبة ضابط من وحدة الى أخرى بأمر من المدير ويجري نقلهم داخل الوحدات بأمر من قادة الوحدات .

المادة ٣٢ - أ - يجوز تدب الضابط للقيام مؤقتاً بأي عمل رسمي خارج نطاق أعباء وظيفته الأصلية .

ب - يتم تدب الضابط بأمر من المدير . أما اذا كان التدب لاداء عمل خارج نطاق القسوة فيكون التدب بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٣٣ - أ - يجوز إعارة أي ضابط الى وظيفة مدنية أو عسكرية خارج نطاق القوة . سواء أكان ذلك داخل البلاد أو خارجها ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير . على أن يعين مجلس الوزراء مدة الاعارة وشروطها .

ب - لا يتقاضى الضابط المعار أي جزء من راتبه أثناء إعارته . فالمدير مجلس الوزراء أن هنالك ظروفًا خاصة تستدعي منحه راتبه أو جزء منه وذلك علاوة على ما يستوفيه الضابط من رواتب من الجهة المعار إليها .

ج - تضاف مدة الخدمة التي يقضيها الضابط معاراً على الوجه المذكور الى مدة خدمته المقبولة للتقاعد . كما تحسب هذه المدة لأغراض استحقاق الزيادة السنوية والترقية ، ولا تحسب إعارته دون ترفيعه خلال مدة إعارته .

د - يجوز إعادة الضابط الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاعارة اذا اقتضت الضرورة ذلك . بقرار من مجلس الوزراء .

هـ - عند انتهاء مدة الاعارة ، يعاد الضابط الى القوة برتبة معادلة للرتبة التي اكتسبها عند انتهاء إعارته .

كل من الشغل

الباب الرابع

النظام والانضباط

الفصل الاول

الواجبات

المادة ٣٤ - على الفرد ان يقيم في البلد الذي به مقرر عمله لكن يجوز لقائده وحده وظروف استثنائية أن يسمح له بالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله .

المادة ٣٥ - على الفرد مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه : -

١ - أن يحافظ على كرامة وظيفته طيلة اقامته وان يسلك في تصرفاته مسلماً يتفق والاحترام الواجب لما .

٢ - أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وامانة وان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته .

٣ - أن يتعاون مع زملائه في اداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

٤ - أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات في حدود القوانين والانظمة المعمول بها ، ويتحمل كل ضابط مسؤولية الاوامر التي تصدر عنه ، وهو المسؤول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

٥ - أن يتصرف بأدب وكرامة يصلته بروسائه وفي معاملته لافراد الجمهور وان يحافظ على شرف الخدمة وحسن سمعتها .

الفصل الثاني

المحظورات

المادة ٣٦ - يحظر على كل فرد : -

١ - ترك عمله الرسمي أو التوقف عنه لأي سبب من الاسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .

١٣ - ان يقبل تعييناً من قبل أية محكمة كحارس قضائي او محكم دون موافقة المدير على أنه يجوز له ان يتولى بمرتب او مكافأة اعمال القوامه والوصاية والوكالة عن الغائبين اذا كان المشمول بالقوامه او الوصاية او كان الغائب ممن تربطه به صلة قرى او نسب كما ويجوز له ان يتولى بمرتب او مكافأة النظاره على الوقف اذا كان مستحقاً فيه او كانت النظارة مشروطه له من الواقف او ان يتولى الحراسة على الاموال التي يكون شريكاً او له مصلحة فيها او مملوكة لمن تربطه به صلة القرى او النسب. وفي جميع هذه الاحوال يجب اخبار المدير وحفظ ذلك في ملفه الخاص .

١٤ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذه المادة بحاكم امام محكمة الشرطة على الوجه المبين في الباب السابع من هذا القانون .

الفصل الثالث

الانضباط

المادة ٣٧ - اذا ارتكب اي فرد احدى المخالفات التالية :

١ - التقيب عن اداء الواجب دون سبب معتول .

٢ - النوم اثناء تأدية الواجب .

٣ - السلوك الضار بحسن النظام والانظام .

٤ - اظهار الجبن اثناء تأدية الواجب .

٥ - عصيان أنظمة القوة اوي امر من اوامرها سواء اكان ذلك شفويّاً ام خطياً .

٦ - التمرد .

٧ - تعاطي المشروبات الروحية او المخدرات .

٨ - الاهمال في اداء الواجب .

٩ - اعطاء بيانات كاذبة اثناء تأدية الواجب .

١٠ - ممارسة لسلطة غير قانونية نشأ عنها ضرر لاي شخص او للدولة .

١١ - اتلافه عمداً اموالاً للدولة او اهماله اياها او الحاق الضرر بها ، او التسبب في فقدما .

١٢ - سلوكه سلوكاً شائناً

يعاقب باحدى العقوبات التالية :

١ - تنزيل الرتبة

٢ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

٣ - الحبس او الحجز لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

هكذا من الشغل

٢ - إنشاء أو نشر أو نقل أية معلومات رسمية دون موافقة المراجع المختصة كما يحظر عليه بعد تركه الخدمة إنشاء أو نشر أو نقل أية معلومات رسمية اكتسبها أثناء وجوده في الخدمة إلا بأذن خاص من المراجع المختصة .

٣ - أن ينتمى الى أى حزب من الأحزاب السياسية أو أن يتشجع أو أن يشترك فى أية مظاهرات أو اضطرابات أو أية اجتماعات حزبية أو سياسية أو أية دعايات انتخابية أو أن يعقد اجتماعات لانتقاد أعمال الحكومة السياسية أو أن يشترك بأية صورة ممن الصور فى اجراءات تهدف الى الغايات المذكورة .

٤ - أن يكون محرراً للطبوعة دورية أو أن يكون مشتركاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى ادارتها ، باستثناء المجلة العسكرية .

٥ - أن يوزع أية مطبوعات سياسية أو أن يوقع استدعاءات تبحث فى أعمال الحكومة .

٦ - أن يحتفظ لنفسه بأصل أية وثيقة أو ورقة من الوثائق أو الاوراق والمخابرات الرسمية أو صورة عنها .

٧ - أن يفشى بمعلومات أو ارضاحات عن المسائل التي ينبغى ان تظل سرية بطبيعتها او صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة .

٨ - أن يتعاطى التجاره او الصناعات والاشتراك بصفقات تجارية باسمه او بأسماء اخرى او القيام بالمضاربات على كالة انواعها او تولى اعمال مالية مباشرة او غير مباشرة او الاشتراك فيها او الارتباط بعلاقات مع اية شركة او القيام بأى عمل اخر يتعارض وعمله الرسمى او يؤثر بأية حال من الاحوال فى قيامه بواجباته الرسمية ، ولا تنطبق احكام هذه الفقرة على شراء الاسهم فى الشركات المساهمة وفى جميع الاحوال المشكوك فى انطباق احكام هذه الفقرة عليها يجب رفع الامر للمدير لاعطاء قراره بذلك .

٩ . قبول هدايا او اكراميات او منح من اصحاب المصالح او من ينتسب اليهم سواء اكان ذلك مباشرة ام بالواسطة او قبول اية مساعدات مالية او اقتراض المال او الوقوع تحت منة اى شخص من الاشخاص الذين لهم اية شركة من الشركات التجارية المرتبطة بعقود او ذات علاقة بالدوائر التي ينتمى اليها .

١٠ - الاشتراك فى مشترى وبيع الطوايح البريدية او اللوازم والمهمات والعقارات والاملاك الحكومية بقصد الربح او المضاربة .

١١ - ان يترى وكالة خصوصية فى أمر من الامور التي لها علاقة بواجباته الرسمية .

١٢ - ان يقبل اى عمل مهما كان خارجاً عن اعماله الرسمية بالنيابة عن او مع اى فرد من الافراد او بيت من البيوتات التجارية الا بتصريح من الوزير بناء على تنسيب المدير على ان لا تنشأ من جراء ذلك عرقلة لاعمال الفرد الرسمية .

المادة ٣٨ - بالرغم مما ورد في قانون العقوبات العسكري يحاكم كل فرد (دون رتبة ضابط) ارتكب المخالفات المالية في المادة السابقة من قبل قائد وحدته ، ويماقب بالعقوبات المدرجة فيها . اما الضباط فتجري محاكمتهم من قبل المدير .

المادة ٣٩ - للمدير ان يستغنى عن خدمة الفرد دون رتبة ضابط بالاضافة الى اية عقوبة من العقوبات التي فرضت عليه بموجب المادة السابقة .

الباب الخامس

الاجازات

الفصل الاول

انواع الاجازات

المادة ٤٠ - انواع الاجازات هي : -

أ - اجازة سنوية .

ب - اجازة عرضية .

ج - اجازة مرضية .

د - اجازة امومه .

هـ - اجازة دراسية .

الفصل الثاني

الاجازة السنوية

المادة ٤١ - يستحق الضابط اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة .

المادة ٤٢ - تقتصر الاجازة السنوية في السنة الاولى من خدمة الضابط على خمسة عشر يوماً ولا يستحقها الا بعد انقضاء ستة أشهر على تعيينه .

المادة ٤٣ - يتقاضى الضابط المجاز اجازة سنوية راتبية كاملاً مع العلاوات خلال مدة الاجازة وتعتبر تلك المدة خدمة فعلية .

كل من الشغل

المادة ٤٤ - للضابط في الاحوال العادية أن يستعمل كامل مدة إجازته السنوية دفعة واحدة غير أنه إذا لم تسمح ظروف وظيفته في حالات استثنائية من استعمال كامل إجازته فله عندئذ أن يستعمل قسماً منها وأن يستعمل المدة الباقية في موعد يكون أكثر ملاءمة له ، وتحسب أيام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الإجازة إذا وقعت في خلالها ، ولا تحسب إذا جاءت قبل الإجازة أو بعدها .

المادة ٤٥ - لا يجوز جمع الاجازات السنوية لأكثر من سنتين .

المادة ٤٦ - يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته في القوة لأي سبب كان - الرواتب والعلاوات عن مدة الإجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس عمله وتؤدي هذه الرواتب والعلاوات دفعة واحدة عند انتهاء خدمته . وإذا أعيد إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الإجازة المذكورة فتقتطع من رواتبه المبالغ التي كان قد استوفاه عن المدة الباقية من الإجازة .

المادة ٤٧ - يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالتقاعد علاوة على ما ذكر بالفقرة السابقة راتب شهريين مع العلاوات .

المادة ٤٨ - يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لأي سبب كان عدا العزل والاستقالة مكافأة تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات خدمته العامة ، بشرط أن لا تقل مدة خدمته عن خمس سنوات وأن لا يكون خاضعاً لأحكام قانون التقاعد .

المادة ٤٩ - يستحق ورثة الفرد المتوفي ، تعويضاً يعادل راتبه الكامل مع علاواته عن المدة التي تكون قد انقضت من الشهر الذي حصلت فيه الوفاة كما يستحق أيضاً تعويضاً يعادل راتبه الكامل مع العلاوات عن شهر كامل . ويستحق بالإضافة لما ذكر تعويضاً يعادل راتبه الكامل مع العلاوات عن مدة الاجازات السنوية المستحقة له عند الوفاة .

المادة ٥٠ - تعطى الاجازات للضباط بموافقة المدير أو من ينوبه .

المادة ٥١ - لقادة المناطق والوحدات منح اجازات قصيرة لا تتجاوز الاسبوع داخل البلاد للضباط الذين نحت إمرتهم .

المادة ٥٢ - إذا أراد الضابط أن يقضي إجازته في الخارج ، فيجوز منحه مدة أخرى لا تزيد على نصف مدة الإجازة السنوية التي استحقها لغاية تاريخ تقديم طلب تلك الإجازة .

المادة ٥٣ - يجوز في الاحوال التي يكون الضابط قد استنفذ فيها جميع الاجازات السنوية والعرضية منحه في أحوال خاصة إجازة بدون راتب لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

الفصل الثالث

الاجازات العرضية

المادة ٥٤ - أ - يجوز منح الضابط في حالة عدم استحقاقه الإجازة السنوية ، أجازة عرضية براتب كامل مع العلاوات لا تتجاوز مدتها أربعة عشر يوماً في السنة ، ويشترط في ذلك موافقة المدير .

ب - بالإضافة إلى الإجازة السنوية ، يعطى الضابط إجازة لمدة اسبوع في حالة زواجه للمرة الاولى ، ويتقاضى راتبه كاملاً مع العلاوات خلال مدة هذه الإجازة .

ج - للمدير أن يمنح الفرد لاداء فريضة الحج أجازة مدتها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات ، بالإضافة إلى الإجازة السنوية التي يستحقها ، وتمنح هذه الإجازة مرة واحدة طيلة مدة الخدمة .

الفصل الرابع

الاجازات المرضية

المادة ٥٥ - يستحق الفرد إجازات مرضية متقطعة براتب كامل مع العلاوات ولا تحسم من اجازته السنوية ، وتعطى تلك الاجازات بناء على تقارير طبية رسمية .

المادة ٥٦ - إذا حصل الفرد على إجازة مرضية بعد أن استنفذ جميع اجازاته السنوية فلا تحسم هذه الاجازات أو أي اجزاء منها من الإجازة السنوية التي يستحقها في السنة التالية .

المادة ٥٧ - أ - تعطى الإجازة المرضية لمدة لا تزيد على الاسبوع بناء على تقرير من طبيب الحكومة .

ب - تعطى الإجازة المرضية لمدة أكثر من اسبوع ولا تتجاوز شهراً واحداً من اللجان الطبية التوائبة .

المادة ٥٨ - على اللجان الطبية أن تحدد في تقريرها المدة التي ترى أنها كافية لشفاء الفرد من مرضه ، فإذا قررت اللجنة الطبية إعادة فحص الفرد بعد انقضاء تلك المدة ، فلا يسمح له بمزاولة أعماله قبل إعادة ذلك الفحص .

المادة ٥٩ - أ - يتقاضى الفرد المجاز إجازة مرضية واتبه كاملاً مع العلاوات عن الأشهر الستة الاولى ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن الأشهر الثلاثة التي تلها باستثناء علاوة غلاء المعيشة العائلية ، فتدفع كاملة عن المدة التي يقضيها في المرض ويعتبر بدء مدة الإجازة المرضية من التاريخ الذي ينقطع فيه الفرد عن العمل .

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشهر

ب - اذا لم يشف الفرد من مرضه بعد انتهاء التسعة اشهر ، تعاد معايته من قبل اللجنة الطبية المختصة .

ج - اذا وجدت اللجنة الطبية المختصة لدى معايته الفرد وفقاً للفقرة السابقة أن مرضه غير قابل للشفاء ، فتوصي بإنهاء خدماته .

د - اذا وجدت اللجنة الطبية المختصة لدى معايته الفرد وفقاً للمادة (٢) أن مرضه قابل للشفاء ، ولكنه ليس قادراً على استئناف عمله ، فللوزير بناء على تنسيب المدير تمديد اجازته المرضية لمدة أخرى لا تتجاوز ثمانية أشهر بنصف الراتب مع نصف العلاوات على أن تدفع علاوة غلاء المعيشة كاملة .

هـ - بعد انقضاء الاجازة المذكورة في الفقرة (د) تنتهي خدمات الفرد اذا لم يتمكن من العودة الى عمله بسبب عدم شفاؤه .

المادة ٦٠ - اذا أصيب الفرد بعاهة تمنعه من أداء واجباته أو بأحد الامراض التي تحتاج معالجتها الى مدة طويلة - فيجب إحالته على اللجنة الطبية المختصة لتتخذ بشأنه القرار المناسب .

المادة ٦١ - اذا أصيب الفرد بمرض وهو خارج المملكة في مهمة رسمية أو كان غائباً عنها بصورة رسمية فانه يستحق اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز (١٤) يوماً بناء على تقرير طبي من طبيب ، وعلى الفرد أن يرق بالسرعة الممكنة ، وان يرسل للمدير التقارير الطبية التي حصل عليها في أول بريد .

المادة ٦٢ - اذا قررت اللجنة الطبية أن الفرد قد أصيب بمرض أو بعلة أخرى أو بمحادث في أثناء قيامه بواجباته أو لسبب ناشئ عن طبيعة واجباته فيمنح اجازة مرضية براتب كامل مبع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه الى ان تقرر اللجنة الطبية عدم قابلية اصابته للشفاء وعندها ، توصي بإنهاء خدماته .

المادة ٦٣ - ينقطع راتب الفرد باستثناء علاوة العائلة طيلة مدة غيابه عن العمل لمرض ناشئ عن خطأ منه ويعتبر الفرد غائباً عند اهماله أو سوء تصرفه أو قيامه بأعمال لا تليق بشرف وظيفته كالكسوة والقامرة وتماطي المخدرات أو ما شابه ذلك من سوء السلوك .

الفصل الخامس

اجازات الامومة

المادة ٦٤ - تستحق الفرد الحامل اجازة أمومة أقصاها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية ولا تشكل تلك الاجازة جزءاً من الاجازات المرضية ، أما اذا تهلر عليها استئناف أعمالها بعد انتهاء اجازة الامومة لئيب مرضي ، فيجوز منحها اجازة مرضية وفقاً للاحكام الخاصة بذلك .

الفصل السادس

الاجازة الدراسية

المادة ٦٥ - يعمل بأحكام نظام الموظفين المدنيين المعمول به فيما يتعلق بالاجازات الدراسية الى أن يصدر نظام خاص بها .

الفصل السابع

احكام متفرقة في الاجازات

المادة ٦٦ - طلبات الاجازة بجميع انواعها والاجوبة عليها تكون خطية وتبدأ الاجازة من يوم انفكاك الضابط عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لاستئنافه العمل .

المادة ٦٧ - ١ - يجب ألا يترك الضابط عمله قبل أن يستلم إشعاراً خطياً بالمرافقة على اجازته ، غير أنه في الحالات الاضطرارية يجوز إبلاغ موافقة المدير أو من ينيه أو قائد الوحدة الى الضابط شفهاً قبل تصدير الموافقة الخطية .

٢ - بين الفرد في طلب الاجازة المدة والتاريخ الذي يرغب أن تبدأ اجازته فيه ، والمكان الذي يود ان يقضي فيه اجازته وعنوانه في اثناء الاجازة .

المادة ٦٨ - تحدد المراجع المختصة مدة كل اجازة توافق عليها .
المادة ٦٩ - لا يجوز تقصير الاجازة أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها بعد الموافقة عليها وإبلاغها للفرد ، إلا لأسباب قوية تقتضيها حالة العمل .

المادة ٧٠ - يجوز للفرد المجاز أن ينيب من يشاء لقبض رواتبه التي يستحقها في اثناء وجوده في الاجازة بتفويض خطي يصدق من قائد وحدته أو من يمثل المملكة في الخارج .

المادة ٧١ - ضباط الصف والشرطيون يمنحون اجازة سنوية لا تتجاوز (١٤) يوماً بقرار من قادة الوحدات .

الباب السادس

انتهاء الخدمة

المادة ٧٢ - تعتبر خدمة الفرد منتهية بعد صدور قرار من المرجع المختص عملاً بأحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر في إحدى الحالات التالية : -

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة بموجب قانون التقاعد العسكري .

٢ - عدم اللياقة للخدمة صجياً .

٣ - الاستقالة .

- ٤ - الاستغناء أو الاحالة على التقاعد .
- ٥ - فقد الجنسية .
- ٦ - الحكم بعقوبة جنائية أو جنحوية مخلة بالشرف والامانة .
- ٧ - الوفاة .

المادة ٧٣ - يستغنى عن خدمة الفرد دون رتبة ضابط بقرار من المدير ، ويستغنى عن خدمة الضابط بقرار من مجلس الوزراء ، وتنسب الوزير بناء على توصية المدير على أن يقترن ذلك بالارادة الملكية وذلك لأحد الاسباب الآتية :-

- ١ - عدم الكفاءة أو عدم اللياقة لأسباب مقنعة وعادلة .
- ٢ - سوء السلوك . استناداً للتقارير التي ترفع بحقه .
- ٣ - صدور حكم عليه بالحبس (لمدة تزيد على ٨٩ يوماً) .
- ٤ - صدور حكم عليه بالطرد .

المادة ٧٤ - لا يجوز لأي فرد أن يستقيل من الخدمة قبل انقضاء مدة التعيين الاولى المقررة بموجب هذا القانون ، غير أنه يجوز له أن يستقيل من الخدمة خلال مدة التجديد شريطة أن يبلغ المدير ذلك خطياً بواسطة مرجعه المختص وتقبل استقالة الفرد دون رتبة ضابط بموافقة المدير . وتقبل استقالة الضابط بقرار من مجلس الوزراء بتنسب الوزير بناء على توصية المدير على أن يقترن ذلك بالارادة الملكية .

المادة ٧٥ - المدير ، قبول استقالة التلاميذ والمجندين في أثناء التدريب ، على أن يعيدوا الى خزائن الدولة جميع المصاريف التي أنفقت عليهم في أثناء مدة التدريب بالقدر الذي يقرره المدير عند الراتب .

المادة ٧٦ - أ - يزود كل فرد باللبسة والاسلحة والعتاد والتجهيزات الضرورية لقيامه بواجباته .

ب - لا تسري أحكام هذه المادة على الأفراد دون رتبة ضابط من الكنية والفنيين والعاملين في قسم الابحاث الجنائية والمهنيين وغيرهم ممن كانوا في خدمة القوة عند بدء العمل بهذا القانون أو الذين سيجندون بعد نفاذه .

ج - لا يشمل الاستثناء بالفقرة السابقة ، الأفراد بالاسلحة والمهنية والموسيقى والسواقي .

المادة ٧٧ - تسترد الملابس والتجهيزات والاسلحة وكسافة ما يهتبه الأفراد من الاموال الاميرية المقرر اعادتها عند انتهاء خدماتهم وفقاً للأنظمة والتعليمات المرحية .

المادة ٧٨ - عند إعادة أي ضابط الى الخدمة تسري عليه الاحكام التالية :-

- أ - اذا كان قد استقال أو أحيل على التقاعد بناء على طلبه ، فيعاد برتبته السابقة ، على أن تعتبر أقدميته من تاريخ إعادته للخدمة .
- ب - اذا استغنى عن خدماته أو أحيل على التقاعد لأي سبب آخر فيعاد برتبته السابقة وأقدميته بها ، شريطة أن لا تزيد مدة انفصاليه عن الخدمة عن سنتين . فإذا زادت على ذلك فيعود برتبته السابقة ، وتعتبر أقدميته من تاريخ إعادته .
- المادة ٧٩ - أ - في حالة تنزيل رتبة الضابط أو ضابط الصف يعتبر الاقدم في الرتبة التي نزل اليها ويتقاضى أعلى مربوط تلك الدرجة .
- ب - لا يجوز التنزيل إلا للرتبة التي دونها مباشرة .

الباب السابع

النيابة العامة ومحكمة الشرطة

الفصل الاول

النيابة العامة

المادة ٨٠ - أ - يتولى النيابة العامة للقوة ، المستشار العدلي والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها .

ب - يعين المدير أو من ينوبه أعضاء النيابة العامة المار ذكرهم .

ج - تقوم النيابة العامة للقوة بإقامة دعوى الحق العام ومباشرتها على الافراد .

المادة ٨١ - أ - تشكل هيئة التحقيق من عدد من الضباط يختارهم المدير أو من ينوبه .

ب - على هيئات التحقيق أن تودع الى المدير بلا إبطاء كافة الاوراق ومحاضر الضبط مع خلاصة وافية لنتيجة التحقيق .

ج - يجوز للمدير أو من ينوبه أن يبت في القضية اذا كانت من الجرائم الانضباطية أو الجنح وإلا ، فيحيلها الى المستشار العدلي لبيان مطالعته على الاوراق التحقيقية .

المادة ٨٢ - أ - يجوز لقائد منطقة أو قائد وحدة المشتكى عليه في جرائم المخالفات والجنح أن يشكل هيئة تحقيق على أن تعلق رتبة رئيس هيئة التحقيق رتبة المنهم .

ب - يجوز لقائد المنطقة أو الوحدة أن يبت في القضية من صلاحياته القانونية .

المادة ٨٣ - على النيابة العامة للقوة إقامة دعوى الحق العام اذا أقام المتضرر أو من يمثله نفسه مدعياً شخصياً ، ولا يجوز تركها أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الاحوال المبينة في القانون .

المادة ٨٤ - أ - اذا ارتكبت جريمة وكان جميع أطرافها من افراد القوة ، فتتولى النيابة العامة للقوة لإجراء التحقيق فيها وفي حالة مباشرة الادعاء العام المدني التحقيق فسان عليه أن يودع الاوراق التي نظمها الى النيابة العامة للقوة عند حضورها .

ب - في حالة وجود طرف من المدنين مع أحد أفراد القوة في تهمة واحدة يتولى المدعي العام المدني التحقيقات المختصة بالمدنيين وتتولى النيابة العامة للقوة التحقيق لأفراد القوة .

الفصل الثاني

محكمة الشرطة

المادة ٨٥ - أ - يشكل المدير محكمة تسمى (محكمة الشرطة) من رئيس وعضوين على الأقل على أن لا تقل رتبة رئيس المحكمة عن رئيس أول وان يكون أحد أعضائها مجازاً في الحقوق. وتختص هذه المحكمة في الجرائم الجنائية التي تقع بين افراد القوة .

ب - يتولى المرافعة أمام محكمة الشرطة المدعي العام .

ج - تجري المحاكمة أمام محكمة الشرطة وفقاً لقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٨٦ - في الحالات التي يكون فيها المتهم برتبة أعلى من رتبة رئيس المحكمة ، يعين المدير رئيساً آخر يكون برتبة أعلى من رتبة المتهم .

المادة ٨٧ - إيفاء بنفايات هذا القانون ، تطبق على أفراد القوة أحكام قانون العقوبات العسكري المعمول به على أن يستعاض عن كلمة (الجيش) (وعبارتي مجلس عسكري) و (رئيس الأركان) أينما وردت في القانون الحالي أو أية كلمة أو عبارة تحمل عليها بقانون لاحق بعبارة (قوة الامن العام) و (محكمة الشرطة) و (مدير الامن العام) على التوالي .

المادة ٨٨ - أ - يحق للمتهم المحكوم عليه والمستشار العدلي أن يطلب تمييز كافة الاحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الشرطة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تفهيمه الحكم .

ب - حينما تولف محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها ، تشكل من أربعة قضاة من قضائها يضاف اليهم عضو خامس ينتدبه مدير الامن العام من بين الضباط ، على أن لا تقل رتبته عن عقيد .

ج - تعتبر محكمة التمييز في مثل هذه الحالة محكمة موضوع يجوز لها أن تصديق الحكم بناء على البيانات الواردة في الظبارة القضية أو أن تقضه وتبريء المتهم أو تدنيه ولها أن تحكم بما تكال عليه على محكمة الشرطة أن تحكم به .

المادة ٨٩ - أ - اذا كان حكم محكمة الشرطة بالبراءة فلا يجوز لمحكمة التمييز ان تدين المتهم الا اذا اعادت سماع البينة .

ب - اذا تبين لمحكمة التمييز ان هنالك خطأ في الاجراء او مخالفة جوهرية في القانون .

فيجوز لها ان تنقض الحكم وتعيده لمحكمة الشرطة للسير به وفقاً للتعليمات التي تقرها

ج - في جميع الاحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعياً .

الباب الثامن

احكام متفرقة

المادة ٩٠ - يعتبر كل فرد مسؤولاً عن جميع الاموال العامة التي في عهده او التي تقع في حوزته وما يعهد اليه من الاسلحة والعدد الحربية والملابس والارزاق التي تصرف لتستعملها القوة التي تحت امرته او لاستعماله الخاص ، ويكون مسؤولاً عنها تجاه المدير في حالة فقدانها او تضررها او اتلافها ما لم يكن الضرر الذي لحق بها قد نجم عن حادث لم يكن بالامكان تجنبه او عن سرقة لم تنتشأ عن اهماله او عن استعمالها فعلاً في الخدمة .

المادة ٩١ - أ - على كل فرد انفصل عن الخدمة ان يسلم فوراً جميع ما بعهدته من الاسلحة والملابس وغيرها من العهدة والحاجات اللازمة للقيام بواجباته ، فاذا عجز عن تسليمها يجازي بعد ادانته من قبل محكمة الشرطة بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ويضمن قيمتها .

ب - كل فرد أتلّف او أضاع اسلحة او البسة اوسواها من الاموال العامة . يجوز للمدير ان يقرر الحسم من راتبه الى ان يسدد ثمنها او قيمة اصلاحها ، فضلاً عن أية عقوبة يستحقها بمقتضى هذا القانون .

المادة ٩٢ - أ - لا يستحق الفرد راتب أي يوم تغيب فيه بلا إجازة .

ب - لا تعتبر مدة التغيب يوماً كاملاً ، ما لم تكن قد استغرقت ست ساعات متوالية او أكثر سواء أكانت كلها في يوم واحد أم قسم منها في اليوم الواحد والآخر في اليوم الثاني

ج - اذا تجاوزت مدة التغيب ست ساعات متوالية ولكنها لم تتجاوز اربعا وعشرين ساعة . فلا تحسب أكثر من يوم واحد ، أما اذا تجاوزت المدة الاربع والعشرين ساعة فكل أربع وعشرين ساعة لاحقة او اي قسم منها يعتبر يوماً كاملاً .

كل من أشعل

المادة ٩٣ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار النظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولتحديد رواتب الافراد وتنظيم القوة وتدريبها وتجهيزها وتعيين الملاوات وغير ذلك من الامور التي يجدها ضرورة لمصلحة القوة ، بما في ذلك انشاء الجمعيات الخيرية وصندوق الرفاة وأقامة المساكن لافراد الامن العام ودكان الشرطي على ان تقتزن بالارادة الملكية .

المادة ٩٤ - يلغى قانون الامن العام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وجميع القوانين الاخرى الى المدى الذي تتعارض فيه احكامها مع احكام هذا القانون .

المادة ٩٥ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية . مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد نائب الرئيس

والان القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ٦٥ قانون معدل لقانون الامن العام . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون

ه وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مسادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الامن العام

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها برقم (١٣) : -
١٣ - محكمة التمييز - هي المحكمة التي نص عليها في قانون تنظيم المحاكم النظامية وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضه عنه بما يلي . -
أ - قوة الامن العام هيئة نظامية ذات شخصية اعتبارية مرتبطة بوزارة الداخلية ويمثلها المدير وتتألف من الفئات التالية : -

١ - الضباط

٢ - ضباط الصف

٣ - الشرطيين

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي على الوجه الاتي : -
١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضه عنه بما يلي . -
ب - الرتب النظامية للافراد دون رتبة ضابط هي : -

١ - وكيل

٢ - رقيب

٣ - عريف

٤ - شرطي

كل من اطلع

٢ - باضافة الفقرتين (جود) التاليين اليها :-

ج - اشارات الرتب المختلفة تبين بقرار من المدير وموافقة الوزير

د - الرتب الحالية والموجودة عند نفاذ هذا القانون تبقى كما هي حتى يتم تصفيتهم بطريق الترفيع او انتهاء الخدمة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بحذف عبارة -

(حسب قناعة سلطة التعيين) الواردة في البند (٨) من الفقرة (ب) منها .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها . -

ب - ينطبق على هؤلاء قوانين العدل فيما يتعلق بالمكافأة والاجازات وغيره .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي . -

١ - باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (١) منها . -

(الذي يكتبها قائد الوحدة بشأن من هم تحت امرته)

٢ - بحذف الفقرتين (٤٣) منها واعادة ترقيم فقره (٥) برقم (٣) .

٣ - باضافة العبارة التالية الى آخر فقره (٣) منها . -

« بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة »

المادة ٨ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وجب فصله) الواردة فيها والاستعاضه عنها بعبارة (يجوز فصله) .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

٢٧ - يجري ترفيع ضباط الصف من رتبة وكيل الى رتبة ضابط بعد اجتيازهم دورة في

كلية الشرطة الملكية لا تقل مدتها عن ستة اشهر ، شريطة ان لا يكونوا قد تجاوزوا الخامسة

والاربعين من عمرهم وان يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الابتدائية على الاقل .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي بحذف عبارة -

(مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه) الواردة في مستهلها .

المادة ١١ - تعدل المادة (٣٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٤) منها .

(ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً) .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٣٧) من القانون الاصلي كما يلي :-

١ - بحذف الفقرات (٣ و ٦ و ١١ و ١٢) الواردة تحت عبارة (اذا ارتكب اي فرد احدى المخالفات التالية) منها واعادة ترقيم فقراتها على هذا الاساس .

٢ - بالغاء ما جاء في الفقرات (٣ و ٢ و ١) الواردة تحت عبارة (يعاقب باحدى العقوبات التالية) منها والاستعاضه عنه بما يلي . -

١ - تنزيل الرتبة لمن هم دون رتبة وكيل

٢ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على شهرين

٣ - الحبس او الحجز لمدة لا تتجاوز شهرين .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٣٩) من القانون الاصلي بشطب كلمة (ضابط) الواردة فيها والاستعاضه عنها بكلمة (وكيل)

المادة ١٤ - تعدل المادة (٤٧) من القانون الاصلي بحذف كلمة (بالتقاعد) الواردة فيها .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٤٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٤٨ - يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لاي سبب عدا الاستقالة او الاحالة على التقاعد مكافأة

تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الاخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات

خدمته العامة بشرط ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات .

المادة ١٦ - تعدل المادة (٧٢) من القانون الاصلي كما يلي :-

١ - بحذف عبارة (او الاحالة على التقاعد) الواردة في الفقرة (٤) منها .

٢ - باضافة عبارة (عن الخدمة) بعد كلمة (الاستثناء) الواردة في الفقرة (٤) منها .

٣ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٦) منها . -

(من قبل محكمة الشرطة اذا كان الحكم يزيد عن الحبس لمدة ٨٩ يوماً .

٤ - باضافة الفقرتين التاليين اليها برقم (٨ و ٩) :-

٨ - الاحالة على التقاعد (وتجري احالة الضباط على التقاعد على اساس الراتب

الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي اذني مربوطها .) على الاسس التالية :-

أ - من رتبة مقدم لما فوق اذا امضى في رتبته مدة ست سنوات

ب - من رتبة رائد لما دون اذا امضى في رتبته مدة اربع سنوات .

٥ - الطرد من الخدمة بحكم من قبل محكمة الشرطة .

المادة ١٧ - يلغى ما جاء في المادة (٧٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٧٣- أ - يستغنى عن خدمة الفرد اذا كانت هنالك اسباب مقنعة وعادلة .

ب - ويكون الاستغناء عن خدمة الفرد دون رتبة ضابط بقرار من المدير ، ويستغنى عن خدمة الضابط بقرار من مجلس الوزراء بتنصيب الوزير بناء على توصية المدير على ان يقرن ذلك بالارادة الملكية السامية :

المادة ١٨ - تعدل المادة (٨١) من القانون الاصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ج - يجوز للمدير ان يبت في قضايا المخالفات والجنح ، اما القضايا الاخرى فيحيلها الى المستشار العدلي

المادة ١٩ - تعدل المادة (٨٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بشطب كلمة (المتهم) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المشتكى عليه) .

ب - بإلغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

ب - يجوز لقائد المنطقة او الوحدة ان يبت في جرائم المخالفات والجنح التي لا تزيد العقوبة فيها عن الحبس مدة شهرين او الغرامة خمسة وعشرين ديناراً .

المادة ٢٠ - تعدل المادة (٨٥) من القانون الاصلي بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) منها . -
(لاسيما ما يتعلق منها بالاصول المتبعة لدى عمالكم البداية)

المادة ٢١ - تعدل المادة (٨٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي . -

١ - بإلغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

أ - يحق للمدير بواسطة المستشار العدلي ، وللمتهم المحكوم عليه ان يطلب تمييز كافة الاحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الشرطة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تفهمه او تبليغه بالحكم .

٢ - بالاستعاضة عن كلمة (تؤلف) الواردة في اول الفقرة (ب) منها بكلمة (تنمقد) .

(ب)

السيد نائب الرئيس

ينلى القرار رقم - ١٢ -

السيد المقرر

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢١ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد ، والاعضاء - معالي السيد عبد الرحمن خليفة . ومعالي السيد انسطاس حنايا .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المدرجة تاليا ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بتأييد قرار مجلس النواب المتضمن رفضها بسبب توحيدها بقانون واحد وهي :-

(١) القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

(٢) القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

(٣) القانون المؤقت رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

(٤) مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦

(٥) مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

- ١ -

السيد نائب الرئيس

القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون بالبيضة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية

لما كان العمل في القانون رقم ١٩٦٣/٣٨ الذي اجاز انعقاد محكمة البداية من قاض واحد في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار اثبت عدم وجود اي عجز من جراء انعقاد المحكمة البدائية بهذا النصاب .

وبالنسبة لكثرة القضايا التي ترد الى المحاكم البدائية واتساع دائرة العمل فيها ، ورغبة في سرعة الانجاز وجعل الجهاز القضائي في وضع يستطيع معه ايصال ذوي الحقوق الى حقوقهم دون ابطاء او تاخر .

فقد قضت المصلحة العامة بادخال تعديل على قانون تشكيل المحاكم النظامية بصورة تميز انعقاد المحكمة البدائية من قاض منفرد في كافة القضايا الحقوقية البدائية مهما بلغت قيمة موضوعها وذلك ليتسنى انعقاد اكثر من محكمة بدائية واحدة في آن واحد .

كلنا من الشعب

قانون موقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٢ بانغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

(٢) - وتنتقد في الدعاوى الحقوقية من قاض منفرد .

المادة ٣ - تشمل احكام هذا القانون المعدل القضايا المتعلقة التي لم يبدأ باستماع البينة فيها .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٦٥ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما سيرفع مرفوضاً الى الحكومة »

الأسباب الموجبة

لتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية

١ - لدى مراجعة القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية انشور في العدد ١٨٧٠ من الجريدة الرسمية تبين ان

ولم يجد من المناسب حذف عبارة (بجسة قضاة) الواردة في الفقرة المشار اليها والاستعاضة

عنها بعبارة (وعدد من القضاء بقدر الحاجة) ، وذلك ليتسنى للحكومة - عند الضرورة - زيادة عدد قضاة محكمة التمييز الى الحد الذي يتناسب مع نمو مسؤولياتها .

قانون موقت معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - تحذف عبارة (حسبما عدلت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢) الواردة في المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ ، ويستعاض

الاسباب الموجبة

لسن قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

عندما تنتقض محكمة التمييز قرار محكمة الاستئناف لاول مرة فان محكمة الاستئناف غير ملزمة لاتباع التقض على النحو الوارد بقرار محكمة التمييز ، وفي مثل هذه الحالة اذا اصرت محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض فهذا يعني ان ثمة مبدءاً قانونياً هاماً موضع خلاف . ومثل هذه الالهيبة تتطلب تشكيل محكمة التمييز بكافة اعضائها وعليه اقتضى اضافة فقرة جديدة للمادة التاسعة من القانون الاصيل لمعالجة هذه الحالة .

كما ان نظام تشكيل وظائف الوزارات والدوائر الحكومية رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٦ احدث وظيفة رئيس ثاني لمحكمة التمييز المادة (٢) من الفصل (٦) ، وهذا يتطلب تحديداً لوظيفة الرئيس الثاني طاملاً هنالك رئيس اول قاضيف البند (٥) للقانون الاصيل .

وحيث ان وقت التنفيذ قد يلحق ضرراً بالجهة الادارية المستدعي ضدها ولاحتال ان يكون المستدعي قد لجأ لمقاضاة الدولة دون ان يستند لاسباب جديده ومنتهجة ، لذا فن مقتضيات العدالة ان يكلف المستدعي الذي يطلب وقت تنفيذ القرار محل الطعن كفالة تضمن العطل والضرر الذي قد يلحق بجهة الادارة .

لم ينص القانون الاصيل على علاج الخلاف لحالة وجود حكيمين قطعيين متناقضين وانما نص فقط على علاج التنازع السلبي او الايجابي بين حكيمين مختلفين فاقضى تعديل المادة (١١) من القانون الاصيل على نحو يعالج هذا التقض في التشريع .

عنها بالعبارة التالية (حسبما عدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣) .

ب - تعبير الاجراءات التي تمت بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ صحيحة .
المادة ٣ - تحذف عبارة (وبجسة قضاه) الواردة بعد كلمة (رئيسين) في الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (وعدد من القضاء بقدر الحاجة) .

- ٢ -

السيد نائب الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٠٠ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية ، هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

« فيما يلي نص القانون كما سيرفع مرفوضاً الى الحكومة »

قانون مؤقت رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

— ٤ —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥ على الوجه التالي : -

أ - باضافة مايلي الى آخر الفقرة (أ) منها : -

« وتتعقد بكامل هيئتها في حالة اصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض » .

ب - باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها : -

هـ - تشمل عبارة (رئيس محكمة التمييز) الواردة في اي قانون او نظام (رئيس محكمة التمييز الثاني) .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ باضافة العبارة التالية الى آخر البند (ي) من الفقرة (٣) منها : -

« بشرط ان يقدم طالب التوقيف كفالة مالية وفق ما تقرره المحكمة تضمن كل عطل وضرر قد يلحق بالمستدعي ضده من جراء التوقيف » .

المادة ٤ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٥) التالية اليها : -

٥ - عند صدور حكمين قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين تخصص محكمة التمييز في تقرير اي الحكمين واجب التنفيذ ما لم يكن احد الحكمين قد تم تنفيذه .

— ٤ —

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ . هل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما سيرفع مرفوضاً الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

حيث ان وقت التنفيذ قد يلحق ضرراً بالمستدعي ضده، فان العدل يقضي بالاستماع الى وجهة نظره قبل ان تقرره المحكمة، مثلاً يقضي في بعض الاحيان بتكليف المستدعي طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة تضمن العطل والضرر الذي ينشأ عن ذلك . وقد وضع هذا التعديل لتحقيق هذه الغاية .

مشروع

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم () لسنة ١٩٦٦

— ٥ —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٣٨) سنة ١٩٦٣ بالاستعاضة عن البند (د) بما يلي : -

ي - لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة بعد سماع اقوال المستدعي ضده ، ان تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتاً اذا رأت ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها وفي هذه الحالة يحق للمحكمة ان تطلب من طالب وقف التنفيذ تقديم كفالة مالية وفقاً لما تقرره المحكمة وتضمن ما قد يلحق بالمستدعي ضده من عطل وضرر اذا ظهر ان الطالب المذكور غير محق في دعواه .

— ٥ —

السيد نائب الرئيس:

مشروع قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤ ، هذا المشروع رفضه مجلس النواب ايضاً فهل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما سيرفع مرفوضاً الى الحكومة » .

الاسباب الموجبة

بما انه توجد بعض المرصيات داخل مناسطق البلديات ، مؤجرة منذ امد بعيد ، وبما ان تطور العمران يقتضي اقامة الابنية عليها ، فقد تم وضع المشروع اعلاه الذي يستتي مستأجري تلك المرصيات من الحماية التي يتمتع بها غيرهم من المستأجرين وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة ولجمال مظهر المدن المعنية .

مشروع

قانون المالكين والمستأجرين المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امين عام مجلس الامة

هاني خير

نائب رئيس مجلس الاعيان

عبد الرحمن خليفة

تعريف

- ١ - اعد ووب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدلان يعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجدواوي

وقائع العدد

(٧)

◆◆◆◆◆

نموذج السيرة الذاتية للملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة للباب (٧٨) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت : -

نفذ الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الخميس الموافق (٢٩) شباط سنة ١٩٦٨ .

١٩٦٨/٢/٢٢

احمد بن طلال

وزير الداخلية

حسن الكايد

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني